

السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة:

تحري صبيحة

من إعداد الطالبان:

■ شلوفي سارة

■ شلوفي خليدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء حول دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والحامات المحلية. وقد تم اعتماد عينة لتجارب بعض الدول المتقدمة والعربية في مجال حاضنات الأعمال، وصولا إلى تجربة الجزائر.

قد خلصت الدراسة أن الخدمات التي تقدمها الحاضنات تساهم في تعزيز ودعم المؤسسات، بالإضافة أن حاضنات الأعمال في الجزائر ورغم حداثة تقدم حزمة من الخدمات حسب الإمكانيات المتوفرة لديها والتي تساهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها، والتي لازالت بحاجة إلى تكثيف العمل عليها وتوفير مناخ مناسب يساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأوصت هذه الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور حاضنات الأعمال في الجزائر من بينها الاختيار المناسب لمكان الحاضنة والإدارة المشرفة عليها، بالإضافة لتوطيد علاقة حاضنات الأعمال مع المؤسسات المالية والبنوك والمصالح المرتبطة بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم، تجارب عالمية وعربية، الجزائر.

Summary

This study aims to shed light on the role of business incubators in supporting small and medium-sized enterprises (SMEs) and their contribution to economic and social development, considering them as a new avenue for exploiting local resources and raw materials. A sample of experiences from some developed and Arab countries in the field of business incubators was adopted, leading to the experience of Algeria.

The study concluded that the services provided by incubators contribute significantly to enhancing and supporting enterprises. Despite their recent establishment, business incubators in Algeria offer a range of services according to their available capabilities, which help in supporting and upgrading the affiliated SMEs. However, there is still a need to intensify efforts and provide a suitable environment to achieve the desired objectives.

The study recommended several important suggestions to activate the role of business incubators in Algeria, including the appropriate selection of the incubator location and its supervising administration, as well as strengthening the relationship between business incubators and financial institutions, banks, and investment-related entities.

Keywords: business incubators, small and medium-sized enterprises, support mechanisms, global and Arab experiences, Algeria.

شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى: رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.

الحمد لله على إحسانه والشكر على توفيقه وامتنانه، شكراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على رسول الله تعظيماً لشأنه، وبعد:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بالشكر لكل من يحمل شعلة النور والهدى وكل من علمنا حرفاً أثار به دربنا.

نشكر كل شمعة تحترق في صمت ووقار لتنير درب الآخرين.

أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتورة الفاضلة تحري صبيحة التي كانت لنا نعم الأخت والقُدوة والمعلمة، إلى صاحبة الخلق الرفيع والحسن، فكانت لنا مرشدة ومخلصة وحريصة، جزاكي الله عنا خير ما جزى به أمة محمد، ورفع الله قدرك في الدنيا والآخرة.

كما لا تفوتنا الفرصة بأن نقدم الشكر إلى كافة الأساتذة الكرام بجامعة الشاذلي بن جديد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير، الذين لم ييخلوا علينا بنصائحهم القيمة. وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة أ دعاء في علم الغيب.

والحمد لله من قبل ومن بعد.



وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

سر نحو طريق العلم متخذًا مساره تبعًا إن العلم وإن بات منحناه منحرجًا ساق في الانعراج استقامة

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تنهى درب ولا ختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضل

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد معلمنا وقدوتنا

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبًا ولا الطريق كان مخوفًا بالتسهيلات

ولكنني فعلتها ونلتها

أهدي وبكل حب تخرجي إلى نفسي القوية التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات

إلى طفل لا يكبر، ولا يزال ما كنا هو وأحلامه في أعماق كل منا، على أمل أن نكبر نحن بما يكفي لتحقيق

هذه الأحلام

إلى من قال فيهما الرحمان اخفض لها جناح الذل من الرحمة

إلى نور يضيء عمتي عندما تنطفئ الأيام والظروف وإلى غيمة تظلني وتسقيني دون رغبة بردي لجميلها

إلى الأيدي التي تمد لي العون عندما أتعثر وتدفعني لمقاومة كل هذه الأشياء التي تستدعي السقوط

لوالدي الأعمام أطال الله في عمرها وأدامهم لي

إلى من قال فيهم " سنشد عضدك بأخيك "

إلى إخوتي وأخواتي جميعًا دون استثناء وأحباء قلبي أبناء إخوتي سندي في الحياة أدامكم الله ضلعا ثابتا لي

إلى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة إلى صديقاتي اللاتي كن خلال السنين العجاف سحابا ممطرا

وإلى كل من آمن بي وبقدراتي إلى الذين غمروني حبا وأمدوني دائما القوة وكانوا موضع الاتكاء في كل

العثرات.

إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا في الخير بأعينهم وقلوبهم.

ولنا من نصيب السعي حصادا من نجاح مبعجلا

سارة

قال تعالى:

"وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريب
ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها بفضل الله ونعمه.

إلى العظيمة التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى من انتظرت هذه
اللحظات لتفتخر بي، يرجع الفضل إليها بعد الله في كل إنجاز أخطو إليه من أول حرف كتبته الى ما أنا عليه الآن بلسم جراحي
"ماما الغالية" أدامك الله ضلاً لنا.

إلى من كلله الله بالهنية والوقار الى الداعم الأول وسندي الى من مهد لي الطريق وسعى لأجلي واستمدت منه قوتي واعتزازي
بذاتي، مأمني الوحيد وفرحتي الدائمة فخري واعتزازي "ابا الغالي" أدامه الله فخراً وسنداً.

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينايع أرتوي منها .. إلى خيرة أيامي
وصفوتها إلى قرة عيني أخوأي "عمار وأيمن."

لا يعلو فضل على فضلكم حفظكم الله لي من كل مكروه

إلى أعمدة القلب وضمادات الروح الى خيرة أيامي وصفوتها، الذين كانوا إخوة وليس بأصدقاء

ممتنة لكم جميعاً

ثم إهدائي الخاص الى نفسي التي كافحت وسهرت سعياً واجتهاداً في سبيل هذه اللحظة، ها أنا الآن احتضن حلمي الذي لطالما
احتضني منذ الصغر الحمد لله على التمام وحسن الختام ولذة الوصول ومجهود التعب تم تخرجي

خليدة



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(4)	تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هيئة المؤسسات الصغيرة SBA	(1-1)
(5)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	(2-1)
(6)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001	(3-1)
(76)	توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين	(1-3)
(94)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2019-2022)	(2-3)
(96)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط لسنة 2023	(3-3)
(97)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر للفترة (2019-2021)	(4-3)
(98)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2019-2021)	(5-3)
(99)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر (2019-2021)	(6-3)
(108)	تطور عدد المؤسسات المنجزة من قبل حاضنات الأعمال الجزائرية (2019-2022)	(7-3)
(110)	المؤسسات المنجزة من قبل مراكز الدعم	(8-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(38)	مراحل تطور حاضنات الأعمال	(1-2)
(48)	أهمية حاضنات الأعمال	(2-2)
(51)	مراحل إنشاء حاضنات الأعمال	(3-2)
(55)	الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال	(4-2)
(60)	مراحل احتضان المؤسسات	(5-2)
(73)	توزيع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية	(1-3)
(79)	النموذج الفرنسي لاحتضان المشاريع	(2-3)
(80)	مواقع تواجد حاضنات الأعمال في فرنسا	(3-3)
(84)	منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال	(4-3)
(95)	التمركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2023	(5-3)
(107)	توزيع حاضنات الأعمال حسب ولايات الجزائر	(6-3)
(109)	توزيع المشاريع المحتضنة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر	(7-3)

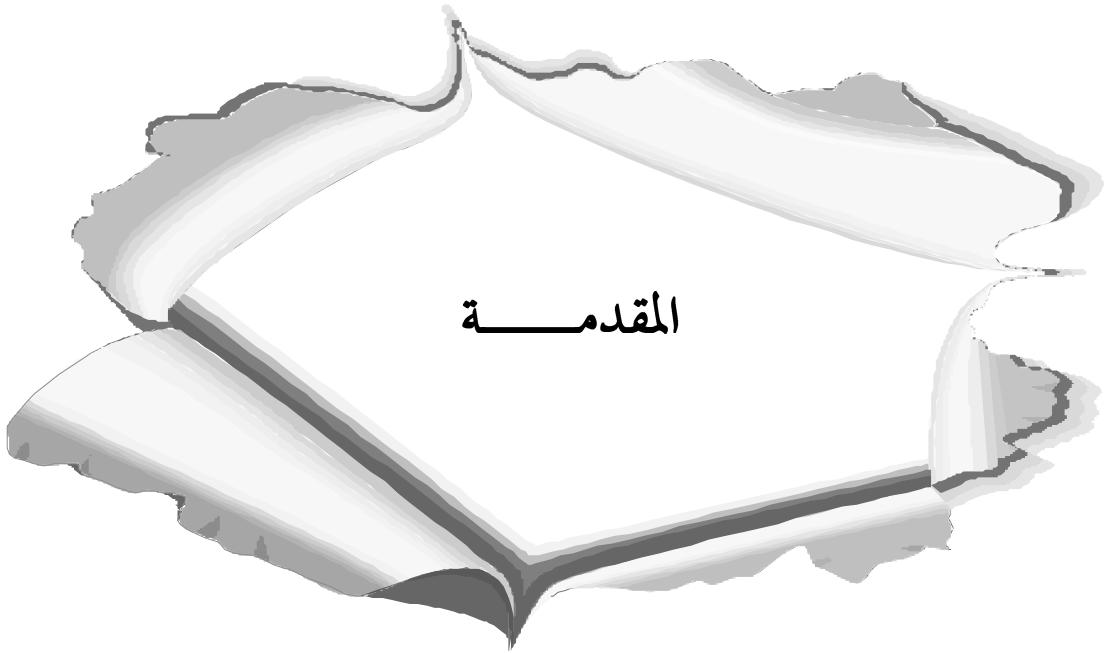
قائمة المختصرات

الكللمات	شرحها	Destiné
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Petite et Moyenne Enterprise
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم الشباب	Agence Nationale pour le Soutien à l'emploi des jeunes
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية	Agence Nationale d'accompagnement et de développement de l'entrepreneuriat
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse nationale d'assurance-chômage
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence nationale de développement des investissements
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence nationale de gestion du micro crédit

الصفحة	المحتوى
I	ملخص.....
II	Summary.....
IV	شكر وعرفان.....
V	إهداء.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة المختصرات.....
(IX-XI)	فهرس المحتويات.....
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها
13	المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المطلب الثالث: عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة
28	المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية

29	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار
31	المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
33	خلاصة
34	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لحاضنات الأعمال
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال
36	المطلب الأول: حاضنات الأعمال نشأتها ومراحل تطورها
39	المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال، خصائصها وأنواعها
46	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حاضنات الأعمال
50	المبحث الثاني: عموميات حول حاضنات الأعمال
50	المطلب الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها
53	المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال
56	المطلب الثالث: معايير وعوامل نجاح وفشل حاضنات الأعمال
58	المبحث الثالث: المحاور الكبرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال
58	المطلب الأول: مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
61	المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في بعث مشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمار مخرجات البحث العلمي
63	المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
68	خلاصة
69	الفصل الثالث: حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
70	تمهيد
71	المبحث الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة والعربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
71	المطلب الأول: تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة

77	المطلب الثاني: التجربة الفرنسية
82	المطلب الثالث: أبرز تجارب الدول العربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
89	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
89	المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
93	المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
96	المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني
99	المبحث الثالث: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر
99	المطلب الأول: مدخل لحاضنات الأعمال في الجزائر
105	المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
110	المطلب الثالث: أفاق حاضنات الأعمال في الجزائر
114	خلاصة
115	خاتمة
118	قائمة المراجع



المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في العالم، وما تشهده الأسواق من تزايد وتيرة المنافسة نتيجة للتقدم التكنولوجي الكبير وتحرير الأسواق وترسخ معالم العولمة وما يصاحبها من تطورات، أصبحت المؤسسات لا تتنافس على الأسعار والجودة فحسب، بل أيضا على قدرتها على الابتكار وإيجاد حلول للمشاكل، وأضحى أصحاب المشاريع يواجهون تحديا كبيرا يتمثل في خطر الخروج المبكر من السوق والفشل بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الشركات الكبيرة والرائدة، وندرة الموارد والتمويل، ونقص التكوين والخبرة لدى حاملي هذه المشاريع، فهم في حاجة للمرافقة والخبرات والمهارات رفيعة المستوى، سواء في الإنتاج، أو مراقبة الجودة والطرق الحديثة في الإدارة والتسويق والربط مع الشركاء ومراكز التمويل المختلفة.

وقد وجد أصحاب هذه المشاريع ضالته في الانضمام إلى حاضنات الأعمال، والتي تعتبر مؤسسات تهدف إلى دعم رواد الأعمال وتمكينهم من تأسيس وتطوير مشاريعهم، وتقديم لهم الدعم اللازم لبدء العمل وتوسيع نطاقه، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة للعمل والازدهار، وتوفير الموارد المالية والتقنية، وتدريب وتطوير الشخصية والمهارات الضرورية لنجاح المشروع. ويعد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الأهداف التي تتبناها حاضنات الأعمال، وذلك للأهمية البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تساهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد الوطني، كما أنها تمثل مصدرا مهما للابتكار والتطوير في العديد من القطاعات.

وتقوم العلاقة أساسا بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعاون فيما بينهما، حيث تساعد حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وتحسين أعمالهم، وتقديم لهم النصح والدعم الفني اللازم لنجاح مشاريعهم، كما تساعدهم في الحصول على تمويل ودعم مالي لتنفيذ مشاريعهم وتوسيع نطاق أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحاضنات الأعمال توفير الاتصالات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير فرص التواصل مع الشركات والمستثمرين المحتملين، وتوفير الوصول إلى الشبكات المهنية والتجارية المختلفة، مما يساعد على توسيع شبكة العلاقات وتعزيز فرص النجاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ إشكالية البحث:

يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تعد جزءا هاما من البنية الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني، حيث تعمل على مرافقة رواد الأعمال في انشاء وتطوير المؤسسات، وتحفز الابتكار والتطوير، وتساهم في توفير فرص عمل جديدة. ومن خلال العلاقة الوثيقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحقيق أهداف مشتركة لتحقيق النمو والازدهار في الاقتصاد المحلي والعالمي.

وعلى ضوء ما سبق تمحورت اشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

فيما يمثل الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:
1. ما مدى نجاح تجارب الدول المتقدمة والعربية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني؟
3. ما هو دور حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. تعتبر تجارب الدول المتقدمة والعربية ناجحة بشكل متفاوت في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تنمية الصادرات، وتخفيض معدلات البطالة والرفع من القيمة المضافة.
3. تقوم حاضنات الأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم جملة من الخدمات

❖ أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات الآتية:

- ✓ تنبع أهمية الدراسة من أهمية حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ دور حاضنات الأعمال وأهميتها في تعزيز الابتكار والتطوير، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد والأدوات اللازمة لتحقيق أهدافها؛
- ✓ أهمية إيجاد حلول فعالة لتطوير القطاع الريادي وتحسين أدائه من أجل تجاوز التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول:

- ✓ المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال؛
- ✓ الأدوار والخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التحديات والصعوبات التي تواجه حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبحث عن حلول؛
- ✓ تأثير حاضنات الأعمال على الابتكار والتطوير، ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي والوطني؛

✓ دور الحكومات والمؤسسات العامة في دعم حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم توصيات ومقترحات لتطوير وتحسين دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار في القطاع الريادي.

❖ أسباب اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- ✓ كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسعي للنهوض به، سواء كان من الحكومة أو الأفراد؛
- ✓ معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تنمية الاقتصاد في الجزائر؛
- ✓ حداثة الفكرة سواء على المستوى العالمي أو المحلي، وخصوصا البيانات والمعطيات التي تتعلق بالجزائر حيث لا تزال حاضنات ومشاتل المؤسسات في بدايات نشاطها.

❖ حدود الدراسة:

تم تطبيق البحث الحالي ضمن الحدود الزمنية والمكانية والعلمية التالية:

- الحدود النظرية: تم في هذه الدراسة التركيز على مجموعة من مفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال ومعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.
- الحدود المكانية: تم اختيار مجموعة من الدول المتقدمة (أمريكا، فرنسا، الصين) والعربية (مصر، تونس، الكويت) والجزائر.

الحدود الزمنية: تم التركيز في هذه الدراسة على دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات.

❖ منهج الدراسة:

في إطار هذه الدراسة ومن أجل معالجة الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وهي المناهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فالمنهج الوصفي أسهل لوصف متغيرات الدراسة النظرية، أما المنهج التحليلي فكان في الفصل الأخير من خلال جمع الإحصائيات والبيانات عن طريق المواقع الرسمية وتحليلها.

❖ صعوبات البحث:

تم مواجهة بعض الصعوبات مثل أي دراسة نذكر منها:

✓ صعوبة القيام بالدراسة الميدانية لعدم وجود حاضنات أعمال في مقر الولاية وصعوبة الاتصال بباقي مسؤولي الحاضنات؛

✓ قلة المراجع في موضوع حاضنات الأعمال خاصة فيما يتعلق بالكتب؛

✓ عدم وجود معلومات خاصة بسنة 2023 في النشريات، فأخر الاصدارات تخص سنة 2022.

❖ الدراسات السابقة:

هذه أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

✓ ميسون محمد القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2007.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية، وتحديد دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم جملة من الخدمات التي تحتاج إليها، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعاني من العديد من المشاكل خصوصا في مراحل انطلاقها، كما توصلت لأن أداء حاضنات الأعمال ضعيف ولا يساعد المؤسسات بالمستوى المطلوب، وهذا عائد لنقص الخبرة في المجال، وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها.

✓ الخير زميت: مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، ومساهمتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة طبيعة تأثير الخدمات المقدمة من طرف الحاضنات على المؤسسات المنتسبة لها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسته، وتوصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال في الجزائر ورغم حداثة تقدم خدمات مقبولة حسب الإمكانيات المتوفرة لديها وتساهم في دعم المؤسسات المنتسبة لها.

✓ فاطمة الزهراء عايب: حاضنة الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في الجزائر من خلال المساعدات التي تقدمها لها، وتشخيص ودراسة حالة حاضنات الأعمال الجزائرية، حيث تم القيام بدراسة ميدانية على عينة من الحاضنات الموجودة على مستوى الوطن، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الخدمات

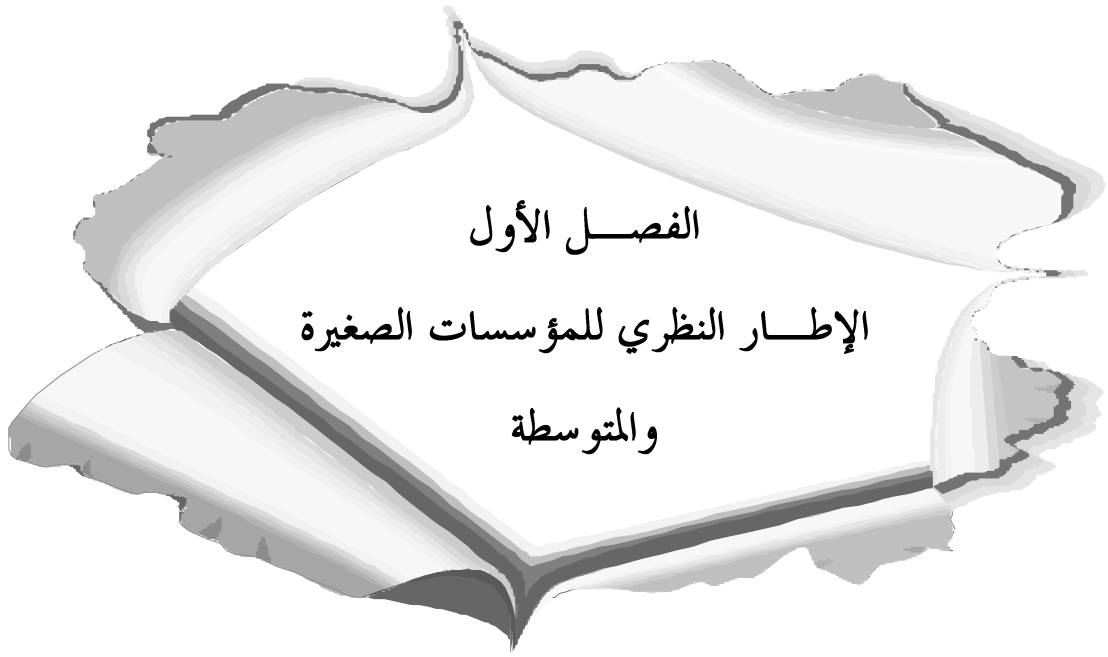
التي تقدمها الحاضنات تساهم في تعزيز ودعم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الابتكار وذلك عن طريق دعمها لتقديم منتجات وخدمات جديدة، كما توصلت إلى أن المؤسسات تعاني من نقص في التمويل والحاضنات الجزائرية عاجزة عن توفيره، وأوصت بضرورة ربط الحاضنات بمراكز البحث والجامعات. كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بسبب تناولها لعدة أنواع من الحاضنات المتواجدة في الجزائر: المشاتل، والحاضنات الخاصة والحاضنات المشتركة، والحاضنات الجامعية بينما ركزت الدراسات السابقة على مشاتل المؤسسات لأنها الشكل الوحيد من حاضنات الأعمال الشائع في ذلك الوقت.

❖ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

تم التطرق في الفصل الأول للإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسم إلى ثلاث مباحث يتعلق الأول بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني خصص لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثالث حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة.

أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي لحاضنات الأعمال، في المبحث الأول تم توضيح ماهية حاضنات الأعمال، والمبحث الثاني عموميات حول حاضنات الأعمال، أما المبحث الثالث فتعلق بالمحاور الكبرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال.

وفي الفصل الثالث والأخير والمعنون بـ: حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث خصص المبحث الأول لتجارب حاضنات الأعمال في بعض الدول المتقدمة، والمبحث الثاني لأبرز تجارب الدول العربية في مجال حاضنات الأعمال، أما المبحث الأخير فكان بعنوان حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.



الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

تمهيد

في قلب النسيج الاقتصادي لكل دولة تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، وتتميز هذه المؤسسات بديناميكيته الفريدة وقدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية المتغيرة من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دورها الأساسي في خلق فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وبالنظر إلى هذه الأهمية يجب تقديم الدعم الكافي وتوفير البيئة الملائمة لتمكين هذه المؤسسات من النمو والتطور المستدام في السوق العالمية التنافسية. ولفهم موضوعنا بشكل جيد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الديناميكيات الاقتصادية المتغيرة والتحولات التكنولوجية المستمرة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والابتكار في معظم الدول حول العالم، وتتميز هذه المؤسسات بقدرتها على التكيف مع التحديات والفرص الجديدة وتقديم حلول مبتكرة لاحتياجات السوق.

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد وجد علماء الاقتصاد صعوبات كبيرة في تحديد معنى واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاختلاف مفهومها من دولة إلى أخرى.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما تمت الإشارة إليه سالفاً من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفاً خاصاً بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا، وسيتم تناول جملة من هذه التعاريف وصولاً في الأخير إلى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلاً، وقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:¹

✓ مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كبيعات سنوية؛

✓ مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كبيعات سنوية؛

✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ويمكن تفصيل تعريف الولايات المتحدة لهذه المؤسسات حسب رؤية المنظمات والهيئات المهتمة بهذا القطاع كما يلي:

2. تعريف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: يشير التعريف الذي يتبناه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق، والتي

¹ - فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 16.

لا يزيد عدد العاملين فيها عن 200 عاملاً، ورأس المال المستثمر عن 9 مليون دولار، الأرباح السنوية هي الأخرى لا تزيد عن 450 ألف دولار، في حين القيمة المضافة لا تزيد عن 4.5 مليون دولار سنوياً.¹

3. تعريف هيئة المؤسسات الصغيرة SBA: أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة مكلفة بتعريف المؤسسات الصغيرة وإعانتها وكل ما له علاقة بالسياسات المرتبطة بها، تسمى بـهيئة المؤسسات الصغيرة، أنشأت بموجب قانون المنشأة الصغيرة لعام 1953. وعموماً تستخدم هيئة المؤسسات الصغيرة معيار عدد العاملين أو حجم المبيعات السنوية ومتوسط السنوات الثلاث الأخيرة لتصنيف المؤسسات الصغيرة،² ووضعت معايير معتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة باختلاف القطاعات بحسب هيئة المؤسسات الصغيرة، والجدول (1-1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1-1): تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هيئة المؤسسات

الصغيرة SBA

القطاع	المعيار المعتمد	القيمة
الصناعة التحويلية	عدد العمال	500 عامل فما فوق
تجارة الجملة	عدد العمال	100 عامل فما فوق
تجارة التجزئة والخدمات	المبيعات السنوية	أقل من 6 مليون دولار أمريكي
مقاولات البناء	المبيعات السنوية	أقل من 12 مليون دولار أمريكي

المصدر: وزارة التجارة الخارجية المصرية، دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي، أكتوبر 2003، ص 99.

4. تعريفات بعض الدول العربية: تستخدم العديد من الدول العربية أكثر من معيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتنحصر في أغلبها على عدد العمال ورأس المال المستثمر والجدول (1-2) يعرض بعض التعريفات المعتمدة في بعض الدول العربية:

¹ - نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 27.
² - جان سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989، ص 13.

جدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

القطاع	المعيار المعتمد	القيمة
الصناعة الجملة	عدد العمال	أقل من 100 عامل
تجارة التجزئة	المداحيل السنوية	من 5 إلى 20 مليون دولار
البناء	المداحيل السنوية	من 07 إلى 17 مليون دولار
النقل	المداحيل السنوية	من 01 إلى 25 مليون دولار
الفلاحة	المداحيل السنوية	من 05 إلى 09 مليون دولار
الخدمات	عدد العمال المداحيل السنوية	500 إلى 1500 عامل من 305 ألف إلى 21.5 مليون دولار

المصدر: عبد القادر رقرق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010، ص 16.

5. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 02-17 الصادر في 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال. حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة¹ على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها. أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارا دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استثناءها لمعيار الاستقلالية.²

1 - الجريدة الرسمية عدد 2 قانون رقم 02-17، ص 4.

2- فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، النهدي للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 29.

- ب. المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملاً ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.¹
- ج. المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.²
- د. المؤسسة المصغرة: تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.³ والجدول (1-3) يوضح ذلك:

جدول رقم (1-3): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة 2001

المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون إلى مليار دج	ما بين 200 إلى 400 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى المواد 5، 8، 9، 10 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15.

كما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي تتمتع بحجم محدود من الموارد والإمكانيات مقارنة بالشركات الكبيرة، وتتنوع في قطاعات وأنشطة مختلفة، هذه الشركات غالباً ما تكون مملوكة ومشغولة من قبل رواد الأعمال أو المقاولين الذين يتمتعون بمرونة وقدرة على اتخاذ القرارات بشكل سريع؛

¹ - فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² - كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 42.

³ - طاهر محسن الغالي منصور، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 52.

✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة محركا أساسيا للابتكار والنمو الاقتصادي، حيث تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي. وبفضل مرونتها وقدرتها على التكيف، فإن هذه الشركات غالبا ما تكون قادرة على استغلال الفرص الجديدة والتحديات بفعالية أكبر من الشركات الكبيرة؛

✓ على الرغم من القيود المالية والموردية التي تواجهها، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى حيوية ومهمة في الاقتصاد، حيث تشكل جزءا أساسيا من الشريحة العاملة وتعزز التنوع والابتكار في السوق.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الشركات في تحفيز التنافسية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال خلق قيمة مضافة، وتوفير منتجات وخدمات تلبى احتياجات السوق والمستهلكين.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص ويمكن اختصارها في مايلي¹:

1. سهولة الإنشاء: تتيح هذه المؤسسات بدء العمل بدون الحاجة إلى استثمارات ضخمة، حيث يتم التمويل عادة من مصادر محلية وتعتمد على موارد محلية للإنتاج، مما يقلل من الاعتماد على الواردات.
2. استخدام التكنولوجيا البسيطة: تعتمد هذه المؤسسات على تقنيات بسيطة تناسب البيئة المحلية دون الحاجة إلى تقنيات معقدة أو مستوردة.
3. استغلال المساحات الصغيرة: يتم تصميم المؤسسات لتعمل في مساحات وتجهيزات محدودة، مما يقلل من التكاليف الإجمالية للتشغيل.
4. المرونة في العمليات والمنتجات: تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على تعديل عملياتها ومنتجاتها وفقا للظروف المتغيرة التي تحيط بها.
5. توزيع السكان المتوازن: تسعى المؤسسات إلى إحداث توازن بين السكان في المناطق الحضرية والريفية من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
6. هيكل تنظيمي بسيط: يتميز بمستويات إشراف محدودة، مما يسهل عمليات الإدارة والاتصال.
7. استخدام نظام معلوماتي بسيط يتماشى مع نمط اتخاذ القرارات البسيط لديها، مما يسهل عملية الإدارة والتحكم بالعمليات.

¹ - نور الدين حيرش، سعاد يجاوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، معسكر، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 42.

ثالثاً: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:¹

1. المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها "المتزل" مقراً لها، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع.

2. المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيراً من النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المتزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيراً على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيات المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

3. المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

رابعاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتنقسم بدورها إلى:

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسط حسب طبيعة المنتجات: نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:²

أ. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

✓ المنتجات الغذائية.

✓ تحويل المنتجات الفلاحية.

✓ منتجات الجلود.

✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

¹ - سيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 44.

² - ميسر إبراهيم، المشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010، ص 29.

ب. مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

✓ قطاع النقل؛

✓ الصناعة الميكانيكية والكهرومائية؛

✓ الصناعة الكيماوية والبلاستيكية؛

✓ صناعة مواد البناء.¹

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

ج. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات

تكنولوجيا حديثة، وتتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر. الأمر الذي ينطبق على المؤسسات الكبيرة والذي جعل مجال

تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون محدوداً، كإنتاج أو تركيب بعض المعدات خاصة في الدول المتطورة. أما في

البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين

من المؤسسات هما:²

أ. مؤسسة غير مصنعة: وهي ممثلة في الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم

أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

ب. مؤسسة مصنعة: وهي ممثلة في المؤسسات التي تجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من

المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع

الأسواق.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق معيارين هما:³

1. التصنيف حسب المعيار القانوني: قسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات

إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

أ. المؤسسات الخاصة: هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص.

ب. المؤسسات العمومية: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام (أي تعود ملكيتها للدولة).

¹ - علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 18.

² - سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1993، ص 23.

³ - هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 51.

2. تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي: يمكن تصنيف المؤسسات في شكل ثلاثة قطاعات، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي وأخيرا قطاع الخدمات. وهذه القطاعات يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات والأغراض من ذلك، وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة:¹

أ. مؤسسات فلاحية: تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها مثل تربية المواشي والنشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية.

ب. مؤسسات صناعية: وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة.

ج. مؤسسات خدماتية: وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثلا المؤسسات الحرفية والنقل بمختلف فروعها، وكذلك الصحة وغيرها.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أساسا حيويا للاقتصاد، حيث تهدف إلى خلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقبالا كبيرا على إنشائها، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية نظرا للفائدة الآتية منها، وتعد الركيزة الأساسية للمؤسسات الكبرى حيث قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرض نفسها وبشكل كبير، وذلك منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، وذلك راجع للأسباب التالية:²

- ✓ الدور الكبير الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل؛
- ✓ عملها على نقل التكنولوجيا وتطويرها وتحقيق التنمية الجهوية؛
- ✓ إمكانياتها في الاستجابة إلى النمط الاستهلاكي للأفراد؛

¹ - أنور طلبة، العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 296.

² - فتحي السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 65.

✓ الاقتناع المتزايد بمحدودية إمكانيات المؤسسات الكبرى في التخفيض والتحكم في تكلفة تسيير وإدارة المشروعات وإنتاجها، الأمر الذي جعل العديد منها يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج بعض حاجياتها من السلع والخدمات وعمق ظاهرة المناولة والشراكة بين البلدان؛

ولقد اهتمت الدول المتقدمة بهذا النوع من المؤسسات بسبب التجديد والابتكار لدى هذه المؤسسات من جانب، وتحسين فعالية المؤسسات الكبيرة من جانب آخر. ومن بين الأسباب المهمة التي دفعت هذه الدول إلى الاهتمام بهذا النوع، ما يلي:

✓ انخفاض معدل الأرباح للمؤسسات الكبيرة؛

✓ الطاقة الإنتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية، سرعة التطور التكنولوجي، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة؛

✓ زيادة فرص التشغيل من قبل هذه المؤسسات مقارنة بالكبيرة؛

✓ ارتفاع نسبة مساهمة هذه المؤسسات في عملية التصدير؛

✓ زيادة اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا النوع من المؤسسات؛

وكمثال عن ذلك، عرفت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت العمود الفقري للسياسة المتبعة، ورغم الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم ككل لم تفقد هذه المؤسسات حيويتها وديناميكيته، بل ظلت الإحصائيات الاقتصادية في جانبها، حيث سيطرت على نسبة 50% من سوق الشغل و70% من التجارة والخدمات، و40% من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى هذا الأساس، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات استقطاب المشروعات الصغيرة وجلبها إلى المناطق الصناعية بغية تحقيق ما يلي:

✓ إعادة بعث وخلق المشروعات الجديدة، فالمنافسة بين الولايات لاستقطاب المشاريع وزيادة إعانات الدولة نتج عنها نوع من الديناميكية والحركية في بعث المشاريع الجديدة؛

✓ النسخ الاقتصادي والصناعي، من خلال خلق هذه المشاريع الصغيرة والتي تلعب دورا كبيرا خلال الأزمات أو في مراحل التباطؤ الاقتصادي؛

✓ خلق شراكة بين هذه المؤسسات والقطاع المصرفي، ووضع برامج لضمان قروض مرنة؛

✓ مواجهة مشكلة البطالة، باعتبار أن هذا النوع من المؤسسات يستخدم طرق إنتاجية بسيطة تعتمد بالدرجة الأولى على كثافة اليد العاملة، مما يجنب هذه الدول تكبد مبالغ غالية لخلق مناصب الشغل؛

- ✓ تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة، وذلك من خلال الانتشار الجغرافي الجيد لهذه المؤسسات، وبالتالي تخفيف حدة التمرکز وتنمية المدن الثانوية؛
- ✓ توفير السلع بأسعار منخفضة بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- ✓ تلبية حاجيات السوق المحلية وبالتالي التخفيض من قيمة الواردات، إضافة إلى دعم المؤسسات الكبرى من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يجعلها مستقلة عن المؤسسات الأجنبية الخارجية، إضافة إلى تنشيط الصادرات؛
- ✓ الاستغلال العقلاني والأمثل لثروات الدولة.¹

ثانياً: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:²

- ✓ تنوع القطاعات الاقتصادية: يشير إلى وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة متنوعة من الصناعات والقطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتكنولوجيا، مما يساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي؛
- ✓ تعزيز فرص العمل: يشير إلى جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، وبالتالي تقليل معدلات البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تعزيز الناتج القومي والثروة الاقتصادية: يشير إلى دور هذه المؤسسات في زيادة الناتج القومي وخلق ثروة اقتصادية من خلال الإنتاج والتجارة والخدمات التي تقدمها؛
- ✓ تعزيز التنافسية والمبادرة الذاتية: يشير إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز المنافسة في السوق، وتحفيز روح المبادرة والابتكار لتطوير منتجاتها وخدماتها؛
- ✓ تعزيز الريادة والإبداع: يشير إلى قدرة هذه المؤسسات على تنمية المواهب والمهارات وتعزيز الروح الريادية بين الشباب والمبادرين، مما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين الاقتصاد المحلي؛
- ✓ دعم التنوع الثقافي في الاقتصاد: يشير إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والاقتصادي من خلال دعم مجموعة متنوعة من الأعمال والصناعات، وبالتالي تعزيز استدامة الاقتصاد.

¹ - هایل عبد المولى طشطورش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 65-66.

² - سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص ص 56-62.

المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاقا جديدة للنمو والتطور. حيث تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف. من هذا المنطلق سنخوض في عوامل نجاح وفشل هذه الأخيرة.

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعددت عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها ما يلي:¹

1. مبادئ نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قبل مناقشة العوامل المؤدية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب تحديد بعض العناصر الأساسية التي تساهم في نجاح عمل المقاول أو المدير. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

✓ تحديد أهداف محددة لبدء المهمة؛

✓ تقديم منتجات أو خدمات عالية الجودة بأسعار معقولة؛

✓ إدارة النفقات بفعالية من خلال التخطيط والمراقبة؛

✓ تحديد ومتابعة تدفق النقدية؛

✓ التركيز على التسويق وتطوير استراتيجيات البيع والاتصال؛

✓ اكتساب المهارات اللازمة للمبيعات؛

✓ الاهتمام بالعملاء.

2. العوامل المؤدية إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في دراسة شملت 400 مؤسسة في الرياض لمدة 4 سنوات،

تم استطلاع المؤسسين حول الخدمات التي يحتاجونها لضمان نجاح مشاريعهم، وأظهرت النتائج ما يلي:

✓ اعتبر 70% من المؤسسين توفر وسائل التمويل عاملا أساسيا للنجاح؛

✓ اعتبر 40% من المؤسسين أن خدمات التسويق مهمة لتحقيق العائد المالي؛

✓ اعتبر 55% من المؤسسين توفر العمالة عاملا أساسيا لنجاح مشاريعهم.

بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالمالك أو المدير، مثل الثقة بالنفس والتفاني في العمل والخبرة المهنية، هناك عوامل إدارية ووظيفية مهمة لضمان النجاح، مثل التخطيط والتنظيم والقيادة والتحفيز والاتصال والرقابة والتقييم.

¹ - حمزة سالمى، محمد حشماوي، عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، مجلد 08، العدد 01، 2022، ص 434.

باختصار، العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في توفير التمويل الكافي، وخدمات التسويق، وتوفير العمالة المناسبة، بالإضافة إلى مهارات وصفات القيادة والإدارة الفعالة.¹

ثانياً: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعددت هذه العوامل التي أدت فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت في:²

1. المشاكل المتعلقة بالموارد والأسعار: وتتمثل في:

✓ نقص الخبرة في إدارة الموارد: يمكن أن يؤدي نقص الخبرة والمهارات في إدارة الموارد إلى صعوبات في تحديد الاحتياجات وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يزيد من فرص الإهدار والتكاليف الزائدة؛

✓ صعوبات في تكاليف المواد الخام والطاقة: يعد ارتفاع تكاليف المواد الخام والطاقة عاملاً رئيسياً يؤثر على هامش الربح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما قد يجعلها غير قادرة على تحمل التكاليف أو تحديد أسعار تنافسية للمنتجات أو الخدمات؛

2. مشاكل التمويل والضرائب: وتتمثل في:

✓ نقص التمويل: يواجه كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل وتوسيع أعمالهم، مما يقلل من فرص نموهم واستمراريتهم؛

✓ ارتفاع أسعار الفائدة: يمكن أن تزيد ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من الضغوط المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض وتقليل القدرة على الاستثمار والنمو؛

✓ الضغوط الضريبية والتأمينية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضغوطاً ضريبية وتأمينية مرتفعة، مما يزيد من تكاليف العمل ويقلل من القدرة على المنافسة في السوق.

3. مشاكل الإنتاج والجودة: وتتمثل في:³

✓ فشل السياسات في الإنتاج والجودة: قد يكون عدم وجود استراتيجيات فعالة للإنتاج والرقابة على الجودة سبباً رئيسياً في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قد يؤدي ذلك إلى تكاليف إنتاج مرتفعة وجودة منتجات غير مرضية؛

¹ الطاهر لطرش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 03-04-05 ماي 2011، ص ص 06-18.

² هشام طراد حوجة، تمويل المؤسسات، الطبعة الأولى، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 169.

³ هشام طراد حوجة، المرجع نفسه، 2021، ص 171_173.

✓ استخدام تكنولوجيا ضعيفة: يمكن أن يقلل الاعتماد على تكنولوجيا قديمة وغير فعالة من كفاءة الإنتاج والجودة، مما يجعل المؤسسات عرضة للخسائر والفشل في السوق؛

✓ قلة الرقابة على الجودة: تفتقد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنظمة فعالة لمراقبة جودة المنتجات أو الخدمات، مما يؤدي إلى تقليل رضا العملاء وفقدان الثقة في السوق.

4. مشاكل العمالة والتسويق: وتتمثل في:

✓ قلة التدريب والتقييم: يعتبر نقص التدريب والتقييم للعمالة عاملا مؤثرا في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى قلة الإنتاجية وجودة العمل؛

✓ سياسات التسويق والتسعير الضعيفة: يمكن أن تؤدي سياسات التسويق والتسعير غير الفعالة إلى صعوبات في جذب العملاء وزيادة المبيعات، مما يؤثر سلبا على أداء المؤسسة وقدرتها على النمو.

✓ عدم الاهتمام بأبحاث التسويق والتحليل: قد ينتج عن قلة الاهتمام بأبحاث التسويق والتحليل عدم فهم احتياجات السوق وتفضيلات العملاء، مما يقلل من فرص النجاح والتوسع في السوق.

5. مشاكل داخلية وخارجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة متنوعة من المشاكل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى فشلها، وهذه بعض المشاكل الرئيسية:¹

أ. المشاكل الداخلية: وتتمثل في:

✓ نقص التمويل: قد يواجه أصحاب المشاريع صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل أعمالهم أو توسيعها، مما يقلل من قدرتهم على تحمل التكاليف وتمويل النمو؛

✓ إدارة ضعيفة: قد يعاني البعض من قلة الخبرة في إدارة الأعمال، مما يؤدي إلى سوء التخطيط والتنظيم والرقابة وبالتالي زيادة فرص الفشل؛

✓ جودة المنتج والخدمة: قد تواجه المؤسسات صعوبات في تحسين جودة منتجاتها أو خدماتها، مما يقلل من رضا العملاء ويقلل من قدرتها على المنافسة في السوق.

ب. المشاكل الخارجية: وتتمثل في:²

✓ التغيرات الاقتصادية: يمكن أن تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات الاقتصادية مثل الانكماش الاقتصادي أو التضخم، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق وتقليل الطلب على منتجاتها؛

¹ - حمزة العراي، عبد الرحيم رحمي، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 72.

² - سمير علام، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- ✓ **التنظيم والتشريعات:** يمكن أن تواجه المؤسسات تحديات من التنظيمات الحكومية والقوانين التنظيمية التي تؤثر على عملها مثل الضرائب والتراخيص والتشريعات البيئية؛
- ✓ **التكنولوجيا والابتكار:** قد يجد أصحاب المشاريع صعوبات في مواكبة التكنولوجيا الحديثة أو تطوير منتجات جديدة، مما يجعلها عرضة للتخلف التقني وفقدان القدرة على المنافسة في السوق.
- ✓ **المنافسة:** يمكن أن تواجه المؤسسات المنافسة الشديدة من الشركات الكبيرة أو المؤسسات الأخرى في السوق، مما يجعلها تواجه صعوبات في كسب حصة السوق أو زيادة الإيرادات.

ثالثاً: المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل غيرها من المؤسسات الاقتصادية، مجموعة من التحديات التي قد تعرقل نشاطها، ومن بين أهم هذه التحديات:

1. **مشكلة التمويل:** يعتبر التمويل أمراً حيوياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد وغالباً ما يبدأ النشاط الاقتصادي بمشاريع صغيرة تتطور بمرور الوقت، وتحتاج هذه المؤسسات إلى تمويل خارجي لتحقيق أهدافها، غالباً ما تواجه تلك المؤسسات صعوبات في الحصول على تمويل من البنوك نظراً للعديد من العوامل بما في ذلك الضمانات المطلوبة والإجراءات البيروقراطية الطويلة.¹
2. **مشكلة العقار الصناعي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في العثور على مواقع مناسبة لتنفيذ أنشطتها، خاصة في البلدان النامية، وقد تتسبب القيود البيروقراطية وطول مدة منح الأراضي في تأخير تطوير المشاريع الصغيرة وتعقيد عمليات البحث عن مواقع مناسبة للأنشطة الاقتصادية. فإذا كانت هذه المشاكل لا تعالج بشكل فعال، فقد تضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على مصادر تمويل بديلة مثل التجارة على الائتمان أو تخفيض أسعار منتجاتها، مما قد يؤثر سلباً على ربحيتها ونموها المستقبلي.
3. **الخدمات الضرورية:** كثيرة هي المنشآت الصناعية التي تفتقر إلى الخدمات العامة، كالمياه الصالحة للشرب والطاقت الكهربائية اللازمة للنشاط، الأمر الذي يدفع بأصحاب المشاريع إلى حل هذه المشاكل الارتجالية حتى ولو كانت طرق المعالجة غير قانونية، كل هذه المشاكل تعمل على عرقلة هذه المشاريع.²
4. **سوق مواد البناء:** أصبح صعباً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على المواد اللازمة للبناء في ظل الفوضى التي يعاني منها هذا السوق والإجراءات المعقدة التي يرتبط بها، إضافة إلى عجزه في تمويل الاقتصاد الوطني، كل هذا

¹ - رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 26.

² - فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغرى والمتوسطة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 42.

يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء إلى الأسواق الموازية والتي تمتاز بالأسعار المرتفعة، الأمر الذي يؤثر سلباً على كلفة المشروع.¹

5. مشكل الإجراءات الإدارية: يتوقف أيضاً نجاح مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة والإدارة المسيرة لهذا القطاع، حيث أن المشكل الذي يواجهها هو مشكل نظام وليس مشكل أشخاص، لأن الإدارة كانت ولا زالت تمثل السبب الرئيسي في العوائق التي تقف في وجه تنمية هذه المؤسسات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.²

6. مشكل الحصول على تراخيص التشغيل: من أجل الحصول على ترخيص التشغيل لا بد من صاحب المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات من أجل استيفاء شروط صحية وأمنية معينة، الأمر الذي يتطلب وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى عمليات المعاينة من طرف الجهات المختصة والتي تحوي في طياتها بيروقراطية كبيرة، حيث أن الشروط المفروضة على صاحب المشروع غالباً ما تفشل نظراً لضيق مساحة الورشات وارتفاع تكلفتها توفيرها، مما يدفع بهذه المؤسسات بالعمل بصورة غير رسمية، مما يضر باستقرار المؤسسة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلع المنتجة.

7. مشكل نقص الخبرة والمعلومات: نظراً لصغر حجم هذه المؤسسات وعدم امتلاكها لخبراء اقتصاديين أو مستشارين تعجز هذه المؤسسات على تبني استثمارات على أسس اقتصادية رشيدة، مع إمكانية تفويت فرص استثمار يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على المؤسسة، وعدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

8. مشكلة اليد العاملة الفنية المدربة: نظراً لضعف الجانب المالي، ولأهمية العنصر البشري في القيام بالعملية الإنتاجية، وخصوصاً ذو المهارة الفنية، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على هذا العنصر، وذلك يرجع إلى تفضيل هذا العنصر العمل في المؤسسات الكبرى وبالأخص العمومية منها، بسبب الأجور الكبيرة والحوافز... الخ وإضافة إلى عدم توفر الأجور المناسبة والحوافز، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية من أجل استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وذلك راجع إلى صغر حجمها وارتفاع تكاليف التكوين.

¹ - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

² - علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

9. **مشكل التسويق:** بسبب المنافسة القوية من قبل المؤسسات الكبيرة، محلية كانت أو أجنبية، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات التسويق، سواء السوق المحلي أو الخارجي، إضافة إلى المنتجات المستوردة والمماثلة لمنتج هذه المؤسسات والذي يتسم بالجودة، الأمر الذي يجعل الزبائن يمتنعون عن شراء منتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقبلون على شراء السلع المستوردة، وهذه المشاكل ناجمة عن نقص الوعي التسويقي ونقص الكفاءة المرتبطة بالبيع، وعدم القدرة على دراسة حال الأسواق، من أسعار و سلع منافسة، إضافة إلى القدرة الشرائية للمستهلكين، وكل هذا النقص يدفع بصاحب المؤسسة بالاعتماد على وسطاء من أجل القيام أو إعطاء النصائح في المجال التسويقي، وذلك لن يكون مجانا، الأمر الذي يزيد من تكاليف المؤسسة، وينعكس على ربحيتها، أضف إلى ذلك عدم قدرتها على تقديم خدماتها بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء.¹

10. **مشكلة الضرائب:** في غالب الأحيان تكون هذه المشاريع الصغيرة غير متوفرة على دفاتر محاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا عليها من خلال فرض ضرائب جزافية، يمكن أن تكون كبيرة مقارنة بربح المؤسسة مما يؤدي إلى ترك صاحب المشروع لاهتماماته بالعملية الإنتاجية والجري وراء مصلحة الضرائب، وكثيرا ما يؤدي الأمر إلى إفلاس المؤسسة.²

11. **مشكلة التأمينات الاجتماعية:** لعل من بين أهم العقبات أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد التأمينات الاجتماعية، حيث يجب على أصحاب المشاريع تأمين جميع العمال مهما بلغ عددهم، الأمر الذي يدفع بصاحب العمل على التقاعس على دفع التأمينات نظرا لتكلفتها بالنسبة لهذه المشاريع الصغيرة، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد التأخير.

12. **مشكلة التشريعات المنظمة لسوق العمل:** دخول هذه المؤسسات إلى الاقتصاد بصفة رسمية يجعلها تخضع إلى القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومن بين هذه القوانين نجد تلك المتعلقة بسوق العمل، كالحد الأدنى للأجور وشروط الالتحاق بالعمل... الخ، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات بسبب القوانين الصارمة، وخوفا من الشكاوى التي يمكن أن تصل الجهات المختصة من قبل عمال المؤسسة، تدفع بصاحب المشروع بالاعتماد على اليد العاملة العائلية والمؤقتة والموسمية، الأمر الذي يؤثر حتما على الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات.³

1- طاهر محسن الغالي منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-57.

2- كمال الدين سعد كاسب جمال، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، ص 16.

3- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر، 19-22 جانفي 2004، ص 33.

13. مشكلة قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: لعل الملاحظ على الجزء الكبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن أصحابها ليس لديهم مستوى تعليمي كبير، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تتخبط في نقص الخبرة التنظيمية والتسييرية، وهذا راجع إلى:

✓ عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير الإدارة على أعلى مستوى وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال؛

✓ نقص الخبراء المختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق فيما بينها؛

✓ خوف الكثير من المؤسسات من التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمتها.¹

رابعاً: الحلول المقترحة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعددت الحلول المقترحة للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، ومن بينها نذكر:²

1. تطوير نظام الإعلام الاقتصادي: وذلك من خلال:

✓ إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية؛

✓ توفير معلومات دقيقة وشفافة لدعم اتخاذ القرارات.

2. تبسيط تدابير صرف القروض: من خلال:

✓ الاستغناء عن الشروط التقليدية كالضمانات والتحليلات المالية؛

✓ استخدام طرق تمويلية مبتكرة مثل نظام تصنيف الائتمان.

3. تعزيز موقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة: عن طريق:

✓ خلق مناخ استثماري مناسب وجاذب للمستثمرين المحليين والأجانب؛

✓ وضع استراتيجيات لتنافس السلع الأجنبية على الساحة الدولية.

4. إجراء دراسات لتحليل العوائق: ذلك بـ:

✓ تحديد وتحليل العوائق التي تعيق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1- محمد فتحي صقر، مرجع سبق ذكره، ص 103.

2- شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص 139-140.

- ✓ اتخاذ إجراءات عملية لتخفيف هذه العوائق وتحفيز النمو الاقتصادي؛
 - ✓ ترقية السوق العقاري وتسهيل عمليات البيع بالمزاد العلني؛
 - ✓ تخفيف الرسوم الضريبية والجمركية لتشجيع نشاط المؤسسات؛
 - ✓ تحسين التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ تعزيز التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة وتطوير بورصة المناولة؛
 - ✓ تعميم ثقافة التسيير والشراكة الوطنية والأجنبية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزءاً أساسياً في النهوض بالاقتصاد وخلق فرص العمل من خلال تبني الحلول المقترحة وتوفير البيئة المناسبة، يمكن لهذه المؤسسات أداء دورها بفعالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها في عملياتها ونموها، فهو يمثل العمود الفقري لاقتصاديات العديد من البلدان ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، ويشكل الحصول على تمويل كافٍ ومناسب يتماشى مع احتياجات هذه المؤسسات وظروفها المالية الفردية تحدياً كبيراً.

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص منها حجمها الصغير والمتوسط، وغالباً ما تكون مبادرات فردية أو عائلية أو شراكات صغيرة، وهو ما يعني أنها تواجه صعوبة في توفير الضمانات المطلوبة من قبل البنوك للحصول على التمويل، وتزيد الصعوبات في التمويل عندما تكون هناك ظروف اقتصادية غير مستقرة، أو عندما يكون القطاع المصرفي محدوداً في تقديم الخدمات المالية لهذه المؤسسات.

وفي هذا المبحث، سنستكشف التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات مالية كبيرة نظراً لطبيعتها الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل تمويلها أمراً حيوياً لاستمرارها وتطويرها. وبالتالي، فإن فهم مفهوم وأهمية تمويل هذه المؤسسات يعتبر أساسياً لتعزيز دورها في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، وسنعرض بعضاً منها في مايلي:¹

1. التمويل هو عبارة عن إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أو تفريقها، وهو من أكثر المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.

2. كما يعرف التمويل بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة بالصورة التي تحقق أكبر معدلات النمو وتعظيم قيمتها عبر الزمن.

مما سبق نستنتج أن المشروعات الصغيرة تعتمد في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي أتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضاً من الأموال لسد هذا العجز، ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لآخر أو تتداخل بينها مؤسسات وسيطة كمؤسسات التمويل، ومما يعني أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد داخلية أو موارد خارجية.

ثانياً: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات الاقتصادية في دول العالم جميعاً، فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي، وهي طرق النجاح للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة. وتتمثل هذه الأهمية من خلال:²

- ✓ القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
- ✓ تحديث وتطوير الصناعة إضافة إلى مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛
- ✓ تفعيل مشاركة المرأة وتطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- ✓ توسيع القاعدة المكتملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
- ✓ زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات؛
- ✓ المساهمة في استقرار أسعار الصرف؛

¹ - نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 64.

² - حسين حريم، إدارة المنظمات - منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص 165-166.

✓ نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن.

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودا فقريا في الاقتصاديات العالمية، إذ تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، لكن تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل أعمالها وتطويرها، والوصول إلى هذه الآليات المالية المتنوعة يساهم في تعزيز نمو وازدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم دورها الحيوي في الاقتصاد. وتتمثل آليات التمويل في ما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة. وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة، ويمكن نقله لأي مكان آخر من التراب الوطني. بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي جريدة رسمية 1996، وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزير التشغيل هي المسئولة في إطار مهمتها لإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات وتقديم المشورة ومرافقة الشباب المبادرين في إطار التنفيذ من مشاريعهم الاستثمارية.

1. شروط الأهلية: تتمثل شروط الأهلية للاستفادة من التمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في:

✓ أن يكون الشخص بين 19 و35 سنة؛

✓ أن يولد الاستثمار ما لا يقل عن ثلاث وظائف دائمة؛

✓ الحصول على شهادة أو مؤهل مهني؛

✓ تعبئة مساهمة شخصية في شكل الأموال الخاصة؛

✓ عدم التواجد في العمل المدفوع الأجر عند إدخال استمارة التسجيل للحصول على المساعد؛

✓ أن يكون مسجل في خدمات وكالة التوظيف الوطنية كشباب للعمالة العاطلين عن العمل.¹

¹ - سلمى شبيب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة وكالة قالة، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 109.

2. مقدار الاستثمار

بالنسبة لصيغ التمويل المنصوص عليهما في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لا تتجاوز كلفة الاستثمار عشرة 10 ملايين دينار. أما التمويل الثلاثي في هذه الصيغة، يضاف إلى المساهمة الشخصية قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض بنكي بدون فائدة.¹

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي مؤسسة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتج للسلع والخدمات، ولهذه الوكالة 51 فرع موزع في جميع ولايات الوطن.²

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تم إنشاء الجهاز بموجب القانون رقم 94-189 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي. وبالنظر إلى ما تضمنته المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-189 بأنه يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفي من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم، لاسيما من خلال:

✓ التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل، والتكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية للمشاريع؛

✓ أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛

✓ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

¹ - <https://www.mtess.gov.dz/ar> ، اطلع عليه بتاريخ: 10-05-2024، على الساعة: 21:30.

² - فاطمة بوردرة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر- دراسة تحليلية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي افلو، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 118-121.

كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بمهمة جديدة تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة، وهذا بناء على ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 188-04،

1. شروط الأهلية: وتتمثل في:

- ✓ أن يتراوح العمر ما بين 35-50 سنة؛
- ✓ أن يكون مقيم بالجزائر، وأن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة؛
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ✓ أن يتمتع بمؤهل مهني أو يملك ملكات كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- ✓ أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل.

2. مقدار الاستثمار: تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر ويحدد حسب المستويين الآتيين:

- ✓ **المستوى الأول:** 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما.
- ✓ **المستوى الثاني:** 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة دون فائدة والممنوحة من (CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

- ✓ 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما.
- ✓ 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.¹

رابعاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: استحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. وقد جاء ضمن هذا المرسوم أن الوكالة الوطنية لتسيير

¹ - سميرة غربي، بن حمو حليمة، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في محاربة البطالة- دراسة حالة وكالة أدرار، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022، ص ص 22-23.

القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص يقع مقرها بالجزائر العاصمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الإشراف عليها ومتابعة مجمل نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل. ولقد كانت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند نشأتها سنة 2004 تحت وصاية وزارة التشغيل التي كانت ملحققة بالتضامن الاجتماعي، إلا أنه وفي سنة 2008 وبعد ضم قطاع التشغيل إلى قطاع العمل والضمان الاجتماعي وجعل قطاع التضامن الوطني تابع لقضايا الأسرة والجالية الجزائرية بالخارج احتفظت وزارة التضامن الوطني بوصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استنادا للمرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008.

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات مالية تتماشى مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، والمتمثلين في الأشخاص البطالين أو ذوي الدخل الغير مستقر. وتتمثل هذه المساعدات في:

✓ قرض بدون فائدة لا يتعدى 30.000 دج موجه لشراء المواد الأولية؛

✓ قرض بنكي مصغر للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 40.000 دج إلى 50.000 دج مع نسبة فوائد منخفضة

تقدر بـ 80 بالمائة إلى 90 بالمائة، وقد أعدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحصائيات موقوفة إلى غاية

2019 بينت من خلالها عدد مناصب الشغل المستحدثة وعدد الأشخاص المستفيدين من الخدمات المالية التي تقدمها

وبيان نوعية هذه الخدمات.¹

المطلب الثالث: عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل في العديد من المجالات. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات متعددة في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل أعمالها وتوسيع نطاقها. نذكر فيما يأتي أهم العوائق التي تواجهها:

أولاً: عدم توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة: إن طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادر ما تتوفر لدى

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من النظام البنكي

والمالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات الممنوحة.²

¹ - هاجر بوزيان الرحمان، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي عين موشنت، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، 2016، ص 178.

² - الأخضر بن عمر، على بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 11.

فهذه الضمانات المفروضة من قبل البنك تركز إما على أصول المؤسسة، وفي حالة إعلان الإفلاس يقوم البنك ببيعها واستيفاء قيمة القرض منها، وإما على الثروة الشخصية للمسير.¹

وعندما يمنح البنك قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي في ذلك أن تكون قيمة الضمان المطلوب أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يمثل الهامش، وتختلف نسبة الهامش باختلاف قيمة تلك الضمانات، وذلك في ظل القواعد التي يضعها البنك، ويبقى الهامش موجود لأن المبلغ المستحق للبنك ليس قيمة القرض فقط وإنما قيمة القرض وفوائده، مع احتمال انخفاض قيمة الضمان بمرور الزمن إذا ما اضطر البنك لبيعه.

كما أن اشتراط البنوك لضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين، إذ تشترط العديد من البنوك المانحة للقروض في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ المقترض، ويعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر وعائقا كبيرا لأية مبادرة.

وقد اتجهت البنوك والمؤسسات المالية لتفادي عدم وجود عقارات مسجلة لدى المؤسسة إلى الحصول على ضمانات تتمثل في تحويل رواتب عدد الموظفين للبنك ضمانا للقرض الممنوح للمؤسسة، وأن لا تقل رواتبهم عن قيمة القسط الشهري للقرض، ولكن لوحظ أن هذا الشرط أيضا حال دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها التمويلية، وذلك لصعوبة حصول صاحب المؤسسة على من يضمنه براتبه، فضلا عن أنه إذا وجد من يضمنه فقد يطلب مبلغا من التمويل الممنوح مقابل ضمانه، وهو ما يعني سوء استخدام ذلك التمويل وظهور المؤسسات الوهمية بغرض الحصول على القروض لا غير.²

ثانيا: تكلفة القروض المرتفعة ومشكل سعر الفائدة: إن تكاليف الخدمات والمعاملات البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مرتفعة نسبيا بسبب المبلغ الصغير للقرض، بحيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه التكاليف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي على أساسها يتم اتخاذ قرار التمويل من طرف البنك، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تعتبر عن القدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القرض والإشراف عليها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة بالنسبة لطالبي القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من عمل البنوك على تخفيض أسعار الفائدة فهي تبقى عالية

¹ - ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 281.

² - محفوظ جبار، المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الخامس، 2004، ص 217.

بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد أن الانخفاض المستمر لنسبة إعادة الخصم لبنك الجزائر، والتكلفة المتوسطة للموارد البنكية، وانخفاض الهوامش أثر إيجابا على سعر الفائدة المدينة، ولكن بنسبة ضئيلة جدا وذلك بسبب ضعف وتيرة منح القروض نتيجة ضعف التسيير والإحجام الغير معلن عن منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ارتفاع نسبة المخاطرة بها وفقدانها المصادقية في التسديد.

وهناك الكثير من برامج الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية جهات محلية وأخرى دولية والتي تقدم قروض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة في السوق، ورغم أنها في بداية الأمر تعتبر جاذبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنها لا تتصف بالاستمرارية، وسرعان ما يستترف التمويل المدعم الذي تتيحه هذه البرامج لها، فضلا عن استغلال مؤسسات التمويل تلك القروض بصورة غير رشيدة وذلك بمنحها للمقترضين بسعر فائدة أعلى بكثير من سعر الفائدة المسموح بها، وهناك قضية جوهرية أخرى تتعلق بالبعد النفسي والديني لعدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الإسلامية، حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرمة وهو ما حال دون استفادتهم من تلك القروض.¹

ثالثا: هشاشة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك: أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية الذاتية، غير أن هذه البنوك تتجنب في كثير من الأحيان التعامل مع هذه المؤسسات بسبب هشاشتها، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها و بالتالي انخفاض مستويات التشغيل بها، ولهذا فإن البنوك تعتبر مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات.²

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة

رغم التباين الواضح في تقديم مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك اتفاق تقريبي عن دورها التنموي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وانطلاقا من الدور المهم لهذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكدت تجارب العديد من دول العالم مثل الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرها، الدور

¹ - أشرف محمد الدوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 - 18 أبريل، 2006، ص ص 336 - 337.

² - السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرس، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006، ص 324.

المهم لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ويظهر جليا من خلال تأثيرها على التوازنات الاقتصادية الكلية، والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار ومساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي والتكامل الصناعي وغيرها، أما من الناحية الاجتماعية يبرز دورها في توفير مناصب شغل والاستغلال الأمثل للطبقة المادية والبشرية وأيضا الموارد المحلية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية
تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، فهي تعتبر البنية التحتية للاقتصاد الوطني نظرا لدورها الفعال في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية.

أولاً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني والقيمة المضافة، إذ تسمح بزيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني، فقد توصلت دراسة حديثة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام تحتلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى الدخل¹، فمساهمتها مرتفعة في الدول التي تكون فيها الدخل مرتفعة، وتنخفض في الدول التي تكون فيها الدخل منخفضة حيث:

- ✓ تبلغ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي الإجمالي بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع 50%.
- ✓ أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل بنحو 25% من حجم البيوع الأمريكية منذ أوساط الثمانينات².

ثانياً: الاستغلال الأمثل للموارد المحلية: تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الموارد المحلية في إشباع الحاجات المتزايدة من السلع الاستهلاكية عادة، وقد ثبت في عدة دراسات أن هذا النوع من المؤسسات في البلدان النامية يتميز بتقنيات بسيطة، كان في بعض الحالات أعلى إنتاجية من المؤسسات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة،

¹ - لزه العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص 35.

² - شهرزاد برجحي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 49.

مما يؤدي إلى زيادة الرغبة في الابتكار والتميز وإذ ما تم تنظيم وإدارة ودعم هذه المؤسسات لما يكفل استمرار وتنمية هذه الرغبة فإننا نتوقع قدرتها الفاعلة في تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية في استخدام الموارد المحلية المتاحة.¹

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة، بما يوافق وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.²

بمعنى أوضح أن الأساليب الإنتاجية التي تبنتها تؤدي إلى انخفاض الأسعار نتيجة استغلال الموارد الموجودة في المناطق المحلية، مما يؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات من خصائص تصديرية تتمثل في كون منتجات هذه المؤسسات عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية، كما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير. إضافة إلى تمتعها بقدرة أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخرى لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير. حيث تساهم:

✓ بحصة تتجاوز 50% من الصادرات في إيطاليا وبين 40 - 46% في الدانمارك وسويسرا، و 30% في فرنسا والنرويج وهولندا.

¹ - شريف غياط، محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 51-52.

² - كمال رزيق، بلال عوالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 10.

✓ تشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا وإلى 50% في الصين.¹

كما أن المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي تتمتع بالمرونة نظرا لتواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون قادرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها، ومن ناحية أخرى فإن المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي تلقى إقبالا متزايدا.²

ثانيا: الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جذب الكثير من المدخرات الصغيرة، والمساهمة في زيادة الادخار الخاص في تمويل المشروعات الرائدة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، مما يجعلها نواة المشروعات الكبيرة،³ وتساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عامل مضاعف الاستثمار المعجل، كما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تسيير وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية).⁴

وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج وأيضا تقوم بدمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال.

1 - شهرزاد برجى، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2 - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 5.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 57.

4 - كافي مصطفى يوسف، بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2014، ص 76.

المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، فهي تساهم في الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها مما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في التنمية بشكل عام، وعليه كان من الضروري التطرق إلى الجوانب الاجتماعية التي تتأثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: القضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص عمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فرغم الإمكانيات المتواضعة التي تتوافر عليها إلا أنها تساهم أكثر من المؤسسات الكبيرة في التشغيل، ولها صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية خاصة مع زيادة معدلات البطالة.¹ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة، كما تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع مما يساعد على التخفيف من حدة البطالة وعلاج حالة الفقر المنتشرة.²

ثانيا: محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية: يمكن للمؤسسات الصغيرة اعتبارها آلية لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يوصل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها فهذه المشاريع، فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول، خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

كما أن ظروف المعيشة الصعبة والبطالة والفقر خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب أكثر من المرافق الضرورية العامة، فقد أسفر التروح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية، منها الضغط على خدمات المرافق المختلفة الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات لتدعيم النشاطات الاقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات

1 - أحمد حجاوي، إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 23.

2 - ساسية عباي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 11.

الصغيرة والمتوسطة. ولقد بات واضحاً أن دعم الجماعات المحلية لهذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق ظروف المعيشة الملائمة، وبالتالي يقلل من الهجرة.¹

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.²

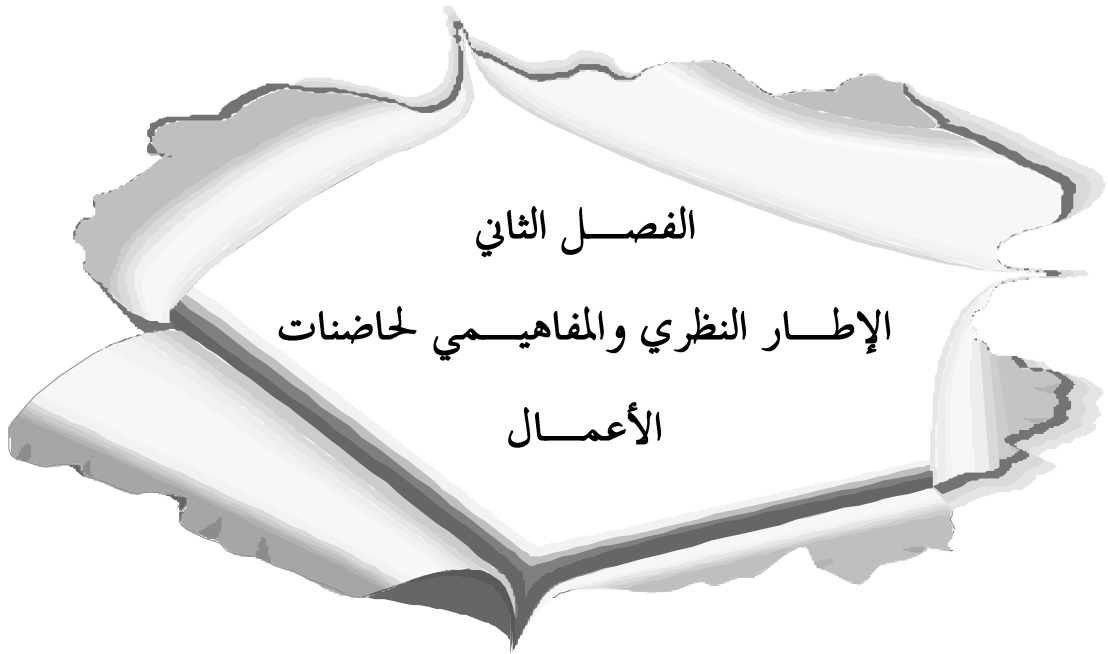
1 - ميساء حبيب سليمان ، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2015 ص 37.

2- خيرة سرار، سعاد بن مسعود، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية، المؤتمر الدولي الأول حول: المقاوماتية المستدامة- بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، المركز الجامعي عبد الحميد، ميلة، الجزائر، 2017، ص 742.

خلاصة

يعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، وإن اختلاف المفاهيم راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة واختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللحد من هذا المشكل تم الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال المحقق والميزانية السنوية للمؤسسة، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من عدة مشاكل ويتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى، كما لا يمكننا إهمال الدور الاقتصادي الذي يلعبه في اقتصاديات الدول بمساهمته في توفير مناصب الشغل وتشكيل الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة، والجزائر من البلدان التي أولت عناية فائقة لهذا القطاع رغبة منها في الاستفادة منها بصفة عامة من جهة، إضافة لإدراكها الدور الكبير الذي تلعبه في الحد من تداعيات أزمة البطالة من جهة أخرى.

ولكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها العديد من الدول في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض، إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقل الإدارية والتسويق، إضافة للمنافسة الغير كفاء بسبب انفتاح الأسواق مما جعل المنتج المحلي لا يجد مكان له مقارنة مع غيره من منتجات الدول الأخرى.



الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لحاضنات

الأعمال

تمهيد

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية، وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتم البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المرتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها واستغلال الفرص السوقية، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، وتعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية والتي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة والأكثر نجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة ولقد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة التحديات للمؤسسات الجديدة في أعوامها الأولى لنشأتها وكذلك الارتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات.

ولفهم سيرورة هذه الآلية سوف نتعرض في هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال

المبحث الثاني: عموميات حول حاضنات الأعمال

المبحث الثالث: المحاور الكبرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال قصد التقليل من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة، والتي تهدف أساساً إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها حيث يمكن أن تقدم الحاضنة المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان وتبعا لطبيعة المشروعات.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال نشأتها ومراحل تطورها

منذ بداية عقد الثمانينات ومع ظهور الحاجة إلى خلق آليات مختلفة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وسائل الرعاية لها من أجل رفع فرص نجاحها وهكذا جاءت فكرة حاضنات الأعمال.

أولاً: نشأة حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تم إقامته في مركز BATAVIA (Batavia Industrial Center) في ولاية نيويورك سنة 1959، عندما حولت إحدى العائلات مقر شركتها الذي توقف عن العمل إلى مركز يتم تأجير غرفه وما توافر لديهم من مواد وآلات للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أعمال خاصة بهم مع تقديم المشورة لهم، ولقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدؤوا بتقليدهم، وفي عام 1985 أنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول وهناك من أطلق عليها مصطلح صناعة الحاضنات.

وهناك من يرى أن فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى سنة 1956 Triaushe Park¹.

وفي بداية الثمانينيات وتحديداً في عام (1984)، حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، ولم يكن يعمل في الولايات المتحدة في ذلك العام سوى (20) حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation

¹ - ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص 37.

Association (NBIA) في عام (1985) من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وفي نهاية عام (1997) قارب عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى 550 حاضنة، وذلك من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة واحدة في الأسبوع منذ نهاية عام.

وعند النظر إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم، فإن هناك حالياً حوالي (3500) حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي (1000) حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، مع انتشار ما يقارب (1700) حاضنة في (150) دولة من دول العالم النامية، تمتلك منها الصين (465) حاضنة، و(200) حاضنة لكل من كوريا الجنوبية والبرازيل، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها: (10) لكل من مصر والجزائر، و(2) في المغرب، وواحدة في كل من البحرين وتونس.¹

ثانياً: مراحل تطور حاضنات الأعمال: تشمل المراحل التالية:²

✓ المرحلة الأولى: وتمثل التطور الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت منذ السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، وتميزت الحاضنات في هذه المرحلة بتعدد الغرض، أي حاضنات متعددة الأغراض، وارتباطها بالجامعة ومراكز البحوث الحكومية أو ما يسمى بتسهيل البحوث الصناعية.

✓ المرحلة الثانية: وتميزت المرحلة بتسيخ قوي لحاضنات الأعمال المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية وظهرت الحاضنات التقنية كنوع جديد في عدة دول منها النمسا، السويد الصين وكندا، وركزت على المؤسسات ذات الأساس التقني.

✓ المرحلة الثالثة: وامتدت من أواخر 1990 لغاية الآن بعد أن ظهرت الانترنت وحاضنات الانترنت، يقوم هذا النوع على تقديم جميع خدمات الاحتضان المعتادة باستثناء وجود الموقع المادي الذي يتوفر في أنواع أخرى من الحاضنات. حيث يوضح لنا الشكل الموالي مراحل تطور حاضنات الأعمال:

¹ - إيثار عبد الهادي ال فيحان، سعدون محسن سلمان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، بغداد، العدد 30، 2012، ص ص 84-85.

² - عطية خمخام، واقع حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022، ص 13.

الشكل رقم (1-2) مراحل تطور حاضنات الأعمال



المصدر: سعيدة مرزوق، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإقتصادي الصناعي خزارتك، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 13، العدد 11، 2023، ص 743.

ويتضح من الشكل السابق أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي، وفي فترة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنة الأعمال المفتوحة والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وخاصة عن طريق الانترنت، حيث أن حاضنات الأعمال وصلت إلى شكلها الحالي من التخصص والتنوع بما يستجيب لتطور المؤسسات وزيادة حاجاتها لنوع خاص من الرعاية والمرافقة.

المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال، خصائصها وأنواعها

تفتقر العديد من المؤسسات من مقومات النمو والنجاح لذلك فهي تحتاج لحاضنات الأعمال في مراحلها الأولى لدورة حياتها لتزويدها بمقومات الاستمرار، لهذا سنتعرض إلى مفهومها وخصائصها، وأهم أنواعها.

أولاً: مفهوم حاضنات الأعمال: تطرقت معظم المنظمات الدولية لموضوع حاضنات الأعمال، ونورد بعض التعاريف التي جاءت بها حول ماهية حاضنات الأعمال كما يلي:

1. وفقاً لجمعية حضانة الأعمال الوطنية (NBIA): تعد حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة عملية دعم تسرع من التطوير الناجح للشركات الشابة والشركات الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بسلسلة من الموارد والخدمات الخاصة، وعادة ما يتم تطوير هذه الخدمات أو تنظيمها من قبل إدارة الحاضنة ويتم الحصول عليها من الحاضنة وشبكة اتصالاتها، هدفها إنشاء أعمال ناجحة وقابلة للتطبيق مالياً ومستقلة عندما تغادر الحاضنة. فالحاضنات لديها القدرة على خلق فرص العمل، وتنشيط الأحياء، وتسويق التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز الاقتصاديات الوطنية والمحلية.¹ وعرفت أيضاً NBIA: بأنها أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشأة الأعمال، من خلال منظومة من الموارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، وهدفها الأساسي هو تخريج مؤسسات ناجحة وقادرة مالياً على النمو والاستمرار خارج الحاضنة.²

2. تعريف الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA): لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما تلك التي في طور الإنشاء، واستناداً إلى إحدى منظمتها "الاسكوا" عرفت حاضنات الأعمال بأنها: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ومرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليل تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم.³

3. تعرف المفوضية الأوروبية حاضنات الأعمال على أنها: مكان تركز المؤسسات المنشأة حديثاً في مساحات محدودة، وهي تهدف إلى تحسين فرص النمو ومعدلات البقاء في النشاط لهذه المؤسسات بواسطة هياكل نموذجية تحتوي على

1 - https://www.urenio.org/wp-content/uploads/2009/02/medicube_blueprintfr.pdf، أطلع عليه تاريخ: 2024/02/13 الساعة: 15:30، ص 1.

2 - لطفية رجب وآخرون، اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة، مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 24.

3 - نجوى سعودي، نوال عطوي، حاضنات الأعمال كأداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 51.

تجهيزات مشتركة مثل الهاتف والفاكس ... وأيضاً من خلال توفير خدمات في التسيير وخدمات الدعم مع التركيز الأساسي على التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل.¹

4. بينما يعرفها موقع (United Kingdom Business Incubator) UKBI لحاضنات الأعمال في المملكة المتحدة: على أنها مزيج فريد وشديد المرونة من عمليات سيرورة تطوير الأعمال والبنائيات والناس بهدف رعاية الأعمال الجديدة والصغيرة في أرح وأصعب مراحل البدايات المبكرة.²

5. كما عرفتها الولايات المتحدة: أنها عملية دعم تجعل إنشاء وتطوير الشركات والمشاريع من خلال تجهيز رجال الأعمال بحزمة من الخدمات والموارد التي يتم تنسيقها من خلال مدير الحاضنة بحيث تكون نتيجة هذه المشاريع ناجحة مالياً عند تخرجها من الحاضنة.³

وهناك عدة تعاريف أخرى من بينها:

1. كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها: بناء مؤسسي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال المراحل المختلفة التي تمر بها المنشآت المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصاً للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات.⁴
2. كما تعرف على أنها: عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات.⁵

1 - خالد مدخل، عبد الوهاب دادن، أثر خدمات حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص 215.

2 - سليمة بوعويبة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 1145.

3 - رائد خضير عيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص 51.

4 - لواج منير، دور حاضنات الأعمال في تنمية قدرات الابتكار للمؤسسات الصغيرة والصغيرة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 477.

5 - أديب برهوم، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للعلوم والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص 276.

من خلال التعارف السابقة يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مكان محدد يقوم باحتضان المؤسسات حديثة النشأة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، وتقوم بتوفير جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها هذه المؤسسات من خدمات إدارية وتمويلية والحرص على المتابعة والمرافقة، فهي عبارة عن منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز به كل الإمكانيات اللازمة لبدء المشروع، وشبكة العلاقات والاتصالات، وتدار هذه الأخيرة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لرفع نسب نجاح المؤسسات المتحققة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن النمو والاستمرار.

ثانياً: خصائص حاضنات الأعمال: تتسم حاضنات الأعمال بالعديد من الخصائص من أبرزها ما يلي:

1. حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة؛
2. أنها تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي؛
3. أنها تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم؛
4. أنها تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة ووصوله إلى مرحلة النضج؛
5. أن بعض الحاضنات قد يوفر سكناً لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يكتفي بدعم المؤسسة في موقعها؛
6. أن الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت؛
7. أن الحاضنة قد تهدف إلى تحقيق الربح، وقد لا تسعى إلى ذلك؛¹
8. تواجد فريق إداري يتمتع بالخبرة وبمقدرات تمكنه من تشخيص مبكر لمختلف الأخطار (مالية، تسويقية، إدارية، فنية... الخ) ومعالجتها بطريقة سريعة وآمنة؛
9. اختيار المشاريع والأفكار التي سيتم احتضانها بطريقة دقيقة وبما يتناسب مع المتطلبات الواجب توفرها فيها؛
10. تعزيز أنشطة البحث والتطوير وتوفير البيئة والإمكانيات لتسويق أبحاث واختراعات مبتكرة في مراكز البحث والجامعات؛
11. تقديم المرافقة المقاولانية اللازمة وحماية حقوق الملكية وبراءة الاختراع من خلال الاستفادة من هذه الحقوق بطرق قانونية؛

¹ - زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 76.

12. تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل وتقديم التسهيلات اللازمة خاصة للمؤسسات الناشئة المبتكرة.¹

ثالثا: أنواع حاضنات الأعمال: تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب عدة معايير نذكر منها:

1 التصنيف حسب الأجيال: وتنقسم إلى:²

أ. حاضنات الجيل الأول "حاضنات التقانة الأساسية": تقوم بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة التي يكون رأس المال الأكبر لمنتجاتها هو المعرفة مثل الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والدراسات؛

ب. حاضنات الجيل الثاني "ذات القاعدة التقليدية": وتضم المؤسسات الصغيرة الزراعية، الصناعية والغذائية، والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك، وتدعم من طرف مراكز الأبحاث وترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات المحلية مثل الغرف التجارية والصناعية؛

ج. حاضنات الجيل الثالث "مراكز التجديد": تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

2. التصنيف من حيث أهدافها: تنقسم إلى:³

أ. حاضنات ربحية: غالبا ما تكون مملوكة ومشغلة من طرف القطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الربح، حيث ترتبط بنشاطات الأعمال الجديدة مثل تطبيقات الحاسوب والاتصال والمعلوماتية؛

ب. حاضنات غير ربحية: وهي في الغالب تابعة للقطاع العام وتكون مملوكة ومشغلة من طرف السلطات الحكومية المحلية أو الجماعات المحلية، ورغم أنها لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح وصولا إلى التمويل الذاتي.

¹ - محمد رضا دباح، دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية، أطروحة دكتوراه، تخصص مقاولاتية وتسيير مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023، ص 11.

² - فاطمة الزهراء عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار: دراسة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2019، ص 35.

³ - منير لواج، مرجع سبق ذكره، ص 479.

3. التصنيف الثالث: ويقسم هذا النوع إلى ثلاث فئات كما يلي:

أ. حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية: تهتم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لإقليم ما أكثر من اهتمامها بالنمو السريع والمريح للغاية لعمل معين، فهي لا تسعى للربح بشكل مطلق، ويتم إطلاقها من قبل الجهات الفاعلة في البيئة وتكون أموالها عامة بشكل أساسي، وتغطي هذه الحاضنات المناطق الريفية والحضرية وغالبا ما يتضمن مكوناتها العقاري استثمارات عامة كبيرة، تدعمها أحيانا برامج وطنية أو محلية للابتكار وخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية، ولقد كانت خدماتهم الأساسية سابقا عبارة عن مساحات تأجير وخدمات إدارية مشتركة، من أجل الاستفادة من وفورات الحجم، بعد ذلك تم تكييف الدعم مع احتياجات العملاء. أما الآن فقد تم تقسيم النموذج حسب العملاء المستهدفين والخدمات التي يقدمها والبيئة التي يجذب فيها، لذا فالحاضنة توفر أكبر مساحة للخدمات وتركز بشكل أكبر على رائد الأعمال من حيث التدريب، المساعدة، المشورة، والحاضنات المستقلة ينشئها مستثمرون خواص¹؛

ب. حاضنات المؤسسات الأكاديمية والعلمية: حيث تمثل نسبتها 28% من حاضنات أمريكا الشمالية، ولها نفس الأهداف التي تسعى إليها الحاضنات في النوعين العامة و الخاصة، بالإضافة إلى هدف توفير فرص بحثية لطلاب الجامعات والمتخرجين منها، وكذلك العمل على مساعدة خريجي الجامعات الذين يفكرون في إقامة منشآت أعمال أو صناعات صغيرة²؛

ج. الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة: تنشئها مؤسسات كبيرة في إطار استراتيجياتها العامة وسياساتها الإبداعية والتي تأخذ عدة أشكال كالتحالفات الإستراتيجية في البحث، رأس المال المخاطر، دعم حاضنات خارجية³.

4. من حيث النطاق المكاني: وتنقسم إلى⁴:

أ. حاضنات الأعمال الدولية: تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج؛

1 - محمد رضا دباح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2 - إنعام عبد الزهرة متعب، حاضنات الأعمال وإدارة العمليات، مجلة مركز الدراسات كوفة، العراق، العدد 12، 2009، ص 234.

3 - جمال بن نعمان، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة الأبعاد الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2016، ص 498.

4 - الشريف ريجان، ريم بونواللة، حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، الملتقى الوطني حول:

مراقبة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص 8.

ب. حاضنات الأعمال الإقليمية: تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية، من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.

5. من حيث طبيعة الملكية: تنقسم إلى:¹

أ. حاضنات الأعمال العامة: غير هادفة للربح تنشئها وتبناها الحكومة أو المنظمات الدولية والإقليمية، أو الوزارات التابعة للدولة، هدفها الأساسي تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع المشروعات الناشئة والمبتكرة، وتعمل على رعاية الأعمال الجديدة، وتركز على الإبداع والابتكار وتنمية المشاريع الجديدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛

ب. حاضنات الأعمال الخاصة: تهدف إلى الربح وتدار من قبل أفراد أو جماعات أو شركات خاصة، مثل الشركات التي تمتلك رأس المال التأسيسي والاستثماري، وشركات التطوير العقاري وشركات توظيف الأموال، وتسعى إلى تحقيق الأرباح وتستوفي رسوم الخدمات المقدمة إلى المشاريع المحتضنة والبعض منها تأخذ نسبة أرباح بعدما يتخرج المشروع المحتضن إلى سوق العمل؛

ج. حاضنات الأعمال المختلطة: وهي جهود مشتركة بين الهيئات الحكومية العامة والخاصة وتتميز أنها توفر تأمين التمويل الحكومي لدعم خبرة القطاع الخاص وتمويله، علماً أن أكثر الحاضنات نجاحاً هي الحاضنات المختلطة التي يشترك في تمويلها القطاع العام والخاص.

6. من حيث شكل تواجدها: تنقسم إلى:

أ. حاضنات الأعمال المفتوحة: وهي الحاضنات بدون جدران، وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل للخدمة ودعم المشاريع المحيطة، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشاريع التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهات الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني، مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع؛²

¹ - إكرام خالد محمود، جاسم محمد مصحوب، حاضنات الأعمال في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية: دراسة حالة، مجلة كلية دجلة، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 180.

² - عبد الله بلعدي، دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الصينية والتجربة الماليزية نموذجاً، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، 2016، ص 132.

ب. حاضنات الأعمال مغلقة: وهو النوع التقليدي الأول للحاضنة، وتكون فيه الحاضنة مرسومة بحدود جغرافية معينة، أي أن الحاضنة يُخصص لها موقع في شكل مبنى، يضم بالإضافة إلى الجهة المديرة ومرافقها مجموعة الورش والوحدات القابلة والمعدة للتأجير.

7. حسب أنواع المشاريع المحتضنة: تنقسم إلى:

أ. حاضنات الأعمال العامة (الشاملة): وهي حاضنات مغلقة أو مفتوحة، لكنها لا تحدد الدخول إليها بمعايير معينة لنوع فئة المجتمع، أو تخصص بذاته، وإنما هي مفتوحة حسب طاقتها وإمكانياتها، ومساحتها لكل الأعمال والمشروعات؛

ب. حاضنات الأعمال المتخصصة: مع انتشار فكرة الحاضنات ورواجها ونجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة لها، أخذت العديد من الهيئات والجمعيات المهنية وغيرها، تسعى لإنشاء حاضنات تعمل على استهداف فئات معينة من المجتمع أو مناطق محددة كحاضنات موجهة لفئة من المعوقين، حاضنات تستهدف العناية بالمناطق ريفية أو المناطق البعيدة المهشمة...¹

ج. حاضنات الأعمال التقنية: وتعنى بالتقنية ونشرها وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة الباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث ليصبحوا رواد أعمال، من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات وتوفير الاستشارات والخدمات الأخرى اللازمة.²

8. تصنيف الحاضنات من حيث التخصص: تنقسم لحاضنات تكنولوجية وغير تكنولوجية:³

أ. حاضنات تكنولوجية: هي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات، الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المؤسسات، وتركز في جذب مؤسسات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق المحلية بالدرجة الأولى؛

ب. حاضنات غير تكنولوجية: هي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المؤسسات،

1 - نادية قويقح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص 96-97.

2 - سعيدة تلخوخ، نسيمه خذير، تفعيل حاضنات الأعمال بالجزائر: الأطر والتحديات، مجلة الإدارة والمنظمات والإستراتيجية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2022، ص 119.

3 - زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وترتكز في جذب مؤسسات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية من أجل الأسواق المحلية بالدرجة الأولى.

وبالإضافة إلى الأنواع التي تم ذكرها هناك أنواع أخرى نذكر أهمها في ما يلي:

أ. **حاضنة الانترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج، وتعود ريادة حاضنات الإنترنت إلى ديفيد ويثر ول الذي أسس سنة 1995 حاضنة CMGI وبيل غروس الذي أسس سنة 1996 حاضنة Idéal LaB¹؛

ب. **الحاضنة الصناعية:** تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات الغذائية والخدمات المساندة، حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة²؛

ج. **حاضنات الأعمال الدولية:** تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية تطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية³؛

د. **حاضنات متخصصة في مجالات فنية وإبداعية:** (الوسائط المتعددة، مواد تليفزيونية، تصميمات...)، هناك عدد من الحاضنات المتخصصة في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية، مثل إحدى حاضنات مدينة مرسيليا الفرنسية التي تخصص في احتضان أصحاب الأفكار الجديدة في مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الوسائط المتعددة (صوت وصورة وفيديو)؛

هـ. **حاضنات متخصصة في أعمال المرأة:** عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة بتشجيع المرأة ومساندتها في خطواتها الأولى أثناء دخولها عالم الأعمال⁴.

1 - ريم بونواله، شريف ريجان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

2 - أحمد بن قطاف، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إستراتيجية السوق في ظل الإقتصاد التنافسي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 152.

3 - لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة الجزائر، مؤتمر دولي: دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، تنظيم جامعة مصراتة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، ليبيا، 2019، ص 275.

4 - فاتح مزوق، دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاولاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 70.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حاضنات الأعمال

يعد برنامج حاضنات الأعمال عملية ديناميكية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات من خلال إعداد مجموعة من المؤسسات القادرة على البقاء والاستمرار.

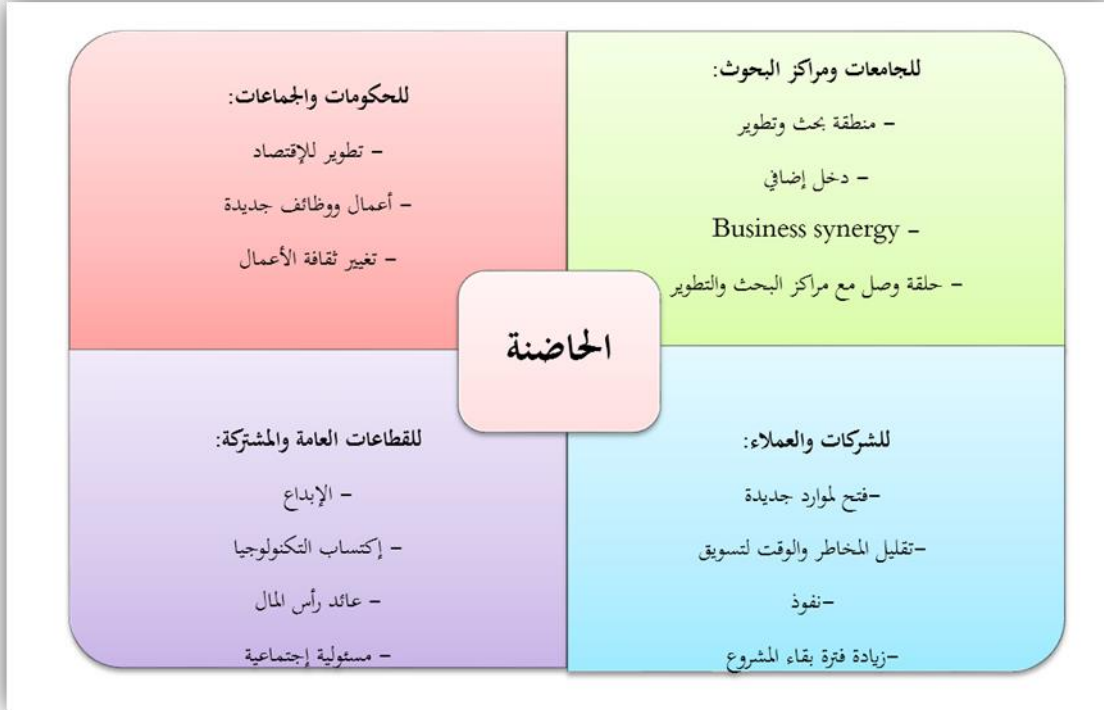
أولاً: أهمية حاضنات الأعمال: يمكن إبراز أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الإستراتيجية المتوقعة، والتي تلخص أهمها في النقاط التالية:¹

- ✓ توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة؛
- ✓ توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر أو برامج حكومية أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين؛
- ✓ توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛
- ✓ تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر؛
- ✓ يتم اختيار المشروعات الملحقة طبقاً لمعايير شخصية وفنية وبأسلوب علمي يعتمد على دراسة خطة مشروع؛
- ✓ تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث؛
- ✓ بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية؛
- ✓ تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجة؛
- ✓ تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل؛
- ✓ توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة؛
- ✓ تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة؛
- ✓ تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- ✓ تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛
- ✓ تؤهل جيل من أصحاب الأعمال لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في التنمية؛
- ✓ تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية؛

¹ - لطيفة كلاخي، واقع حاضنات الأعمال في الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2013، ص ص 297-298.

✓ تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم: (2-2) أهمية حاضنات الأعمال



المصدر: محمد علي الجودي وآخرون، حاضنات الأعمال وسيلة فعالة لإرساء ريادة الأعمال المحلية في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان الإبداع ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المستدامة، الجزء 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص 9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حاضنات الأعمال بالنسبة للجامعات ومراكز البحث عبارة عن منطقة بحث وتطوير ودخل إضافي وحلقة وصل مع مراكز البحث والتطوير، وبالنسبة للحكومات تساعد على تطوير الاقتصاد والعمل على تغيير ثقافة الأعمال وخلق أعمال ووظائف جديدة. أما بالنسبة للشركات والعملاء تساعد على فتح موارد جديدة والتقليل من المخاطر والوقت في التسويق وزيادة فترة بقاء المشروع، حيث تقوم حاضنات الأعمال بمنح الإبداع وإكساب التكنولوجيا، والتحصل على عائد على رأس المال وذلك بالنسبة للقطاعات العامة والمشاركة.

ثانيا: أهداف حاضنات الأعمال: تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل

على تحقيق ما يلي:

- ✓ تقليل تكاليف بدء النشاط؛
- ✓ تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع؛
- ✓ تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه؛

- ✓ إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات صغيرة والمتوسطة؛
- ✓ زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة؛¹
- ✓ زيادة فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي؛
- ✓ زيادة معدلات الدخل على المستوى المحلي؛²
- ✓ تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من التعرف على إمكانياتهم قدراتهم على إدارة وتأسيس مشروعاتهم، لاكتشاف قدراتهم الإبداعية الكامنة وترجمة أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية متميزة؛
- ✓ العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بينها وبين المشاريع الموجودة أصلا ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها وكيفية التغلب عليه؛³
- ✓ تقديم المساعدة اللازمة التي تسمح للمؤسسات بالتوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛
- ✓ تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات؛
- ✓ زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة؛
- ✓ العمل على خلق وزيادة فرص العمل الجديدة، لاسيما بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب، وتوجيه جيل الشباب ورجال الأعمال نحو مشاريع عالية التكنولوجيا؛
- ✓ إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع؛
- ✓ تقييم المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف ومحاولة تمهيدها في المشاريع الأخرى؛

1 - شريف مراد، سارة موساوي، دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تجارب واقعية، كتاب جماعي: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 175.

2 - نور الدين أحمد حسام الدين، الطاهر بعداش، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، المجلة الشاملة للحقوق، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2022، ص 6.

3 - محمد علي الجودي وآخرون، حاضنات الأعمال وسيلة فعالة لإرساء ريادة الأعمال المحلية في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان الإبداع ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المستدامة، الجزء 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص 256.

✓ تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية، إضافة لربط الحاضنات بشبكة الحاضنات العالمية لتبادل الخبرات.¹

المبحث الثاني: عموميات حول حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال من الآليات المعتمدة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، نظرا لما تتمتع به من خصائص تسمح لها بتنمية وترقية هذا القطاع، إذ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، فقد عرفت خلال العشرية الأخيرة تطورا ونموا هائلا نظرا للاهتمام المتزايد بها والدعم الذي تتلقاه من طرف مختلف الهيئات.

المطلب الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها

تعتبر حاضنات الأعمال أداة مهمة وإستراتيجية، تعتمد عليها الدول بغرض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية عملها، وبواسطة مجموعة الموارد والإمكانيات المتوفرة على مستواها والمتاحة لديها، حيث تمر بعدة مراحل لإنشائها.

أولا: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال: إن حاضنة الأعمال تعتبر كأى مشروع يتم التفكير فيه من ناحية توليد الفكرة مروراً بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاءً بتسجيل المشروع، وبشكل عام فإن أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاث مراحل أساسية ألا وهي:

1. **مرحلة التأسيس والبناء:** في بداية الأمر تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد الأعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين؛
2. **مرحلة التطور:** وهنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم، كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدرة على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل، وهذا لا يبغي عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أداءها ومدى تأثيرها على بيئتها، كل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج؛

3. **مرحلة الحاضنة الناضجة:** الهدف العام للحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية، فنية، إدارية وقانونية

¹ - سفيان بوزيد، حاضنات الأعمال كآلية لتنمية ودعم تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص78.

بشكل دائم، بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم مؤسسات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته.¹ وذلك من خلال متابعة أداء المؤسسات المتخرجة للتأكد من سير عملها وفق الاتجاه المخطط. والتأكد من عدم تعرضها لأي مشكل يعيق نموها مع ضرورة التركيز على جانبيين أساسيين في عملية المتابعة المتمثلان في الجانب الفني والمالي، وتقييم أداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل، وتقدير مدى تعارضها مع الأهداف المطلوبة في مختلف الجوانب الإدارية والمالية، الإنتاجية والتسويقية.²

الشكل رقم (2-3) مراحل إنشاء حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما تم ذكره سابقا.

ثانيا: آلية عمل حاضنات الأعمال: إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، وأنه من الممكن لكل من الدولة والقطاع الخاص رواد أعمال الشركات، منظمات الأعمال أو الجامعات أو منظمات المجتمع المدني أو المراكز البحثية، إنشاء حاضنة لمشروعات الصغيرة كمشروع هادف مربح أو غير هادف مربح.³

فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب لها، فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكارا جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، حيث تقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة

¹ - نجية سلاطية، دور حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008 / 2013، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017، ص 38.

² - سمية أحمد ميلي، دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 52.

³ - أماني توفيق بخيت، نموذج مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال في مصر، المعهد العالي للعلوم الإدارية، مدينة السادس من أكتوبر، مصر، المجلد 39، العدد 2، 2019، ص 17.

إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات من مكان عمل للمؤسسات، كالخدمات الإدارية الاستشارية المالية وقانونية، وغيرها من الخدمات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة.¹

وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة، ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن، وفيما يلي إجمال الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:²

- ✓ أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛
- ✓ أن يكون المشروع يُخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد؛
- ✓ تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
- ✓ أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛
- ✓ أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له.

ثالثا: سبل تمويل الحاضنات

حاضنات الأعمال تعتبر من المؤسسات المساندة في القطاعين العام والخاص التي تقدم المشورة والمساعدات السالف ذكرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي بذلك تعبر آلية تساعد المؤسسات العاملة في المجتمع خاصة صغيرة الحجم منها، ويتم إدارة هذه الحاضنات باعتبارها مشروعا قادرا على الاستمرار والانطلاق بشكل مستقل معتمدا في ذلك على دعم مالي خارجي من هيئات دولية أو بمساعدة مالية داخلية تتمثل في رأس المال الذي يدفعه المؤسسين و

¹ - زيتوني سايب، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 43.

² - ميسون محمد قواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

اشترابات الأعضاء، وتختلف طرق تمويل الحاضنات باختلاف أنواعها، وعادة ما تحتاج الحاضنة لاستثمارات كبيرة نظرا لأن إيراداتها من المؤسسات لن تغطي غالبا إلا تكاليف العقار، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حصلت الحاضنات على تمويل حكومي بهدف تحقيق التمويل الذاتي خلال 5 سنوات، و تبين أن بعض الحاضنات تحتاج إلى نوع من المعونة والكفالة المستمرة وهناك حاضنات يمكنها أن تحقق التمويل الذاتي لها.¹

بالإضافة إلى أنه يمكنها تحصيل عوائد مساعدات عن طريق ما يلي:²

- ✓ دعم الحكومة من خلال الصناديق الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ عوائد الإيجار والخدمات المقدمة للمؤسسات المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ عوائد خدمات مقدمة لجهات خارجية كالجامعات؛
- ✓ مساعدات وهبات تتلقاها في شكل عيني أو نقدي من جهات معتمدة بالقطاع.

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات المبتدئة وزيادة فرص نجاحها، كما تعمل على دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة، وتحويل بحوثهم وابتكاراتهم إلى منتجات يمكن تسويقها، لتحقيق هذه الأهداف تقدم الحاضنة حزمة متنوعة من الخدمات، تشمل ما يلي:

1. الخدمات الإدارية: من بين أهم الخدمات الإدارية وهي:³

- ✓ توفير المعلومات والإحصاءات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة؛
- ✓ تقديم معلومات عن المنشآت الأخرى التي تعمل في نشاطات مساعدة لنشاط المنشأة؛
- ✓ توفير برامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2. الخدمات الاستشارية: وتشمل هذه الخدمات في دراسة الجدوى الاقتصادية وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة،

الاستشارات القانونية، التسويقية، المالية ودراسات السوق.⁴

3. الخدمات التحتية:

1 - عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2006، ص 107.

2 - فاطمة الزهراء عايب، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3 - لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

4 - سعودي نجوى، عطوي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- ✓ توفر مبنى نموذجي للحاضنة نفسها يلاءم إنشاء وتأسيس الأعمال بداخله؛
- ✓ توفير الأماكن المجهزة لاستضافة المؤسسات المنتسبة إلى الحاضنة، تشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال خاصة أو مشتركة؛
- ✓ توفير غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض؛
- ✓ الاستفادة من خدمات الاتصال كالهاتف، والفاكس والحواسيب المتصلة بالإنترنت، وخدمات السكرتارية المختلفة كمعالجة النصوص، وتصوير المستندات.¹
- 4. خدمات التمويل: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاوله جديدة حتى تصبح مربحة، وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.
- 5. الخدمات السكرتارية: وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكرتاريا المشتركة من استقبال، وتنظيم مختلف المراسلات عبر الهاتف، الفاكس، والإيميل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات... إلخ.²
- 6. الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمر عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ويمكن للحاضنات تخفيض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات.
- 7. خدمات التدريب: تقديم خدمات التدريب المختلفة مثل تنمية المهارات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي والمعلوماتية.
- 8. الخدمات الفنية: يعتبر وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات التقنية في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات المعنية اللازمة لتطويرها ونموها، كما تعد من أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها: برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

1 - خالد مدخل، عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 215 - 216.

2 - شريفة بواشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 424.

9. خدمات عامة: تقديم خدمات عامة تتمثل في توفير المكاتب وأماكن التخزين ونظام آلية العلاقات العامة والاشتراك في المؤتمرات والمعارض العالمية.¹

10. خدمات التنمية البشرية:

✓ تقدم خدمات تنمية الموارد البشرية من حيث تهيئة القوى العاملة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنات وبأسواق العمل وتنمية المهارات لهؤلاء الأفراد والربط مع الجهات التنموية المختلفة؛

✓ إمكانية تطوير العلاقات مع المستثمرين من القطاعين العام والخاص؛

✓ إمكانية تطوير العلاقات مع بيئة الأعمال التجارية بوجه عام.²

الشكل رقم (2-4): الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات السابقة.

¹ - أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007، ص 132-133-134.

² -Rebaï Djermane, **création et démarrage d'entreprises le concept d'incubateur**, revue sciences humaines, université mentouri constantine, algéria, no 20, 2003, p 83.

المطلب الثالث: معايير وعوامل نجاح وفشل حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال كأى كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من الشروط، كما قد يتعرض لمعوقات تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه.

أولاً: معايير نجاح حاضنات الأعمال: يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدة معايير منها:

- ✓ عدد المؤسسات التي تتخرج منها؛
- ✓ نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة؛
- ✓ خلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة؛
- ✓ تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة؛
- ✓ اجتذاب الصناعات المطلوبة خاصة الخدمية والتي لا تتطلب عمالاً يمتلكون مهارات عالية؛
- ✓ توليد عوائد مالية مقبولة للمالكين، زيادة العوائد الضريبية للدولة؛¹
- ✓ حجم الشركات المشتركة هو أمر مهم لأنه يؤدي إلى التجمعات الطبيعية والتعاون بينهم؛
- ✓ سوف يتعلم رواد الأعمال أكثر من بعضهم البعض، ومن الشركات الأخرى، ومن الخبراء الاستشاريين؛
- ✓ الجمع بين الشركات الناضجة والشركات الناشئة في نفس الإطار يشجع التعاون بينهم؛
- ✓ وجود نماذج متنوعة لحاضنات (حضانة + مكتب الإيجارات) يعمل على الحفاظ على البرامج المستدامة للحاضنات واستقلاليتها.²

ثانياً: عوامل نجاح حاضنات الأعمال:

- ✓ كفاءة مدير الحاضنة وقدرته على إدارتها بشكل فعال، فنجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها يتوقف إلى حد كبير على صفات وأداء مدير الحاضنة، ومدى ارتباطه بالمؤسسات المحتضنة؛

¹ - زوبر عياش، سهام بوداب، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص 122.

² - أماني توفيق بخيت، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- ✓ ترابط الحاضنة مع المجتمع المحيط ومدى الدعم والتشجيع الذي تتلقاه من مختلف الهيئات والمؤسسات، سواء العامة أو الخاصة؛
 - ✓ الحصول على التمويل المناسب في أسرع وقت وبأقل تكلفة؛¹
 - ✓ توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة؛
 - ✓ تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، وتطوير المؤسسات حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة، وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة؛²
 - ✓ إقامة علاقة تعاونية بين الجهات المعنية لتجديد التكنولوجيا على الصعيد الإقليمي والدولي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة؛
 - ✓ مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة لتصحيح الانحرافات ومواكبة التطورات؛
 - ✓ توفير المناخ المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛³
 - ✓ قوة شبكات الأعمال ومدى ارتباط الحاضنات بالشركات الكبيرة؛
 - ✓ خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة تسود فيها روح التعاون والصدقة بين المشروعات المختلفة.⁴
- ثالثا: عوامل فشل حاضنات الأعمال: رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:
- ✓ قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة، في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محددة وغير قادرة على استيعاب هذا الارتفاع؛
 - ✓ وتتمثل المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسة المحتضنة؛⁵

1 - أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- زويير عياش، سهام بوداب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

3- نور الدين أحمد حسام، الطاهر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 9.

4- كمال بوعظم، عبد السلام زايدي، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 1، 2013، ص 264.

5 - علي كابوسة، كريم سي لكحل، جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016، ص 13.

- ✓ وتتمحور المشكلة الثالثة في التباين بين أهداف المنشأة المحتضنة والمنشأة الحاضنة، خاصة وإن الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للمنشأة المحتضنة، أو ضمائها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض؛
- ✓ وأخيرا يتوقع بعض الباحثين والمتخصصين ظهور مشكلة من نوع آخر وهي مشكلة الاعتمادية، أي اعتماد المنشأة المحتضنة على المنشأة الحاضنة في مجالات عديدة.¹

المبحث الثالث: المحاور الكبرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال أهم آلية لدعم واستضافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد أثبتت نجاعتها في العديد من دول العالم، فهي آلية مستحدثة ووسيلة فعالة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية كونها تمنع زوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا حيث تعمل على دعمها من خلال حزمة متكاملة من الخدمات التي تساعد على تفعيل روح المقاولاتية لعاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب حاضنات الأعمال دور مهم في حماية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعتبر كبرنامج تنموي تساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ولإنشاء حاضنات الأعمال هناك عدة خطوات تمر بها حتى تصبح قادرة على دعم المؤسسات التي ستقوم باحتضانها.

أولاً: مراحل احتضان المؤسسات: تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة على النحو التالي:

1. المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والتخطيط والمناقشة الابتدائية: في هذه المرحلة يتم التأكد من خلال المقابلات الشخصية بين المتقدمين بمشاريعهم الريادية وإدارة حاضنات الأعمال من خلال النقاط الآتية:

- ✓ مدى جدية صاحب الفكرة أو المشروع، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- ✓ القدرة على إدارة المشروع من خلال فريق العمل المقترح؛
- ✓ الخطط والدراسة التسويقية التي تضمن قدرة المنتج أو الخدمة على دخول الأسواق؛

¹ - إنعام عبد الزهرة متعب، مرجع سبق ذكره، ص 239.

- ✓ خطط العمل المستقبلية لتوسيع المشروع.¹
2. المرحلة ثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع: بعد دراسة جدوى المشروع من الجانب الاقتصادي والإداري والفني والموافقة عليه من قبل إدارة المحضنة، تعطى الإشارة لصاحب المشروع بإعداد خطة تتوافق مع حجم المشروع وإمكانياته ومحيطه.²
3. المرحلة الثالثة: التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط: بعد عملية المرافقة والاستقبال التي حظي بها حامل المشروع، يتمكن بموجبه حامل المشروع من توطين مشروعه على مستوى الحاضنة وذلك عن طريق:
- ✓ تأجير مكتب على مستوى الحاضنة تتوافق مساحته مع متطلبات المشروع، وتكون مدة الإيواء من 6 أشهر قابلة للتجديد؛
- ✓ تمكن الحاضنة حامل المشروع من الاستفادة من خدمات نسخ وطبع الوثائق، وخدمة الفاكس، والمساح الضوئي؛
- ✓ وضع طاقم من الخبرات لمرافقة ومتابعة المشروع عن طريق تقديم الاستشارات والمساعدات.³
4. المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع: ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة، ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة لإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.⁴
5. المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشاريع داخل حاضنات الأعمال، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بحاضنات الأعمال، وذلك طبقاً لمجموعة من المعايير المحددة للتخرج، حيث يكون من المتوقع أن يكون المشروع قد حقق القدر الكافي من النجاح والتطور والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاط العمل خارج حاضنة بحجم أعمال أوسع وأكبر.⁵

1 - محمد غسان عبد العزيز سرحان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز المشاريع الريادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، عمادة الدراسات العليا، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة القدس، 2022، ص 50.

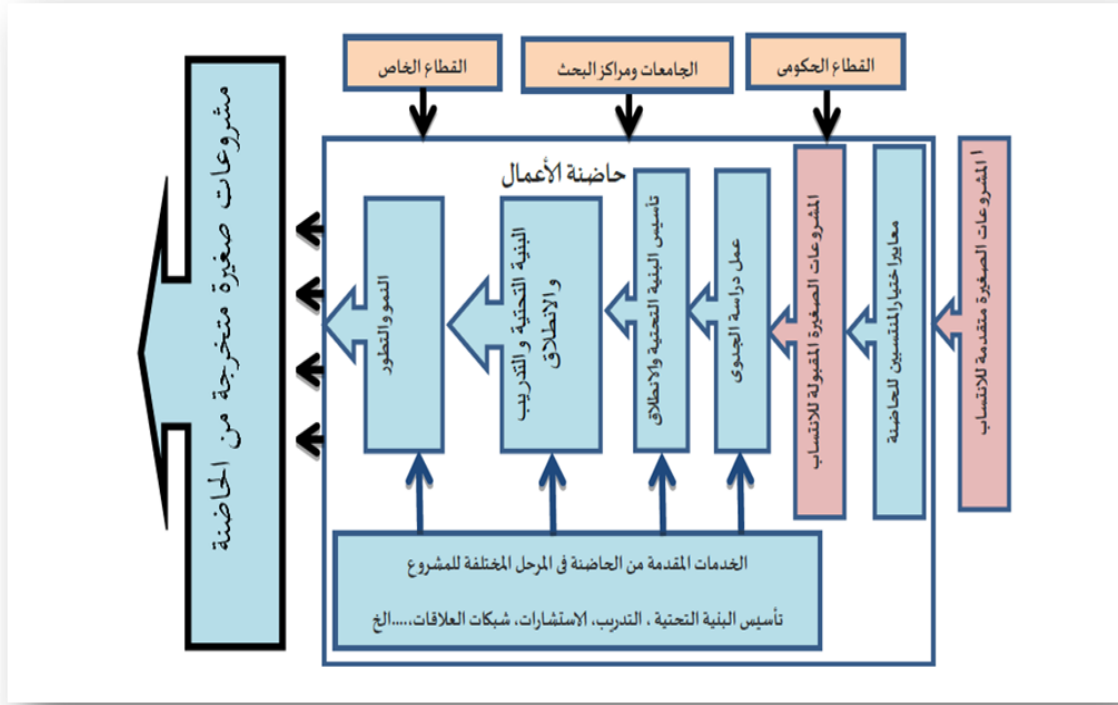
2 - نفيسة باحمد وأخرون، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة حوليات في العلوم الإقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 278.

3 - فاتح مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 79.

4 - شريف ريجان، رم بنوالة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

5 - محمد غسان عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل رقم: (2-5) مراحل احتضان المؤسسات



المصدر: أحمد بن قطاف، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إستراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 171.

حيث يلخص لنا الشكل أعلاه نموذجاً لحاضنة أعمال، ويوضح مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسات المحتضنة، بالإضافة إلى المحيط العام والخدمات المقدمة من طرف الحاضنة.

ثانياً: معايير اختيار مؤسسات للاحتضان: بشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية:

- ✓ المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع، والتي يمكن لها التخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- ✓ المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة؛¹
- ✓ استخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- ✓ المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية؛

¹ - أحمد بن قطاف، حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة: دراسة لبعض الدول الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر، كتاب جماعي: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 35.

✓ المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛¹

✓ المؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة؛

✓ جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز والمحتوى التكنولوجي للمشروع؛

✓ إمكانية تنفيذ الفكرة فنيا وقابلية الفكرة أو (المشروع) للحصول على براءة اختراع.²

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في بعث مشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمار مخرجات البحث العلمي

في الوقت الراهن أصبح الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي يتم إجراؤها لتوضيح المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال.

أولاً: دور حاضنات الأعمال في بعث مشروعات الصغيرة والمتوسطة: تلعب حاضنات الأعمال دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة.

1. مدى إحتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم من الحاضنة: من أهم شروط التحاق المشروع بالحاضنة هو مدى احتياجه للدعم، ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعد على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن. في ما يلي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:³

✓ أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛

✓ تشترط بعض الحاضنات في المتقدم إليها أن يتوافر لديه التمويل اللازم، أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛

✓ أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛

1 - كمال بوعظم، عبد السلام زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 256 .
 2 - مراد إسماعيل، عيماد داتو سعيد، آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 4.
 3 - الطيب بولحية، محمد مرابط، حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرض تجارب عالمية رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، المنتدى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 6.

✓ أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع، بحيث يسمح للمؤسسة التخرج من الحاضنة بحدود الفترة الزمنية المحددة له.

2. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي (التأسيس والاستدامة): هناك عدة عوامل تبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسيطرة على عملية التسيير والإدارة، ويتجسد ذلك في غياب التواصل وعدم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية، وعدم ضبط العلاقة بين كل من الإستراتيجية وموارد المؤسسة.

أما من جانب التنظيم نجد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من تسيير متركز إلى تسيير أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، من خلال ذلك يتبين أنه من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب، هذا سيسمح لها بتحسين العلاقات بينها وبين محيطها، حيث تخصص حاضنات الأعمال في قطاعات مختلفة، وتعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد فكرة في مرحلة التنفيذ وذلك من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة، وبذلك فهي تشكل جسرا للنقل وتطوير المشاريع الناشئة إلى السوق مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات آفاق كبيرة.¹

ثانيا: حاضنات الأعمال ودورها في استثمار مخرجات البحث العلمي: تلعب حاضنات الأعمال دورا هاما في جسر الفجوة بين البحث العلمي والتطبيق التجاري، وذلك من خلال توفيرها لبيئة داعمة وخدمات متكاملة لرواد الأعمال الذين يسعون إلى تحويل الأفكار والابتكارات العلمية إلى مشاريع تجارية ناجحة.

1. العلاقة والترابط بين حاضنات الأعمال والبحث العلمي: يوجد بصفة قطعية ضعف الارتباط بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج وبرامج تطوير الموارد البشرية، ويؤدي ذلك لفشل الجهود البحثية حيث تصبح غير مثمرة تارة وغير ملائمة تارة أخرى، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية. وبما أن معاهد البحث والتطوير تشكل النواة الأساسية للمعرفة فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها في ظل غياب الارتباط، وهنا يأتي دور حاضنات الأعمال التي تعتبر الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز

1 - بوزيد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 85.

البحث العلمي من خلال ترجمة الأبحاث والأعمال في الواقع الإنتاجي، كما تعد كأداة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته.¹

2. **العلاقة بين الجامعة وحاضنات الأعمال:** تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية) قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي... إلخ)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات، ويهدف هذا النوع من الحاضنات بالدرجة الأولى إلى احتضان المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار عن طريق توفير مجموعة من خدمات المرافقة والدعم والمساعدة العملية للحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في السوق، وذلك من خلال:²

- ✓ احتضان الأفكار والمشاريع المبتكرة؛
- ✓ توليد فرص عمل للشباب والشابات؛
- ✓ المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛
- ✓ المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي؛
- ✓ القضاء على مسببات هجرة الأدمغة من خلال احتضانها ودعمها لتصبح مشاريع ومؤسسات قائمة تستفيد منها الدولة ولا تضيعها؛
- ✓ ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛
- ✓ تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية والدور الذي يمكن أن تقوم به حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالي الإبداع والابتكار، من خلال عملها على تشجيع الأفكار المستحدثة والجديدة، عبر تحويل الأفكار إلى منتجات مبتكرة وجديدة قادرة على المنافسة.

1- محمد رضا دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

2- فاطمة الزهراء عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.

أولاً: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع: حفزت الأهمية الكبيرة التي تتميز بها المشروعات الريادية حكومات العديد من الدول لسعي الجاد لرسم وتفعيل الخطط والسياسات التي تدعم هذا قطاع، فحاضنات الأعمال أداة من أدوات التنمية الاقتصادية، حيث يركز محورها الأساسي لدعم وتطوير الإبداع وريادية الأعمال، وتمتد المشروعات الريادية بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المشاريع المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق.¹

تقوم الحاضنة باستضافة ندوات تخطيط الأعمال ومعارض للابتكارات، من أجل تحفيز المبادرين والتعرف على أصحاب المشاريع الأكثر التزاماً بالأفكار التجارية والأكثر قدرة على البقاء والمنافسة في السوق المحلية. ويخضع أصحاب تلك المشاريع لعدة أسابيع من التدريب والتوجيه المكثف بنظام التدريب المستمر في معسكرات، وكل هذا من أجل صقل أفكار أعمالهم إلى خطط عمل ملموسة قابلة للتنفيذ والاستدامة. وفي النهاية يتم منح أصحاب المشاريع الواعدة تمويل تأسيسي من رأس المال اللازم للبدء بالمشروع مع استمرار التوجيه من الخبراء والرصد خلال المراحل الأولى الحرجة للمؤسسات المبتدئة.²

ومن الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال التي تساهم في توفير البنية التحتية الريادية نذكر:³

- ✓ توفير حيزا للإدارة في الموقع لتطوير وتنظيم العمل؛
- ✓ تدريب ذوي العلاقة على قوانين العمل وإدارة التسويق والمحاسبة ومجالات إدارية أخرى؛
- ✓ التدريب على المهارات الفنية، دعم أموال المغامرين الخاصة (تأسيس مال جديد)؛
- ✓ استشارة فيما يتصل بالأوجه التشغيلية، واستشارة بخصوص ربط وتسويق الشبكات؛
- ✓ استشارة فيما يتعلق بتخطيط وإدارة العمل وأعداد برنامج تنظيمي وتحفيزي؛
- ✓ وسائل بحث وربط الشبكات بالمختبرات المختلفة؛
- ✓ تقديم المساعدة خلال مرحلة التشغيل.

1 - محمد علي الجودي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 259.

2 - نجيبة سلاطية، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

3 - إيثار عبد الهادي آل فليجان، مرجع سبق ذكره، ص 91.

وبذلك فحاضنات الأعمال تشكل جسرا لنقل وتطوير التكنولوجيا من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الصناعة مرورا بمرحلة الاحتضان، والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة المبدعة لتصبح مؤسسات ذات آفاق نمو كبيرة.

ثانيا: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الابتكار عملية شاملة تبدأ من ظهور الفكرة المبدعة وتنتهي بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا، متعلقة بسلعة (خدمة)، أو أسلوب عمل.

فالنظرة إلى الابتكار قد تغيرت في وقتنا الحاضر سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدول، فقد أصبح الابتكار معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ورفيها، وينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويحقق النشاط الابتكاري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا عديدة من أهمها أن المؤسسات ذات المنتجات التي تتميز بقدر كبير من الابتكار والتجديد هي الأكثر قدرة على توسيع أسواقها، ولا سيما على دخول أسواق جديدة غير محلية وأسواق التصدير، حيث أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت إحداث ابتكارات، كانت الأكثر قدرة على تحقيق إيرادات خارجية كبيرة، كما تفوق هذه المؤسسات غيرها في القدرة التنافسية. ويحقق النمو في المؤسسات المبتكرة إيرادات ناتجة عن التصدير للخارج، ويخلق وظائف جديدة، ويساعد في تنمية المهارات للأفراد، وبالتالي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.¹

حيث تساهم حاضنات الأعمال في تعزيز القدرة الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها، فبطبيعتها وخصائصها الابتكارية تكون سبابة لتقديم منتجات أو خدمات جديدة. وتقوم الحاضنات بتقديم الدعم وتعزيز الابتكار في المنتج من خلال:²

✓ **تبني الأفكار الابتكارية الجديدة:** تزود المؤسسة بكل المعلومات الخاصة بالسوق والمنافسين والأسعار، ورغبات المستهلكين، أي تكون بدراسة تقييمية لمعرفة جدوى هذا المنتج، والترويج له وتسويقه والبحث عن الفئات التي يجب تقديمه لها؛

¹ - منى منصور، رضا يوسف بوعصيدة، حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص ص 221-222.

² - مصطفى بودراما، فاطمة الزهراء عايب، دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، 2017، ص ص 134-135.

- ✓ تبني الأفكار الابتكارية الجديدة: تزود المؤسسة بكل المعلومات الخاصة بالسوق والمنافسين والأسعار، ورغبات المستهلكين، أي تكون بدراسة تقييميه لمعرفة جدوى هذا المنتج، والترويج له وتسويقه والبحث عن الفئات التي يجب تقديمها لها؛
- ✓ ترافق المؤسسات الصغيرة في عملية الحصول على حقوق الملكية الفكرية الصناعية وبراءات الاختراع: فالمؤسسات الصغيرة تواجه خطر ضياع ابتكاراتها وسرقتها من قبل المؤسسات الأخرى، لذلك تقدم لها الحاضنات الدعم الأمن حتى تحصل على حقوق الملكية، وترافقها في كل المراحل حتى تتمكن من تسجيله؛
- ✓ إعطاء المؤسسات الدعم المالي لتجسيد فكرة المنتج على أرض الواقع: إن تطبيق وتنفيذ المشاريع الابتكارية على أرض الواقع يحتاج إلى موارد مالية كبيرة تتجاوز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في بداية نشاطها، فتقوم الحاضنات بتقديم الدعم المالي لانجاز وتنفيذ هذه المشاريع من خلال ربطها بالبنوك والهيئات التي تقدم دعما ماليا، (كالوكالة الوطنية لمقرض المصغر، ومؤسسات رأس مال المخاطر)، أو من خلال مداخيل وعوائد الإيجار والاحتضان التي تقوم بها الحاضنة نفسها.
- وتكون هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كـرأسمالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز للابتكار تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية، وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لها، وعادة ما تنمو حاضنات الأعمال التقنية بجانب الجامعات ومراكز البحث، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها. وبالتالي فإن دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة¹.

ثالثا: دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لحاضنات الأعمال دور مهم في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكفل إذا أخذ صانعي خطط التنمية الصناعية وخاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم الميادين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المؤسسات

¹ - أحمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنقلى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أفريل 2010، ص 19.

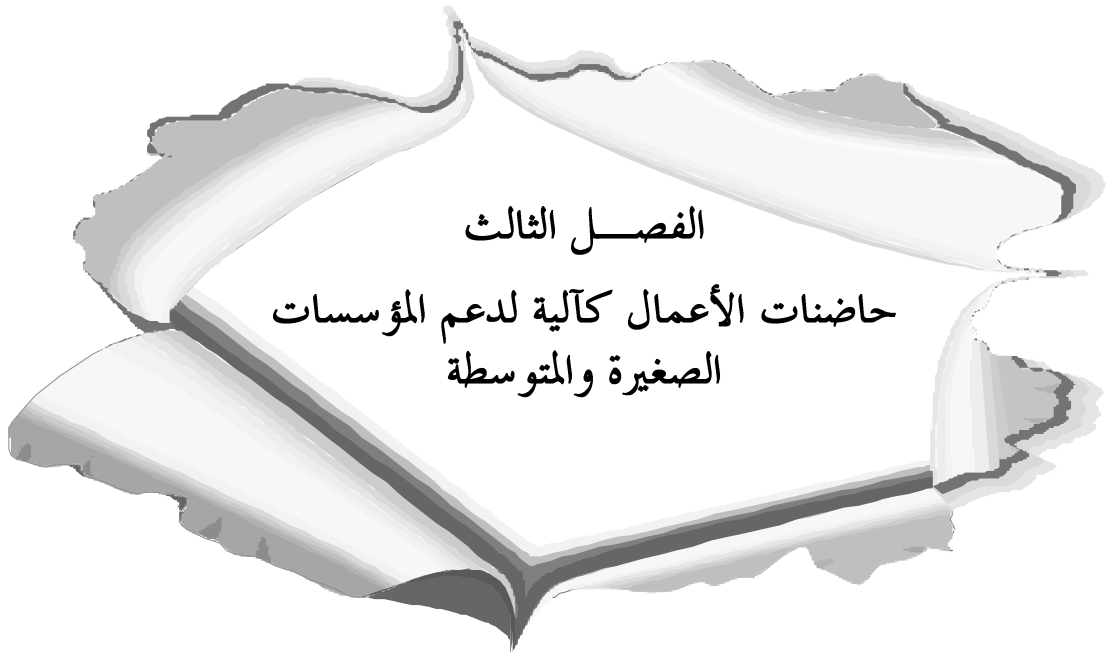
- للاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صورة ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تأسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.¹
- ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي:²
- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى؛
 - ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة؛
 - ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء؛
 - ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات؛
 - ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة؛
 - ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات، ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها؛
 - ✓ تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي؛
 - ✓ تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً، وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات.

¹ - السعيد براج، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التراث، المجلد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، 2023، ص 58.

² - العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - كنموذج للمقاولاتية - من وجهة نظر العاملين، في الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6، 7، 8 أفريل 2010، ص 15.

خلاصة

تعد حاضنات الأعمال من الآليات الداعمة للمبادرين لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إذ تركز حاضنات الأعمال على مجال محدد مثل (التكنولوجيا أو الطاقة ...) وتساعد في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبتكرة، من خلال توفير المعدات والمرافق وتقديم الخدمات لتطوير الأعمال وتقديم الدعم الفني، وتعتبر الحاضنة منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل من مكان مناسب يحوي كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محددة ومتخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب النجاح، حيث تساعد في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى من تأسيسها، لذا فإن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء.



الفصل الثالث

حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر حاضنات الأعمال آلية جديدة ومستحدثة في مجال تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت إلى بقية الدول الأوروبية. فالحاضنة يتم من خلالها تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات المحتضنة وتوفير الخدمات التي تسمح بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند بدء نشاطها، وذلك في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد مؤسسات كبيرة سواء وطنية أو أجنبية، وبالنسبة للجزائر وإدراكا منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية عملت الحكومة على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات، واستكمالا لهذا المسار عملت أيضا ولو بشكل متأخر على إيجاد هيئات تتولى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف بمشائل أو حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل.

ومن هنا يمكن تقسيم هذا الفصل للمباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة والعربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: واقع حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة والعربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الانتشار الكبير لحاضنات الأعمال عبر مختلف دول العالم راجع لكونها أثبتت نجاعتها وفعاليتها وقدرتها على تبني المشاريع وتحقيق نجاحات باهرة من جهة، ومن جهة أخرى مساهمتها في دعم اقتصاديات البلدان التي تحويها، لذا كان لا بد من استعراض بعض التجارب في مجال حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة منها والدول العربية.

المطلب الأول: تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة

لقد أثبتت العديد من الدول نجاحها في تجربة حاضنات الأعمال وما توصلت إليه من نتائج ايجابية، وسيتم التطرق إلى تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة كأول تجارب في هذا الميدان.

أولاً: التجربة الأمريكية: يعود نشوء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 1959 عندما تم تأسيس مركز باتافيا الصناعي Batavia Industrial Center في أحد مستودعات نيويورك، وقد بلغ عدد الحاضنات عام 2001 في شمال أمريكا 1400 حاضنة، وتأسس الاتحاد الوطني لحاضنات الأعمال NBIA عام 1980 كما انتشرت الحاضنات في أوروبا وخاصة في المملكة المتحدة.

وتعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم وأهم التجارب العالمية في مجال حاضنات الأعمال، وقد تميزت هذه التجربة أكثر من غيرها بالاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل وتطوير التكنولوجيا والتحديث الدائم في الحاضنة بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الثروة وتطوير القدرات التكنولوجية والصناعية وزيادة الرخاء. وقد أقيمت الحاضنات هناك لتخفيف معدلات الفشل وزيادة معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي أداة جديدة للتنمية الاقتصادية وترتبط نسب كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات والمعاهد المحلية، وتقدم خدمات متنوعة وتشير التقارير والأرقام أن حوالي 90% من هذه الحاضنات بدأت عملها عام 1983، وتعود جذور الحاضنات إلى محاولة تطوير نشاط مراكز الأعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحة كحاضنات المشروعات الأعمال الجديدة.

وبادر الكونغرس الأمريكي في آب-أغسطس 2001 بتشريع القانون المتضمن الربط بين المؤسسات التعليمية ومهام تطوير الرواد (أرباب العمل) لتحقيق النجاح، وتمثل أهداف هذا القانون فيما يلي:¹

✓ تشجيع الرواد أو أرباب العمل من خلال دعم الدور الذي تلعبه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بتوفير الأمكنة اللازمة والخبرات المطلوبة في بيئة جامعية قادرة على استضافة المنشآت الصغيرة الجديدة والناشئة؛

¹ - الزيتوني سايب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

✓ يعتبر نموذج هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية الأفضل في العالم من حيث ترويج المنشآت الصغيرة؛
 ✓ تأخذ الحاضنات شكل كيان مرتبط بإحدى المؤسسات التعليمية المانحة للدرجات العلمية أو أنها تحظى باستضافتها،
 وبالتالي يتم التنسيق بين الطرفين وتقديم الخدمات المتخصصة لأرباب العمل الناشئين خلال مرحلة البدء، وذلك
 للمنشآت قيد التأسيس التي تفي بعدد من شروط الأهلية.

1. خصائص التجربة الأمريكية: وقد تميزت هذه التجربة بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- أ. مشاركة جميع القطاعات الحكومية والخاصة في تنمية قطاع الحاضنات وفي كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والتجارية والخدمات بصفة عامة؛
 ب. ارتباط معظم الحاضنات التكنولوجية والعلمية بالجامعات الحكومية والجامعات المحلية، على سبيل المثال ATDC التي تديرها (Georgia Tech à Atlanta)؛
 ج. تشجيع سياسة التوسع في إنشاء المشاريع على أساس نتائج الأبحاث الجامعية، وعلى هذا الأساس تم إصدار التشريعات اللازمة لترقية هذا القطاع بموجب مرسوم قرار مجلس الشيوخ رقم (S1335) أغسطس 2001، والذي يقضي بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار سنويا في الميزانية لتنمية الحاضنات المرتبطة بالجامعات وتوفير المناخ الملائم لتطوير المشاريع المتخرجة منها ، وقد شكلت حاضنة (TEN) نموذجا متميزا في هذه التجربة؛¹
 د. تتميز حاضنات الأعمال في أمريكا بالتوزيع الجغرافي في مختلف الولايات غير أن هناك تركيزا واضحا للحاضنات التكنولوجية في الولايات الآتية: جورجيا، شيكاغو، كاليفورنيا، نيويورك، بنسلفانيا، فيلاديلفيا، حيث أن هذه الحاضنات تتوزع وفق النسب التالية:

✓ 45% من حاضنات الأعمال الأمريكية تقع في المدن الكبرى المدن الحضرية؛

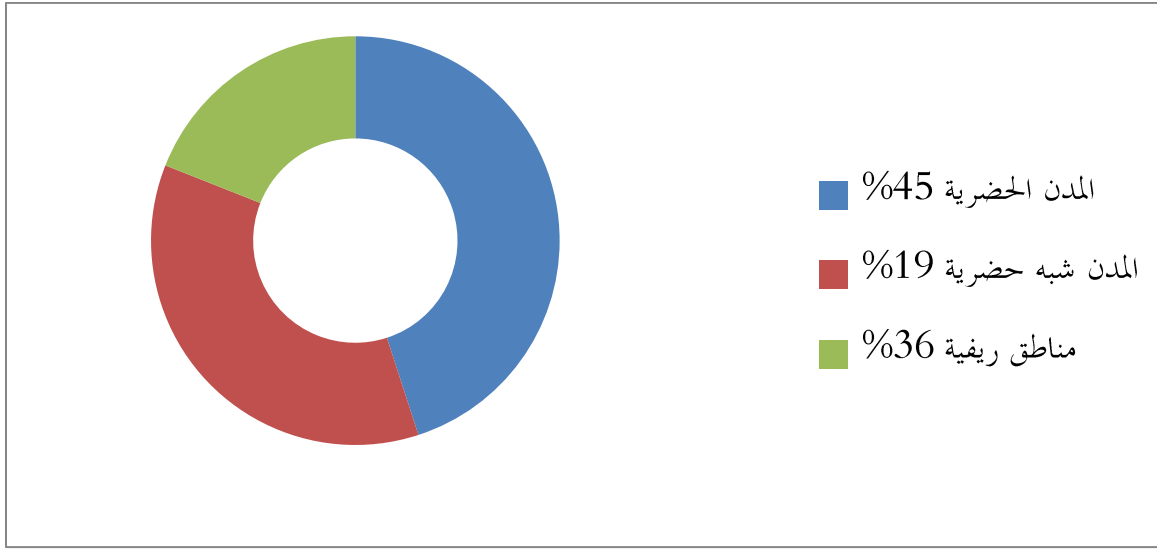
✓ 19% من حاضنات الأعمال تقع في المدن شبه الحضرية؛

✓ 36% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الريفية.²

¹ - وفاء سعيدي، دور حاضنات الأعمال في تنمية الثقافة المقاولاتية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغولور خنشلة، الجزائر، 2019، ص ص 95-96.

² - حكيم زايد، دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة، أطروحة دكتوراه تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر، 2023، ص 7.

الشكل رقم (3-1): توزيع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات السابقة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن توزيع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية توزيعاً وانتشاراً متوازناً حيث 45% من الحاضنات نجدها في المدن الكبرى كونها كثافة سكانية كبيرة وبنية تحتية للأعمال داعمة للمشروعات، و19% في المدن شبه حضرية التي بها تكلفة تشغيل منخفضة والوصول إلى أسواق متخصصة غير متوفرة في المدن الكبرى، و36% من حاضنات أعمال الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز في المناطق الريفية التي تقدم لها الدولة تحفيزات لجذب رواد الأعمال وبها تجمعات سكانية صغيرة.

ن. تصنف ما نسبته 27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشارك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، منها 10% تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، في حين أن ما نسبته 9% ذات توجه تكنولوجي تخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات)، بالإضافة إلى أن 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، في معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات بالإضافة إلى تمويل المشروعات، كما أن 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة

الكنايس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المؤسسات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.¹

2. أشهر الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية: ومن بين نماذج الحاضنات الأمريكية توجد:²

أ. حاضنة أوستن للتكنولوجيا: تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر، مع استقبال من 10 إلى 15 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تهدف للربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبيعاتها و50 ألف دولار من المعونات العامة، وقد تم إنشاء حاضنة أوستن التكنولوجية للحد من نسبة الفشل للمشروعات الجديدة.

ب. حاضنة معهد زسلير الهندسي: أنشئت هذه الحاضنة بولاية نيويورك في أوائل الثمانينات وتشغل ثلاث بنايات تبلغ مساحتها 170 ألف قدم مربع داخل الحرم الجامعي، وكانت في البداية ممولة بنسبة كبيرة من القطاع العام ومن سلطات المدينة والولاية، ويعمل بهذه الحاضنة 4 موظفين متفرغون، وتقوم هذه الحاضنة بتقديم التخطيط والنصح في مجال الأعمال وتوفير إمكانية استخدام خدمات الجامعة والاتصال بطاقتها، وتمثل هذه الحاضنة حلقة الوصل مع مراكز التكنولوجيا المحلية والفيدرالية ويأتي ذلك في المقام الأول للحاضنة، ويتمثل إيراد الحاضنة في إيراد الإيجارات، والخدمات الخاصة، والأعمال الاستشارية، حيازة حقوق الملكية، بالإضافة إلى التبرعات ودعم الجامعة، وقد أنشأت هذه الحاضنة حوالي 100 شركة تولد عائد سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار وأكثر من 800 وظيفة.

ج. شبكة الحاضنات التقنية بنيوجرسي: نجد شبكة الحاضنات التكنولوجية في ولاية نيوجرسي والتي يوجد بها وحدها 11 مركزا لتنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى 07 حاضنات تكنولوجية، والتي تحتضن عددا من الشركات الناشئة، وتشتمل هذه الشبكة على:

✓ عدد المشروعات المتحققة بالحاضنة 111 مشروعا؛

✓ عدد فرص العمل التي توفرها الشركات الحاضنة 478 فرصة عمل دائمة؛

¹ - زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² - زايد عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، ص ص 32-33.

- ✓ نسبة الزيادة في توظيف الأفراد في الشركات عند التحاقها بالحاضنة 211%؛
- ✓ مجموع دخول الشركات في الحاضنات 6.38 مليون دولار أمريكي؛
- ✓ عدد الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنات 104 شركات؛
- ✓ متوسط فترة الإقامة في الحاضنة من 02 إلى 03 سنوات؛
- ✓ عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة وما زالت في ولاية نيوجرسي 80 شركة؛
- ✓ نسب النجاح في المشروعات التي تخرجت من الحاضنة 77%.

ثانيا: التجربة الصينية: تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت استراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية والبحثية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور كبير في ذلك، حتى غدت تحتل المكانة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام 1988.¹

تعمل الحاضنات في الصين على تقديم الخدمات الاقتصادية لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول السوق بنجاح، كما تجدر الإشارة إلى أنه تعرف حاضنة الأعمال في الصين أيضا باسم مركز خدمة ريادة الأعمال عالي التقنية، والذي يوفر سلسلة من خدمات الدعم من خلال توفير المساحة المادية والبنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا المنشأة حديثا، وذلك لتقليل مخاطر ريادة الأعمال وتكلفة رواد الأعمال، وتحسين معدل نجاح ريادة الأعمال، وتعزيز التحول العلمي والإنجازات التكنولوجية، وتنمية المشاريع الناجحة ورجال الأعمال.²

حيث أصبحت التجربة الصينية مثار دهشة العالم أجمع، لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030 قد بلغت صادراتها 04 مليارات، ووارداها 03 مليارات دولار عام 1972 ووصل كل منهما إلى 194.9 و165.8 مليار دولار على التوالي عام 1999، وكانت الصين أكبر دائن لأمريكا حيث أصبح فائض الميزان التجاري بينهما لصالحها بنحو 400 مليار دولار، وفي عام 1997 بلغت التجربة الصينية ذروتها، حيث حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأي دولة وهو 9.7%، وتظهر أهمية هذه المشروعات للاقتصاد الصيني في:

¹ - ميسون محمد قواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² - إيمان كروشة، رقيقة صباغ، حاضنات الأعمال تجارب عالمية رائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة الجليلي اليابس، الجزائر، مجلد 9، العدد 2، 2022، ص 360.

- ✓ تشير الإحصائيات إلى وجود 8.5 مليون شركة ومصنع في الصين 99% منها تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة، وتحقق هذه المشروعات 60% من إجمالي الناتج الصناعي ويعمل بها 75% من العمالة؛
- ✓ يبلغ الناتج الصناعي وحجم الصادرات الصناعات الصغيرة 60% من إجمالي الناتج الصناعي للصين، وقد أعطت الحكومة الصينية اهتماما كبيرا بالصناعات الصغيرة، وقد صدقت على قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة بدء تنفيذه في بداية عام 2003 لضمان نمو هذه الصناعات بشكل سليم؛
- ✓ تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في تخفيف البطالة في المدن والقرى الصينية حيث توفر ثلاثة أرباع فرص العمالة.¹

الجدول رقم (3-1): توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين

النسبة	حجم المشروعات
25%	المشروعات الكبيرة
8%	المشروعات المتوسطة
67%	المشروعات الصغيرة

المصدر: وهبية ختيري وآخرون، التجارب العالمية الرائدة في مجال إقامة حاضنات الأعمال: الإشارة لحالة الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة بن يحي فارس المدينة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص 113.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشروعات الصغيرة تمثل أكبر نسبة من قيمة المشروعات الكلية في الصين بنسبة 67% تليها المشروعات الكبيرة بنسبة 25% ومن ثم المشروعات المتوسطة بنسبة 8% من إجمالي المشروعات في الصين.

1. البرنامج الصيني: حيث تبنت الصين سنة 1988 برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch والذي يهدف إلى النهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه عن طريق حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية، حيث يركز على ثلاث نقاط محورية:

- ✓ التركيز على تسويق الأبحاث؛
- ✓ تطوير التصنيع؛
- ✓ الاتجاه نحو العولمة.

¹ - وهبية ختيري وآخرون، التجارب العالمية الرائدة في مجال إقامة حاضنات الأعمال: الإشارة لحالة الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة بن يحي فارس المدينة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص 112-113.

2. خصائص حاضنات الأعمال في الصين: تميزت التجربة الصينية في إقامة حاضنات الأعمال بما يلي:

أ. التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات التي تستثمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي.

ب. الشكل القانوني: وتنقسم إلى:

✓ حاضنات غير هادفة للربح؛

✓ حاضنات تابعة للدولة؛

✓ حاضنات تابعة لشركات خاصة؛

✓ حاضنة ملك شركات رأس مال مخاطر.¹

3. مصادر تمويل حاضنات الأعمال في الصين: أما بخصوص مصادر التمويل فكانت تقسم مسؤولية التمويل بين أربع جهات وهي:²

✓ تعمل الحكومة على تمويلها في مراحلها الأولى حتى تصل إلى مرحلة الاستمرارية والاعتماد على الذات؛

✓ دعم من قبل الشركات الصناعية الكبرى مثل مؤسسة شنغهاي؛

✓ دعم من الجامعات الصينية؛

✓ للقطاع الخاص دور في دعم الحاضنات وذلك بهدف تحقيق الربح.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

تعد التجربة الفرنسية للحاضنات أحد أهم وأقدم التجارب في دول الإتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات وهناك ما لا يقل عن 200 حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية، وفي حدود عام 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات France incubation وقد قامت هذه الجمعية بوضع لتصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة، وهي:

✓ التكنولوجيا الحيوية: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛

✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الانترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة؛

1 - خالد رجم، عبد الغني دادن، عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب دولية، ملتقى العلمي الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 9.

2 - ميسون محمد قواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- ✓ العلوم البيولوجية: تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛
- ✓ العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

ومن خلال ذلك فإن الحاضنات التكنولوجية التي تدعم وتحتضن المشروعات تبعا لهذه التصنيفات بشكل يسمح بوجود البنية الأساسية لكل قطاع تكنولوجي في الحاضنة وذلك على أساس التخصص، حيث أن هناك حاضنات تكنولوجية ذات تخصص واحد فقط Specialized Technology Incubator وهناك حاضنات تكنولوجية تجمع عدة تخصصات تكنولوجية ويطلق عليها General Technology Incubator.

وفي عام 2014 تم تقديم دعم كبير لتطوير الحاضنات والمسرعات في فرنسا تحت رعاية وزارة الاقتصاد، حيث تم إطلاق مسرعة تحت مسمى Bpifrance تهدف إلى التدريب التنفيذي، التواصل، الاستشارات، باستثناء المساعدات المالية ومساهمات الأسهم.¹

أولاً: أنواع حاضنات الأعمال في فرنسا: قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات أيضا بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حاليا كالتالي:

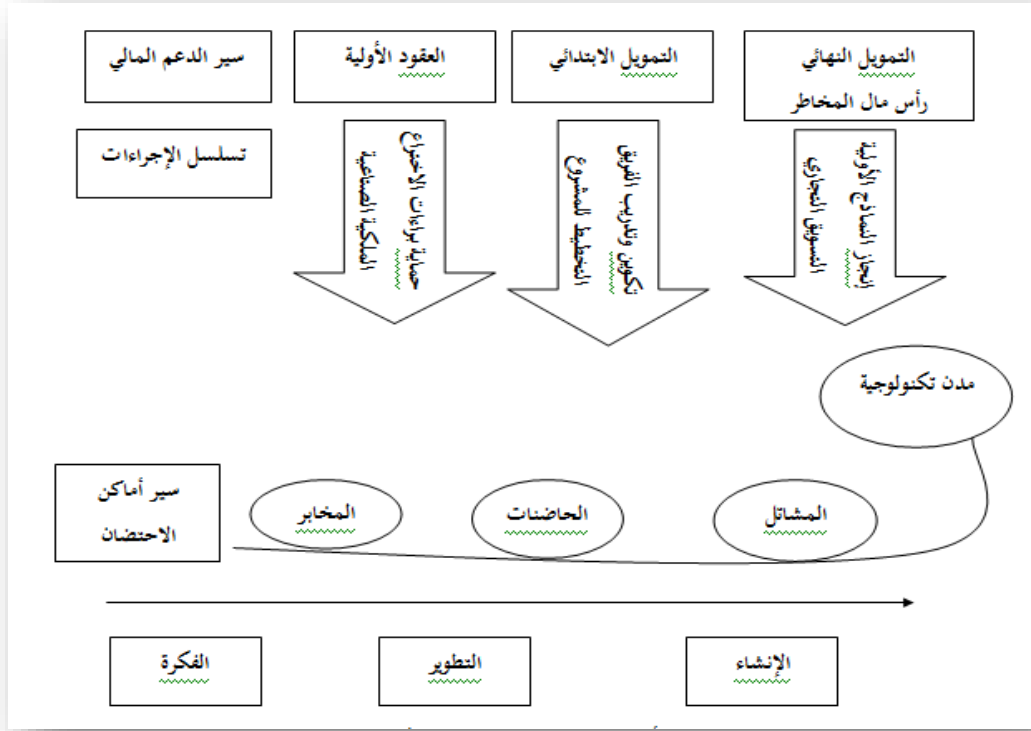
- ✓ حاضنات حكومية؛
 - ✓ حاضنات مملوكة للشركات الكبرى وبيوت الخبرة العالمية؛
 - ✓ حاضنات القطاع الخاص.²
- وكذلك يوجد في فرنسا عدد من الحاضنات ذات التخصصات المتنوعة مثل:
- ✓ حاضنات زراعية لتنمية الحاصلات الزراعية؛
 - ✓ حاضنات صناعات ومشروعات بيئية؛
 - ✓ حاضنات أشجار وزهور وغابات؛
 - ✓ حاضنات أعمال تتبع الكليات ومدارس الهندسة والتجارة العليا؛
 - ✓ حاضنات تكنولوجية متخصصة في مجالات صناعة الدواء والمنتجات الجديدة التي تعتمد على الطبيعة؛
 - ✓ حاضنات داخل بعض المناطق ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة (مناطق تم إغلاق بعض المصانع والأنشطة الصناعية الكبرى بها مثلا).³

1 - حكيم زايد، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

2 - نادية قويقح، مرجع سبق ذكره، ص 115.

3 - نجية سلاطين، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

الشكل رقم (3-2): النموذج الفرنسي لاحتضان المشاريع



المصدر: حكيم زايدي، دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة، أطروحة دكتوراه، تخصص مقاولانية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بوادي، الجزائر، 2023، ص 19.

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال في فرنسا: حيث امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها:¹

1. أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة، ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين؛
2. تم إنشاء عدد كبير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا؛
3. معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار المقاولين إلى مشاريع واقعية؛
4. تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا وليس تحقيق الربح المادي؛
5. مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهرا فقط؛
6. تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

1 - وفاء سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الشكل رقم (3-3): مواقع تواجد حاضنات الأعمال في فرنسا



المصدر: ميسون محمد قواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في عدم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص 58.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حاضنات الأعمال منتشرة وتوزع في معظم المدن الفرنسية، وقدرت سنة 2015 بـ 220 حاضنة وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار منخفضة ولمدة لا تزيد عن 23 شهرا فقط، فهي ولدت من مبادرات محلية ودعمت بشكل خفيف من طرف الدولة، وتعتبر جديرة بالاهتمام وبجاجة إلى أكثر مساندة ودعم، فلقد أثبتت حيويتها وجدارتها بالتوسيع، وبلا شك يجب دعم إمكانيات شبكات الأعمال وقدراتها التكوينية والتقييمية وتبادلاتها وتفاعلاتها مع الشبكات العالمية.

ثالثا: أشهر حاضنات الأعمال في فرنسا: أفضل الحاضنات في فرنسا نجد:

1. مركز ابتكار الأعمال في مونبلييه (BIC): وفقا لتصنيف أفضل حاضنات الجامعات، يحتل مركز مونبلييه لابتكار الأعمال المرتبة الرابعة في العالم، حيث يجمع هذا المركز في الواقع ثلاث حاضنات Cap Omega المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، Cap Alpha للتكنولوجيا الحيوية و Cleantech و MIBI تم إنشاء هذا المركز سنة 1987، وقد دعم منذ ذلك الوقت 550 شركة والتي تدر أرباح تقدر بـ 588 مليون يورو سنويا وتوظف أكثر من 4500 شخص، فهي تهتم بصفة خاصة بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التكنولوجيا الحيوية.

2. حاضنة المؤسسات التكنولوجية **Normandie Incubation**: تم إنشاء هذه الحاضنة في جويلية 2000 بالشراكة بين المدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN وجامعة Caen Basse Normandie ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء، وتتمتع الحاضنة بشبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة، ويتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا، الجمعيات المحلية ومؤسسي الحاضنة، وتبلغ ميزانيتها 500 ألف أورو سنويا، كما تتوفر الحاضنة على تجهيزات ومرافق عالية الجودة تسمح باستقبال أصحاب المشاريع وتقديم لهم مختلف خدمات الدعم والمرافقة، ومنذ انطلاق الحاضنة قامت باحتضان 24 مشروع، و توظف حوالي 40 شخصا.

3. الحديقة التكنولوجية **EUROSANTE** في مدينة ليل: منذ إنشائها في سنة 1994 تعمل Eurasanté على مرافقة الباحثين وقادة المشاريع والشركات في مجال علم الأحياء والتغذية الصحية في مشاريعهم البحثية والإبداعية وتطوير الأعمال، تقع هذه الحديقة التكنولوجية في قلب أكبر مستشفى جامعي في أوروبا، وتضم 200 شركة ومنظمة توظف 3700 موظف، وتنشط أغلب هذه الشركات في مجالات هندسة المستشفيات، الأجهزة الطبية، فارما بيوتيك، التغذية والأغذية الوظيفية، التدريب المستمر والتعليم العالي، الصحة الإلكترونية، ويساهم قرب حديقة Eurasanté من المعامل البحثية في مستشفى جامعة ليل في ظهور أحدث الأنشطة في مجال الصحة.¹

4. حاضنة **pace est**: تم اعتماد الحاضنة من قبل وزارة التعليم العالي الفرنسية لإدارة مقاطعة Alpes maritimes du val ولها مقر دائم بجامعة جنوب تولون، أنشئت سنة 2001 بدعم من جامعة نيس 2 وجامعة تولون. حيث تهدف الحاضنة إلى:

- ✓ تنمية المهارات ونقل التكنولوجيا من المخابر الجامعية ومؤسسات البحوث العامة نحو الشركات المبتكرة؛
- ✓ خلق فرص عمل ذات قيمة عالية في الإقليم؛
- ✓ تدعم وترافق المشاريع الخاصة بالبحث العام، المرافقة، التكوين، التمويل اللازم خلال فترة الاحتضان وهي 24 شهرا على أكثر تقدير؛
- ✓ فعلى العموم حاضنة pace Est ترافق كل مشروع في مجال التكنولوجيا، ففي سنة 2010 وفرت الحاضنة 450 منصب عمل من خلال 72 مؤسسة ومشروع داخل الحاضنة.²

¹ محمد رضا دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

² - الزيتوني سايب، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المطلب الثالث: أبرز تجارب الدول العربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل حاضنات الأعمال أهمية بالغة في أولويات السياسات الرامية إلى دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من دول العالم المتقدم والنامي، حيث قطعت محطات كثيرة للوصول إلى تحقيق نتائج فعالة، غير أن الوضع بالنسبة للدول العربية يبقى مختلفاً عن ذلك لأن التجارب بالمنطقة تبقى بمرحلة الدراسة والإعداد.

أولاً: التجربة المصرية: نجمت فكرة إنشاء الحاضنات في مصر نتيجة للمشاكل التي تترتب من جراء تطبيق سياسات التحول الاقتصادي في مصر، والتغيرات في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي نتج عنها ارتفاع نسبة البطالة وخاصة لدى الشباب المتعلم من ناحية، وغياب آليات تقديم التمويل والمعونة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر التجربة المصرية هي التجربة الأولى على المستوى العربي والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات مختلفة الأنواع في إطار برنامج قومي.

أنشأت مصر سنة 1991 ما يشبه حاضنة الأعمال تحت مسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري رقم 40-1991، وهدفه هو:

✓ تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية لدعم القدرة المالية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة في مجال الإنتاج والخدمات؛

✓ تقديم نفس الخدمات والمساعدات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال ما عدا توفير موقع المشروع والتسهيلات المكتبية والاتصالات.

وفي منتصف التسعينات اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية على حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم إقامة المؤسسات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين، ففي مارس 1995 تم إشهار إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المؤسسات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية، لقد حدد الصندوق خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 حاضنة قبل سنة 2003، حيث تستوعب الحاضنة الواحدة حوالي 40 مشروعاً (مؤسسة صغيرة) ليتم التخرج بعد 03 سنوات مع بقاء علاقة انتساب المساعدة للمؤسسات بعد تخرجها، تقدر تكلفة الحاضنة من 2 إلى 3 مليون جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة 03 سنوات، وتدعم الحاضنة مادياً خلال أول ثلاث سنوات لتغطية مصاريفها، ثم تعتمد ذاتياً على نفسها ومواردها.¹

1. طرق تمويل الحاضنات المصرية: يتم تمويل الحاضنات المصرية عن طريق الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية، حيث يقوم الصندوق بتمويل إقامة وتأهيل الحاضنات من مباني وأجهزة ومعدات بالإضافة إلى تكاليف تشغيل هذه الحاضنات،

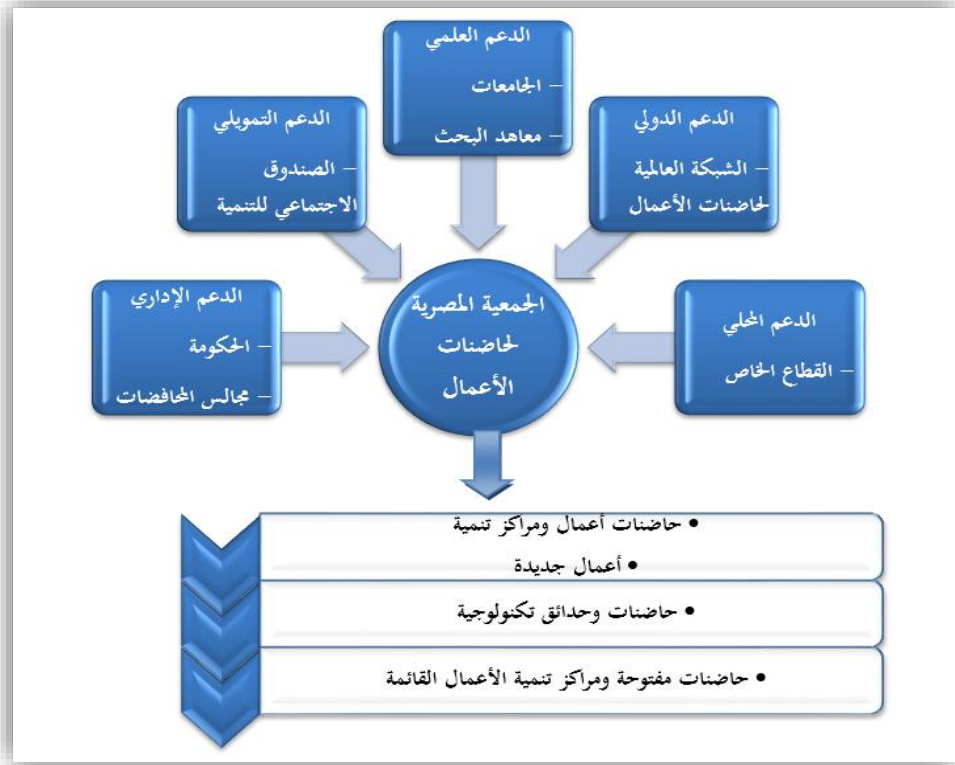
¹ - الزيتوني سايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 - 75.

وتغطية العجز في الإيرادات حتى تصل الحاضنة لمرحلة الاعتماد على الذات. بالإضافة إلى قيام الصندوق بتوفير التمويل والقروض اللازمة لرواد الأعمال والمبادرين الراغبين في الالتحاق بالحاضنات المختلفة بشكل مبسط عن باقي المتقدمين للحصول على قروض من الصندوق، ويتم تمويل الحاضنات المصرية من خلال:

- ✓ التمويل الكامل طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات؛
- ✓ التمويل من خلال رأس مال المخاطر (من خلال شركة جزء منها مملوك للدولة والآخر لمستثمرين في القطاع الخاص).¹

1- أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 155.

الشكل رقم (3-4): منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال



المصدر: أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007، ص 152.

2. أهم حاضنات الأعمال في مصر: من أشهر حاضنات الأعمال في مصر ما يلي:¹

أ. الحاضنة التكنولوجية التبين: تعتبر الحاضنة التكنولوجية بالتبين أول حاضنة تكنولوجية تقام في مصر، وتم تأسيسها في

01 سبتمبر 1998 من طرف ثلاث هيئات:

✓ الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة تمويل؛

✓ معهد التبين للدراسات المعدنية كجهة مانحة لموقع الحاضنة؛

✓ الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مسئولة عن إنشاء وتشغيل الحاضنة.

ومن أهم إنجازات الحاضنة:

حتى نهاية سنة 2003 تقدم إلى الحاضنة 220 مشروع، تم اختيار 18 مشروعا، أدت إلى إنتاج منتجات مبتكرة

وجديدة معظمها ينتج لأول مرة في مصر ومنها:

1 - أماني توفيق بخت، مرجع سبق ذكره، ص 27.

✓ كرسي متحرك للمعاقين؛

✓ أغطية متطورة ومنتجات دعائية للسيارات؛

✓ معامل للكروت الالكترونية للجامعات؛

✓ اسطوانات ليزر CD-ROM للتدريب على الكترونيات باللغة العربية؛

✓ جهاز تحكم في حركة المصاعد الكهربائية؛

✓ جهاز رسم القلب باستخدام الحاسب الآلي.

ب. حاضنة الأعمال المصرية "فلات 6 لابت": التي بدأت سنة 2011، كعمول وحاضن للمشاريع الصغيرة والناشئة كبرنامج مسرعات أعمال إقليمي يرعى ويستثمر في رواد الأعمال، استطاعت الحاضنة خلال هذه الفترة على تخريج أكثر من 36 مؤسسة، وخلق أكثر من 300 وظيفة ومنصب شغل، وأكثر من 70 ريادي أعمال، وأكثر من 45 موجه، إضافة إلى ذلك توجد العديد من حاضنات الأعمال منتشرة في الأقاليم المصرية ونذكر منها:

✓ حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط وهي حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية، تعتمد على

تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات كما تعتمد المشروعات ذات المعرفة والمعلومات؛

✓ حاضنة المشروعات والتكنولوجيا في مدينة بنها بمحافظة القليوبية؛

✓ حاضنة تكنولوجيا المعلومات، مدينة مبارك للأبحاث العلمية بمحافظة الإسكندرية؛

✓ الحاضنة البيوتكنولوجية، مدينة مبارك للأبحاث العلمية بمحافظة الإسكندرية؛

✓ حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بمحافظة أسوان؛

✓ حاضنة الأعمال حي الكوثر بمحافظة سوهاج.

ج. حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية بالقاهرة **AUC VLAP** أو فينشر لاب: هي أول حاضنة أعمال جامعية في مصر، وتقدم الدعم المتكامل للمشروعات الناشئة القائمة فعلياً، وذلك من خلال دورة الحضانة التي تمتد لثلاثة أشهر، وخرجت الحاضنة 6 دورات من رواد الأعمال؛

د. مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال **TIEC**: تابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، ويضم حاضنة للأعمال تقدم كافة أنواع الدعم التدريبي والتمويلي وتوفير مقر مؤقت للمشروع الناشئ بالإضافة لإمكانية الاستفادة رواد الأعمال من خدمات مسرعة النمو ومقر العمل المشترك منفردة بشرط أن يكون المشروع عاملاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛

ر. جسر GESR: حاضنة الأعمال في مجال الريادة الاجتماعية التابعة لمؤسسة مصر الخير الرائدة في مجال التنمية بمصر، وتقدم خدمات الحضانة المتكاملة لرواد الأعمال الذين يقدمون حلولاً مبتكرة ومستدامة الخدمة المجتمع وحل مشكلاته؛

ه. هُضة المحروسة: مؤسسة متخصصة في التنمية المجتمعية، وجزء من أنشطتها هو دعم رواد الأعمال المجتمعيين، ولديها أيضاً برنامج لحضانتهم.

ثانياً: التجربة التونسية: أنشأت حاضنات الأعمال في تونس في شهر أكتوبر 1999 تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية بين وزارة الصناعة والطاقة والمناجم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لإنشاء حاضنات المؤسسات بالفضاءات الجامعية بالتعاون بين وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمؤسسات الجامعية التكنولوجية. خلال جوان 2005 تم إحداث الشبكة الوطنية الحاضنات المؤسسات والتي تضم حالياً 34 حاضنة، وتعرف حاضنات الأعمال في تونس بأنها هيكل يعني باستقبال واحتضان الباعثين الشباب قصد توفير المرافقة والمساعدة الضرورية في مراحل إعداد وإنجاز مشاريعهم، بالإضافة إلى ذلك تخصص الحاضنة فضاءات مهياً للعرض وخدمات لوجستية لتمكين المبادرين من أفضل الظروف للنجاح في أعمالهم.

1. توزيع الحاضنات في تونس: تغطي الشبكة الوطنية التونسية 27 حاضنة موزعة بالمؤسسات الجامعية والأقطاب التكنولوجية على كامل تراب الجمهورية، ومن بين أشهر الحاضنات نذكر:

- ✓ حاضنة صفاقس/ المعهد الوطني للمهندسين بصفاقس؛
- ✓ حاضنة نابل/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية/ نابل؛
- ✓ حاضنة قفصة/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية/ قفصة؛
- ✓ حاضنة قابس/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية/ قابس؛
- ✓ حاضنة سوسة/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسوسة؛
- ✓ حاضنة رادس/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية/ رادس؛
- ✓ حاضنة القيروان/ المعهد العالي للدراسات التكنولوجية/ القيروان.

2. أهداف الحاضنات التونسية: تسعى هذه الحاضنات إلى:

- ✓ نشر ثقافة المبادرة لدى الشباب وخاصة خريجي التعليم العالي وحاملي الشهادات المهنية؛
- ✓ دعم التواصل بين فضاء الجامعة وبيئة الأعمال؛
- ✓ تشجيع بعث للمشاريع المحددة ذات القيمة التكنولوجية العالية؛

✓ ضمان أفضل الظروف ديمومة المؤسسات المحتضنة، ودعم التنمية المحلية المستدامة.¹

3. الخدمات التي توفرها حاضنات المؤسسات: وتتمثل هذه الخدمات في:²

✓ توفير المعلومة الصناعية والاقتصادية؛

✓ التدريب في مجال المبادرة، والمرافقة والاستشارة؛

✓ توفير الإيواء والدعم خلال مرحلة الانطلاق.

ثالثاً: تجربة الكويت: اهتمت الكويت بحاضنات الأعمال لإيمانها بأهميتها تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توقعها بأن تقوم هذه الحاضنات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق فرص عمل للشباب وقد قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالكويت بدراسة حول إقامة مركز إعداد مبادرات تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة بدولة الكويت في نوفمبر 1998، وقد أثبتت الدراسة المقدمة بأن هناك حاجة لدعم فكرة المشروعات الصغيرة عن طريق آليات مختلفة من أهمها حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وبناءً عليه طلبت الهيئة من عدة جهات دولية وإقليمية تقديم مقترحات بخصوص هذا الموضوع.

1. هيئات الأعمال في الكويت: من بينها:

✓ الجمعية الأمريكية للحاضنات NBIA؛

✓ برنامج المعونة الألماني GTZ؛

✓ الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة EIA.

2. أشهر الحاضنات بالكويت: ومن بين أهم الحاضنات التي تم إنشائها بدولة الكويت ما يلي:

أ. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حاضنة الشيوخ الحرفية: أنشأت عام 1982 وكان الغرض منها توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل النقص في القوى العاملة، وتلبية احتياجات السوق، ثم أنشأت الهيئة مشروع مركز للإعداد المتكامل لتأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة، وفكرة المشروع تؤديها حاضنات المشروعات الصغيرة والتي بدورها تحقق أهداف عدة ومنها:

✓ توفير فرص العمل وتقديم الدعم اللازم لإنجاح المشروعات؛

¹ - فاطمة الزهرة عايب، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

² - نور الدين طقطق، تجربة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في مجال حاضنات الأعمال في تونس، الملتقى الدولي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في تنمية الصناعة، تونس، 12-13 أكتوبر 2015، ص 13.

- ✓ تطوير أفكار مبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة؛
- ✓ توفير قنوات الاتصال مع مصادر التمويل والتكنولوجيا؛
- ✓ يتم اختيار المشروعات التي تحقق النمو السريع والنجاح.

كما وقعت حاضنة الحرفية على مذكرة تعاون مع منظمة الأسبوع العالمي، لمبادرين المشروعات الصغيرة والمتوسطة Global Entrepreneurs Week والتي تعتبر أكبر تجمع لحاضنات الأعمال ومؤسسات رعاية المبادرين ورواد الأعمال في العالم، حيث يضم أكثر من 120 دولة ويشارك فيه أكثر من عشرة ملايين مبادر.

ب. برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة "حاضنة المرأة المنتجة": انشأ البرنامج سنة 1997 وكانت رسالة البرنامج تتلخص في إصلاح سوق العمل، والارتقاء بنسبة مشاركة الكويتيين في إجمالي قوة العمل وتأكيد ارتيادهم المهن الإنتاجية والفنية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وقد قام البرنامج بإنشاء مركز خدمة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لدعمها من خلال:

- ✓ إقامة دورات تدريبية في مجال المشروعات الصغيرة في عمل دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات؛
 - ✓ عقد مؤتمرات وندوات ومعارض للمهتمين بالمشروعات الصغيرة؛
 - ✓ المساعدة في تدبير تمويل المشروع من خلال قنوات ومؤسسات التمويل والبنوك في الكويت.
- من خلال البرنامج تم إنشاء حاضنة المرأة الكويتية المنتجة للأعمال والتي توفر خدمات متكاملة لمشاريع المرأة كالحياطة والتجميل والسياحة والسفر، حيث تعمل الحاضنة على توفير بيئة عمل مناسبة.

ج. الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أنشأ سنة 2013 ويهدف إلى:

- ✓ تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إتباع سياسات لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، لتخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ نشر الوعي بمزايا العمل الخاص والتنسيق والترويج للمبادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروعات وتقييمها وخلق الفرص المربحة والمبتكرة من خلال توفير معلومات مستمرة؛
- ✓ تمويل المشروعات وفقا لإحكام هذا القانون.

✓ ووقع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مذكرة تفاهم مع شركة (تيك شتارز) الأمريكية لإنشاء وتأسيس وإدارة حاضنة أعمال المشروعات التكنولوجية في دولة الكويت.¹

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها الاقتصادية نتيجة قدرتها على التكيف مع جميع الظروف، لذا أصبحت تحتل صدارة اهتمام السلطات العمومية الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات الاقتصادية العالمية، شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى غاية مرحلة اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية وفق عدة مراحل، وقد تم تقسيم هذا التطور إلى مجموعتين، قبل صدور القانون التوجيهي 2001 وبعد صدور هذا القانون.

أولاً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل صدور القانون التوجيهي 2001: يمكن تلخيص تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية:

أ. المرحلة الأولى (1962-1982)

شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وعدد محدود للمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، فمع استقلال البلاد كان هناك حوالي 98% من هذه المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكان عدد المؤسسات المملوكة للجزائريين محدود جداً، ومساهمة محدودة أيضاً في الاقتصاد التوظيفي، وتوليد القيمة المضافة، نتيجة للهجرة الجماعية للمستوطنين، توقفت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام عن العمل. وبناء على ذلك، اضطرت الدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات اعتباراً من عام 1971، والذي يتضمن مراسيم مثل المرسوم رقم 62-20 المؤرخ في 21/08/1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22/10/1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والرسوم رقم 62-38 المؤرخ في 22/11/1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسة الصناعية الشاغرة. تم اعتماد هذه الإجراءات كوسيلة لإعادة تشغيل تلك المؤسسات وتسييرها، وبالتالي تحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات

¹ - الزيتوني سايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 - 82.

عامّة تحت السياسة الاشتراكية، حيث أعطى القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، وتم تبنى سياسات صناعية لتعزيز الصناعات التحويلية والمؤسسات المصاحبة في القطاعات الاقتصادية. شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، بينما كانت المؤسسات التابعة للقطاع الخاص محدودة في عددها، حيث أصبحت أسباب عدم تطور هذه المؤسسات واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت تنفيذ سياسات اشتراكية في الجزائر.¹

ب. المرحلة الثانية (1982 – 1988)

منذ بداية الثمانينات، تم تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة في هذه الفترة بهدف إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتتالية. تم تنفيذ المخطط الخماسي (1980-1984) ومخطط (1985-1989) لتجسيد مرحلة الإصلاحات، وذلك في إطار استمرار النهج الاشتراكي وإعادة التركيز نسبياً على القطاع الخاص، وتراجع دور السياسات الموجهة نحو الصناعات التحويلية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فقد شهدت هذه المرحلة إصدار جملة من القوانين التي كان لها الأثر الكبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:²

✓ **قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية:** فقد تضمنت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية التي تمت المصادقة عليها بالمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، تفكيك هيكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، وبذلك انتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982، كما ارتفع عدد المؤسسات الولائية والبلدية إلى 504 مؤسسة ولأئية، و791 مؤسسة بلدية.

✓ **قانون الاستثمار الخاص:** ساهمت الحكومة الجزائرية من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات مثل: حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية، والحصول على تصاريح محدودة الاستيراد والاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع.

1 - وردة سعادية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2023، ص 135.

2 - رياض زلاسي، نوال مرزوقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمّة لخضر، واد سوف، الجزائر، 05-06 ماي 2013، ص 5، 6.

✓ **قانون استقلالية المؤسسات:** أثبتت الاستراتيجية المعتمدة من طرف الجزائر بخصوص المؤسسات الكبرى خلال الفترة (1963-1988) فشلها، خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1986، ولذلك وجب القيام بإصلاحات عديدة وواسعة هدفها تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتهيئة الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق، ولتجسيد ذلك، تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست آثاره بشكل واضح على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. المرحلة الثالثة (1988-2001)

منذ سنة 1988 خضعت الجزائر لمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، مما دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تخفيف أزمة الديون الخارجية، ولذلك لجأت إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة الاقتصادية.

في هذه الفترة توالى التشريعات والإجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد والتي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد القطاع الخاص، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

✓ صدور قانون الاستثمار في 19 جويلية 1988 الذي أزاح سقف الاستثمار الخاص، كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال، وبالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص خلال الفترة 1988-1990؛

✓ في سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض الذي ألغى جميع الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة، وهو ما أعطى دفعا للقطاع الخاص عموما، وبالتحديد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ سنة 1993 تم صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، كما منح العديد من الامتيازات للمستثمرين الخواص خاصة للاستثمار في المناطق الخاصة، وقد أنشئ بموجب هذا القانون وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين لإنجاز استثماراتهم؛

✓ سنة 1994 تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها تهيئة المناخ المناسب لترقية نشاط هذه المؤسسات من أجل الاعتماد عليها كأحد ركائز التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد؛

✓ في سنة 1995 تم صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1955 المتعلق بخصوصية المؤسسات، والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص؛

1 - حميد بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حممة لخضر، واد سوف، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017، ص ص 3-4.

✓ تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في عام 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 الصادر في 8 سبتمبر 1996، تعمل الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة وتمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتركز دورها الأساسي على تعزيز وتقديم الاستشارة والدعم للشباب الذين لديهم مشاريع، وتوفير روابط مستدامة مع البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع وتنفيذ خطط التمويل ومتابعة وإنجاز هذه المشاريع واستغلالها بشكل فعال.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد صدور القانون التوجيهي 2001: تتميز هذه الفترة بتشجيع الاستثمار الخاص وتطويره، وبالتالي إعطاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شهدت تطورا كبيرا، وهو ما أدى إلى إمكانية إحصاء عددها وانتشارها الجغرافي وكذا توزيعها على مختلف الأنشطة.

1. القوانين المساعدة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر من هذه القوانين ما يلي:

✓ القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001: تم وضع هذا القانون لتحقيق المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص. تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كوكالة وطنية غير مركزية، تضم جميع الهيئات ذات الصلة بالاستثمار. تم أيضا إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، الذي يعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ويكلف بإعداد استراتيجية تطوير الاستثمار واقتراح تدابير تحفيزية للمستثمرين ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

✓ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001: يهدف هذا القانون إلى تعزيز استراتيجية تطوير الاستثمار وتقديم تدابير تحفيزية للمستثمرين، بالإضافة إلى متابعة التطورات في هذا المجال. يمنح هذا القانون الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يحدد بدقة مفهوم هذه المؤسسات، وبناء على هذا القانون تقدم مختلف السلطات العمومية دعما وتعزيزا لهذه المؤسسات عن طريق اتخاذ عدة تدابير، أبرزها تحسين نوعية المعلومات الصناعية والتجارية والاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع. كما يسعى القانون إلى تسهيل الوصول إلى هذه المعلومات وتشجيع ظهور مؤسسات جديدة وتعزيز قدرتها على المنافسة.

✓ قانون الاستثمار 09-16: يهدف قانون الاستثمار رقم 09-16 الصادر في 03 أوت 2016 إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمارات، سواء كانت وطنية أو أجنبية، في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات.

- ✓ القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صدر القانون رقم 02-17 في 10 جانفي 2017 بهدف دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشتمل هذا القانون على التوجيهات والإرشادات لتعزيز نمو واستدامة هذه المؤسسات. ويهدف القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير الداعمة والآليات المخصصة لها في مجالات التأسيس والتنمية والاستدامة، ويهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:
- تعزيز النمو الاقتصادي؛
 - تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المبتكرة، والحفاظ على استمرارها؛
 - تعزيز قدرات وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير؛
 - تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمقاولة؛
 - تحسين معدلات الاندماج الوطني وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات.¹

المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.

أولا: تطور عدد المؤسسات الخاصة والعامة في الجزائر: إن الاهتمام الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة أدى الى تزايد المؤسسات بشكل مستمر، من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته. والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر:

¹- وردة سعائدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 136 - 139.

الجدول رقم (3-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من (2019-2022)

السنوات	العدد				
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	تطور عدد المؤسسات	نسبة التطور
2019	1193096	243	1193339	/	/
2020	1230844	229	1231073	37734	3.16%
2021	1286140	225	1286365	55292	4.49%
2022	1359580	223	1359803	73438	5.70%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية.

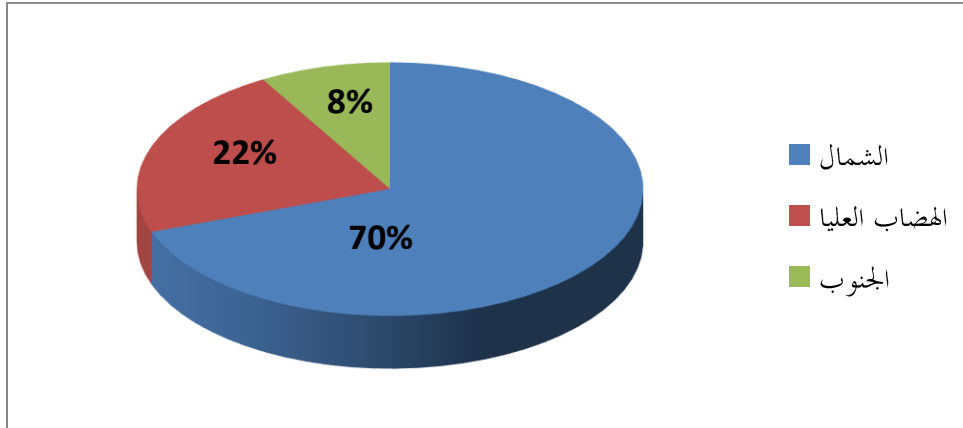
Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N°38, 40, 42, 48.

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الخاصة على عكس المؤسسات العامة، أيضا نجد أن العدد الإجمالي للمؤسسات في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 119333 في سنة 2019 إلى 1359803 سنة 2022.

إن زيادة المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة والهيئات الخاصة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

ثانيا: التمرکز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تمرکز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الجغرافية بالجزائر، والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الجزائر خلال سنة 2023:

الشكل رقم (3-5): التمرکز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48, p11

نلاحظ من الشكل أعلاه استحواذ المناطق الشمالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 70%، وهذا راجع إلى الكثافة السكانية في تلك المناطق، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية المناسبة على عكس الجنوب الأقل تمركزا بنسبة 8%، وهذا ما أدى إلى خلق فجوة بين مختلف المناطق في الجزائر.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط: يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من القطاعات الاقتصادية وهي: قطاع الزراعة، الصناعات التحويلية، البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والمواصلات، الخدمات، خدمات المؤسسات وقطاعات أخرى. والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العامة والخاصة) في الجزائر:

الجدول رقم (3-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط لسنة 2023

الأشغال العامة والبناء	الخدمات	الزراعة	الصناعة	القطاع نوع المؤسسة
204438	703445	8322	115921	المؤسسات الخاصة
2335	5869	3578	7496	المؤسسات العامة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48, p9, 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط يختلف حسب ما كانت المؤسسة المدروسة عامة أو خاصة، حين نجد أن توزيع المؤسسات الخاصة يختلف من قطاع إلى آخر، وفي هذه الحالة الأغلبية لقطاع الخدمات، يليها قطاع الأشغال العامة والبناء والصناعات التحويلية، بينما قطاع الزراعة فهو الأقل توجهها على عكس المؤسسات العامة، فإن أغليبتها تعتمد في نشاطها على قطاعي الزراعة والصناعة، ومن ثم الخدمات. ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع الزراعة والصناعة أكثر من غيره أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد أولت اهتماما أكبر بقطاع الخدمات.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

لقد شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا لترقية القطاع، وتشجيعه لأخذ مكائنه في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر جليا في خلق الاستثمارات، توفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية. ويمكن تقييم مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الجزائر خلال فترة 2019-2022: يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، فهو المصدر الأول والأساسي للتمويل والحصول على العملة الصعبة، وعند حدوث أي تدبب في سعر النفط يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائري. فلا بد من خلق مصادر أخرى خارج قطاع المحروقات، ويمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر للفترة (2019-2022)

القيمة: مليار دينار جزائري

2022	2021	2020	2019	السنوات المساهمة
3141	4496	1909	2068	الصادرات خارج المحروقات
60384.02	39280.3	23796.60	35823.54	إجمالي الصادرات
%5.20	%11.44	%8.02	%5.77	نسبة المساهمة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كامل على قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، حيث نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات بعد سنة 2019 بسبب جائحة كورونا، وزادت في السنوات من 2021 إلى غاية 2022، وبالرغم من هذا التطور الملحوظ في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، إلا أنه لا يحقق الهدف المنشود وذلك بسبب الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

ثانياً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر: مع تفشي ظاهرة البطالة وعدم وجود حلول للتوظيف في القطاع العام، اتجه أغلب الشباب للعمل في القطاع الخاص، ومع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ذلك لتشجيع الشباب نحو إنشاء مشروعاتهم الخاصة، وبالتالي زيادة عدد المؤسسات وخلق مناصب شغل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	السنوات المساهمة
13023244	12202063	11881326	11281000	إجمالي القوى العاملة
3307821	3134968	1989516	2885651	مساهمة المؤسسات ص وم في التشغيل
%25.40	%25.69	%16.75	%25.58	نسبة المساهمة
%37	%34	%34	%37.5	نسبة التشغيل في الجزائر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48.

يوضح الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل من 2019 إلى غاية 2022، حيث نلاحظ استقرار في نسبة المساهمة بـ 25% ما عدا سنة 2020، والتي انخفضت لتساهم بـ 16% يرجع ذلك لمخلفات جائحة كورونا، إلا أنها سرعان ما ارتفعت في السنوات الموالية.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة في الجزائر: إن للقطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق قيمة مضافة في الجزائر، ويعتبر كبديل لقطاع المحروقات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر (2019-2021)

القيمة: مليار دينار جزائري

2021	2020	2019	السنوات المساهمة
1426.61	1299.91	1449.22	القيمة المضافة للقطاع العام
10334.13	9326.55	10001.3	القيمة المضافة للقطاع الخاص
11760.74	10626.45	11450.6	إجمالي القيمة المضافة
%12.13	%12.23	%12.66	نسبة مساهمة القطاع العام
%87.87	%87.77	%87.37	نسبة مساهمة القطاع الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME, 2023 N° 48, p35

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تذبذب في إجمالي القيمة المضافة للسنوات المدروسة (2019-2021)، حيث في سنة 2020 انخفضت لـ 10626.45 مليار دج بعد أن كانت 11450.6 مليار دج في سنة 2019 ويرجع ذلك للجائحة كورونا في تلك الفترة، وتزداد في سنة 2021 لتصبح 11760.74 مليار دينار جزائري. كما نلاحظ أيضا أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة تصل إلى 87% في القيمة المضافة، على غرار القطاع العام الذي يساهم بنسبة 12% فقط، مما يوضح لنا أهمية القطاع الخاص والذي من الممكن أن يحل محل قطاع المحروقات، فلا بد من الاهتمام به أكثر.

المبحث الثالث: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر

في إطار البحث عن سبل جديدة ومستحدثة لتنمية وتطوير شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتران بالدول الرائدة في هذا المجال، ونظرا للنجاح الكبير والملموس الذي حققته فكرة حاضنات الأعمال كأحد آليات وسبل دعم هذه المؤسسات في العالم، بالإضافة إلى النجاح الذي حققته الحاضنات في بعض الدول النامية ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الجديد، فسعت كغيرها من الدول إلى الاهتمام بمجال حاضنات الأعمال كمحرك أساسي في تطوير المشاريع الصغيرة، توليد الوظائف، ومحرك حيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل لحاضنات الأعمال في الجزائر

تبنت الجزائر حاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة، وهذا للتقليل من المشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم التطرق للإطار القانوني والتنظيمي لحاضنات الأعمال في الجزائر، بالإضافة لأهم النقاط التي أدت إلى تأخر انطلاقها.

أولاً: الإطار التشريعي والقانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر: تعتبر التجربة الجزائرية حديثة العهد في مجال حاضنات الأعمال إلى غاية صدور القانون التوجيهي لسنة 2001، الذي يتضمن رسم الخطوط الواجب وضعها وتنفيذها لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ترقيته من خلال إنشاء وكالات وصناديق ومراكز تسهيل تؤسس لهذا الغرض، ليتم بعد ذلك إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ونفس المرسوم متضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من أجل التعريف بحاضنات الأعمال وأنواعها والهياكل العامة والمؤسسات التي تديرها.

بناء على المشرع الفرنسي ضم المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات، حيث عرفت تحت مسمى (مشاتل المؤسسات) في القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء ذكرها في نص المادة (20) إذ تنشأ هياكل محلية تابعة للوكالة، تتكون من:

✓ مراكز دعم واستشارة (مراكز التسهيل سابقا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإمّاؤها وديمومتها ومرافقتها؛

✓ مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

وعليه تجسدت حاضنات الأعمال في الجزائر في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل ودعم هذه المؤسسات.

1. مشاتل المؤسسات وفق التشريع الجزائري: تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وعرفت بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتخذ مشاتل المؤسسات أحد الأشكال التالية:

■ المحضنة: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

■ ورشة الربط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

■ نزل المؤسسات: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما تهدف هذه المشاتل إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية:

✓ تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛

- ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية، من خلال تشجيع الابتكار وتقديم الدعم للمؤسسات الجديدة؛
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

2. مراكز الدعم والاستشارة: تقرر إنشاء مراكز الدعم والاستشارة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 ويعرفها على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتمامها وديمومتها ومرافقتها.¹ وتسعى هذه المراكز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ وضع برنامج يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- ✓ تطوير ثقافة التقاؤل، وتقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- ✓ تشجيع تطوير التكنولوجيات لدى أصحاب المشاريع؛
- ✓ تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، واثمين الكفاءات البشرية وعقلية استعمال الموارد المالية؛
- ✓ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

3. تمويل حاضنات الأعمال وفق المشرع الجزائري: إذ تمول بواسطة كل من:²

- ✓ المخصصات الأصلية: وهي مبالغ تحدد بقرار مشترك من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ عائدات الإيجار والأتاوى من الخدمات المقدمة من المشتلة؛
- ✓ مساهمات الدولة؛
- ✓ الهبات والوصايا.

1 - لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 278-279.

2 - سليمة بوعوينة، مرجع سبق ذكره، ص 1149.

ثانيا: أسباب تأخر ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر: ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، وإجمالا يمكن حصر هذه الأسباب في:¹

1. الأسباب القانونية والتشريعية: وتمثل في:

- ✓ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، إذ أصدرت أولى المراسيم سنة 2003، وقلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية؛
- ✓ غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني.

2. الأسباب التنظيمية: وتنحصر في:

- ✓ عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل؛
- ✓ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر؛
- ✓ ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وعدم تسويق نتائج البحث العلمي.

3. الأسباب المالية: تتجلى أهمها في:

- ✓ قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (وكالات، صناديق، شركات رأسمال مخاطر... إلخ)؛
- ✓ التبعثنة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية؛
- ✓ عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين؛
- ✓ ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المخصصة من طرف الدولة؛
- ✓ عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة.

4. أسباب خاصة بالعقار: حاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها ففي ظل الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضى التسيير، وعدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل عن العقار والارتفاع الجنوني في الأسعار هناك صعوبة في الحصول على العقار الملائم.

1 - السعيد بربيش، سارة طيب، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية تقييمية، المنتدى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 8-9.

5. أسباب أخرى: إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاكل التي تعانيها في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف مجهودات في تأهيلها، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال، وعدم تنامي التزعة الريادية، فالمهارات الريادية لا تزال حاملة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود والعمولات والسمسرة.

ثالثا: مرافقة حاضنات أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاد الجزائر، حيث تساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية، ولذلك تلعب حاضنات الأعمال دورا أساسيا في دعم وتطوير هذه المؤسسات من خلال توفير مجموعة من الخدمات وتحديد جملة من المعايير لاحتضان هذه المؤسسات.

1. الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقوم الحاضنات بتقديم الخدمات التالية:

أ. الخدمات التي تقدمها المشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنحصر في:¹

- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة؛
- ✓ عملية التسيير والانجاز للمؤسسات الجديدة؛
- ✓ إعداد مخطط توجيه لمختلف القطاعات التي تحتضنها المشتلة؛
- ✓ دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل، وتوفير التجهيزات الإعلامية والمكتبية.

ب. الخدمات التي تقدمها مراكز الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في:

- ✓ توفير المعلومات الخاصة بغرض الاستثمار؛
- ✓ تقديم المشورة في مجال التسويق، وتسيير الموارد البشرية؛
- ✓ دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لذلك؛
- ✓ مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال.

1 - سمية أحمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

2. آلية احتضان المؤسسات في حاضنات الأعمال في الجزائر: يعتمد اختيار المؤسسات التي تحتاج للمرافقة والاحتضان على معايير عديدة تحددها الحاضنة من أهم هذه المعايير: ¹

✓ جدية صاحب المشروع أو الفكرة؛

✓ قدرة فريق العمل المقترح على تنفيذ الفكرة التي يحملها وبالتالي إدارة المشروع؛

✓ تقديم المؤسسة المحتضنة لمشاريع تقوم على استخدام تقنيات حديثة في الإنتاج؛

✓ تقديم الابتكارات والمنتجات والخدمات وغيرها من المعايير.

وتتم مراحل عملية الاحتضان هذه وفق عملية منتظمة ومحددة وتمر بنفس المراحل في كل الحاضنات وفق الآتي:

أ. مرحلة الاستقبال والدراسة الأولية: تتم هذه المرحلة في شكل مقابلات شخصية بين إدارة الحاضنة والراغبين من

المؤسسات في الانتساب إليها لمناقشة أمور عديدة يتم من خلالها التأكد من:

✓ إمكانيات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهدافها؛

✓ أهم مميزات نشاط المؤسسة مع منح الأولوية للنشاطات المبتكرة؛

✓ نوعيه المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الراغبة في الانتساب للحاضنة؛

✓ التأكد من قدرة هذه المؤسسات على خلق قيمة مضافة وتلبية رغبات السوق المحلية والدولية وقدرتها على توفير

مناصب شغل، وغيرها من النقاط التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

وعلى ضوء نتائج هذه المرحلة يتم التوصل إلى إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقيا، ليقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

ب. مرحلة الانضمام للحاضنة: وهي مرحلة قبول الملفات بعد دراستها من طرف لجنة الحاضنة وعلى إثرها يتم التعاقد

بين الطرفين، ويخصص لصاحب المشروع مكانا مناسباً طبقاً لخطة مع منح مكاتب مجهزة لبدء النشاط.

أما في حالة رفض الملف فعلى الحاضنة أن توضح للمؤسسة أسباب هذا الرفض في دراسة الجدوى أو في مخطط الأعمال، مع منحها فرصة أخرى لإعادة تقديم الملف ومناقشته.

ج. مرحلة نمو وتطوير المشروع: وهي مرحلة متابعة ومراقبة أداء المؤسسات المنتسبة إلى الحاضنة لتقديم المساعدات

والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة، من خلال إعداد رزنامة زمنية تتناسب مع أوقات عمل هذه المؤسسات،

وتكون هذه المتابعة والمراقبة بصفة دورية سواء أسبوعياً أو شهرياً حسب طبيعة كل نشاط وذلك لمعرفة العراقيل

¹ - سليمة بوغوينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

ومساعدتها على حلها وتجاوزها، كما تشارك المؤسسات في ندوات وورش عمل ودورات تكوينية وتدريبية مكثفة تنظمها الحاضنة في مجال التسيير والمحاسبة وإدارة المواد البشرية.

د. مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية للمشروع داخل الحاضنة أين يفترض أن تصبح المؤسسة قادرة على مواصلة نشاطاتها، ومواجهة كل العقبات التي تعرضت لها طيلة سنوات الاحتضان التي تكون غالبا من سنتين إلى ثلاثة سنوات. وذلك بعد الاستفادة من التوجيه والتدريب، ويكون بذلك قد أصبح للمؤسسة خبرة في تسيير نشاطها تمكنها من تحقيق قدرا من النجاح والنمو وأرباح مالكيها وعوائد إضافية للحكومة، وخلق فرص عمل جديدة، كما تكون أيضا قادرة على بدء نشاطها خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

وتبقى الحاضنة على علاقة مع هذه المؤسسة المتخرجة إذا احتاجت إلى استشارات وتوجيهات تقدمها لها.

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الآليات التي لها دور في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن أكثر المنظومات فاعلية في نجاح وتنويع القاعدة الاقتصادية.

أولا: أهمية حاضنات أعمال مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: للحاضنات دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز وتلخيص أهميتها في النقاط التالية:¹

- ✓ لها دور في تعبئة المدخرات الصغيرة والاستفادة منها وتوظيفها في استثمارات ناجحة، وتمثل مصدرا من مصادر النمو والإبداع والتجديد والتوظيف.
- ✓ تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي تخلق مجال رحب للاستثمار، وتساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية؛
- ✓ تشجع على الابتكار وظهور طبقة عريضة من رجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصاديين الذين لديهم القدرة على تسخير الموارد المحلية واستثمارها بالصورة الصحيحة، وتساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنات النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدة، مما يساهم خلق منتجات جديدة تخدم السوق الإقليمي وتطور الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد؛
- ✓ تساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من استيراد السلع والموارد، وتعمل على تعزيز القدرة التصديرية وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال بناء علاقات متينة بين المؤسسات؛

1 - مني منصور، مرجع سبق ذكره، ص 225.

- ✓ تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، كما أنها تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواءم مع متطلبات العصر الحديث؛
- ✓ تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية، مما يساهم في زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية، وتعمل على تطوير القدرات والبنى التحتية التكنولوجية المحلية وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية.

ثانيا: أثر حاضنات الأعمال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لحاضنات الأعمال دور فعال في دفع المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال:¹

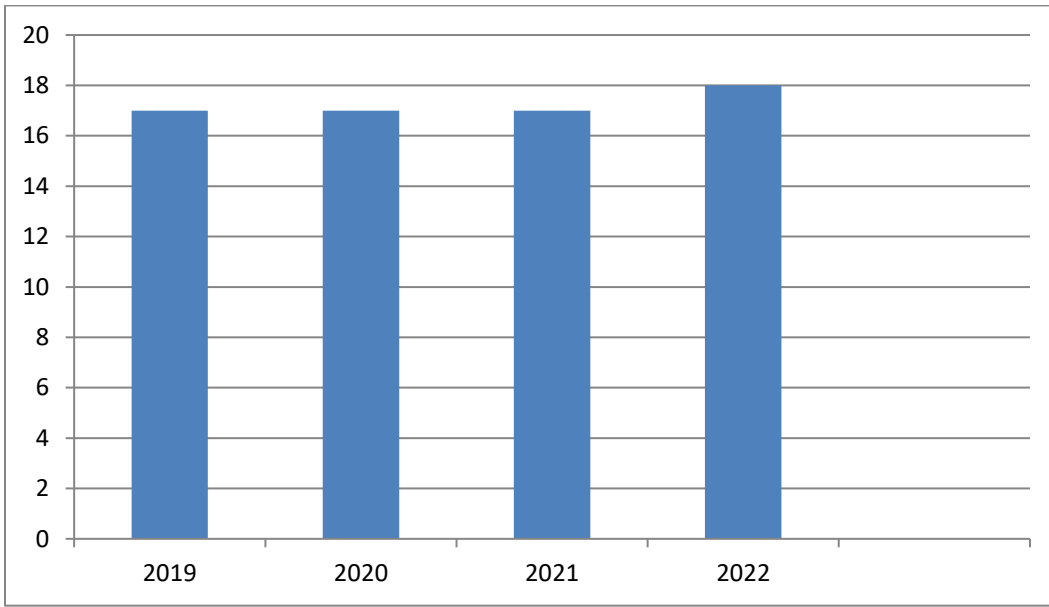
1. نجد حاضنات الأعمال تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية (حكومات، بنوك تجارية، مؤسسات تمويل مستثمرين)، من خلال توفير الدعم المالي اللازم لنجاح هذه المؤسسات بإنشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة، وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية؛
2. تلعب الحاضنة وبمساعدة المستشارين دور متابعة وتقييم كفاءة أداء المؤسسات الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر، ولا يقتصر ذلك على مدة بقاء المشروع في الحاضنة وإنما يستمر حتى بعد تخرجها، إذ تتعدد وتنوع المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات؛
3. توفير بنية تحتية ملائمة ومغرية لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية من ممارسة أعمالهم في بيئة ملؤها التقدم والتطور والنمو، مما يساعدهم على مواجهة قوى وعوامل السوق، حيث تعمل الحاضنات على توفير مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مشتركة... الخ؛
4. توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يعتبر هذا عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسات التي في طور الانجاز؛
5. تعطي الحاضنة دعم تسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة المشروع الصغير في الاشتراك في المعارض المحلية والدولية، ومساعدتها بتسويق منتجاتها من خلال شركة متعاونة مع الحاضنة؛
6. توفير الخدمات القانونية للمؤسسات المنتسبة لها مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
7. إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها الجهات المحتمل مشاركتها في هذه المؤسسات.

1 - السعيد براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ثالثا: مساهمة تطور حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتمثل تطور حاضنات الأعمال في الجزائر في:

1. تطور عدد حاضنات الأعمال الجزائرية خلال الفترة (2019-2022): حسب المشرع الجزائري فإن حاضنات الأعمال ظهرت سنة 2003 غير أن تجسيدها على أرض الواقع كان سنة 2009، وتقوم بتقديم الإيواء والنصائح الضرورية كالمرافقة للمشاريع المحتضنة قبل وبعد خلق المؤسسة.

الشكل رقم (3-6): توزيع حاضنات الأعمال حسب ولايات الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME N°36, N°38, N°40, N°42

يظهر الشكل السابق توزيع حاضنات الأعمال حسب ولايات الجزائر من عام 2019 إلى عام 2022، حيث بدأت بأربع ولايات فقط ثم شهدت تطورا وبلغت 17 حاضنة في عام 2019 على مستوى 17 ولاية، لتثبت عند هذا العدد حتى عامي 2020 و2021، ويعود هذا بفتح الاهتمام بالحاضنات الجامعية لاحتضان المشاريع والاهتمام بالطلبة، وفي عام 2022 تزايد عدد الحاضنات لـ 18 حاضنة تتواجد في كل من الولايات: وهران، باتنة، أدرار، سيدي بلعباس، خنشلة، أم بواقي، عنابة، تيارت، غرداية، بشار، بسكرة، البيض، ميله، ورقلة، برج بوعرييج، البويرة، الجزائر وتلمسان، وتجدر الإشارة أن في السنتين الأخيرتين ارتفع عدد الحاضنات لـ 34 حاضنة وطنيا ويعود ذلك لسياسة الدولة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم حاضنات الأعمال.

2. المؤسسات التي تم احتضانها في الجزائر خلال الفترة (2019-2022): تقاس كفاءة حاضنات الأعمال بتطور عدد المشاريع المحتضنة ونجاح هذه المشاريع والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): تطور عدد المؤسسات المنجزة من قبل حاضنات الأعمال الجزائرية (2019-2022)

السنوات	2019	2020	2021	2022
عدد المشاريع تم استقبالها	467	511	1915	2142
عدد المشاريع المحتضنة	85	79	135	278
عدد المشاريع المنشأة	61	41	72	114
عدد مناصب الشغل الجديدة	463	169	423	634

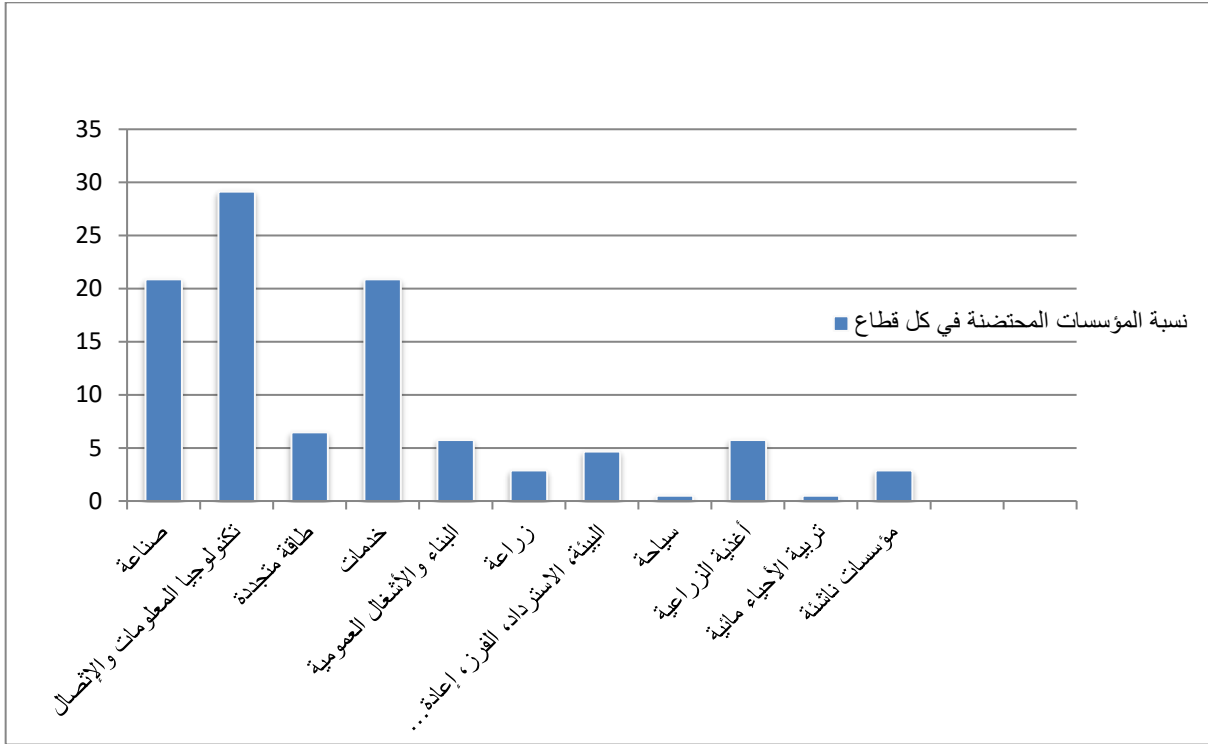
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME N°36, N°38, N°40, N°42

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن عدد المشاريع المنشأة وعدد مناصب العمل في تذبذب خلال عامي 2019 و2020، حيث سجلت سنة 2019، 61 مشروع جديد ثم انخفض إلى 41 مشروعا حيث يرجع ذلك إلى قلة خبرة مسؤولي الحاضنات لجذب أكبر عدد من المشاريع، ومحدودية جودة الخدمات المقدمة مما انعكس سلبا على نجاح المشاريع المحتضنة، ولكنها شهدت ارتفاعا قليلا عام 2021 ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة أكثر بالمؤسسات الخاصة بعد أزمة الكوفيد والتداعيات الناتجة عنها على مستوى الاقتصاد الوطني، وكذلك استمرت في الارتفاع سنة 2022. حيث يلاحظ علاقة طردية بين عدد المؤسسات المنشأة وعدد مناصب العمل الجديدة، كلما ارتفعت عدد المؤسسات الممولة زادت مناصب العمل، وبذلك فحاضنات الأعمال لها دور هام في الحد من مشكلة البطالة فهي تساهم في توفير مناصب شغل جديدة خاصة للشباب وخريجي الجامعات من خلال دعمها ومرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. توزيع الحاضنات حسب القطاعات لسنة 2022: تختلف القطاعات التي تنشط بها المؤسسات المحتضنة في الجزائر و سنوضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-7): توزيع المشاريع المحتضنة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique la PME N°36, N°38, N°40, N°42.

إن المشاريع المحتضنة على مستوى حاضنات الأعمال بالجزائر تتنوع على عدة قطاعات لا تتعدى 11 قطاعا، ومن الملاحظ من الشكل أن النسبة الكبيرة لحاضنات الأعمال كانت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بنسبة 29%، ويليه قطاع الصناعة والخدمات بنسبة 21%، حيث أن عدد القطاعات محدود ودليل على عدم التنوع في النشاطات وغياب تام لبعض القطاعات التي من شأنها تنمية ودعم القطاع الاقتصادي.

1. مؤسسات الجزائر المنجزة من قبل مراكز الدعم خلال الفترة (2019-2022): تزايد عدد المشاريع المنجزة من

قبل مراكز الدعم في الجزائر في هذه الفترة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-8): المؤسسات المنجزة من قبل مراكز الدعم

السنوات	2019	2020	2021	2022
عدد مراكز الدعم	26	28	28	28
عدد المشاريع تم استقبالتها	1947	1600	903	1544
عدد المشاريع المحتضنة	711	321	215	331
عدد المشاريع المنشأة	185	75	-	18
عدد مناصب الشغل الجديدة	1663	432	178	711

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME N°36, N°38, N°40, N°42.

من خلال الجدول أعلاه إن عدد مراكز الدعم في الجزائر ارتفعت من 26 مركز عام 2019 إلى 28 مركز وثبت عند هذا العدد لغاية 2022، حيث سجل تذبذب في قيم كل من عدد المشاريع المحتضنة وعدد مناصب العمل، وشهدت ارتفاع كبير في عدد المشاريع المحتضنة لسنة 2019 بقيمة 711 مشروع وكذلك توفير 1663 منصب عمل، وانخفاض في عدد المؤسسات المنشأة من 185 سنة 2019 إلى 18 مؤسسة سنة 2022، حيث أن الزيادة في عدد المشاريع المحتضنة في مراكز الدعم يقتصر على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة.

المطلب الثالث: آفاق حاضنات الأعمال في الجزائر

بالنظر للتجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال نجد بعض الممارسات الجيدة التي يمكن أن تكون دليل يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر.

أولاً: أبرز حاضنات الأعمال في الجزائر: تتمثل في:¹

1. حاضنة سيلابس **Sylabs**: تأسست سيلابس عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الجزائري، ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم. كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر.

2. حاضنة **Incubme**: إنكوب مي هي حاضنة أعمال أخرى مقرها في الجزائر العاصمة، ويسيره أصحابه من الجزائر في الخارج، وتساعد هذه الشركة المشاريع والشركات الناشئة المبتكرة من خلال تقديم الدعم والمشورة ومتابعة سير المشاريع (فنيا، ماديا، لوجيستيا، وإداريا). كما تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال الحديثة وعالم الأعمال من خلال المؤتمرات والفعاليات.

3. حاضنة **Cyber parc de sidi Abdallah**: الوكالة الوطنية لترويج لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في القطاع العام تأسست عام 2004، يقع مقرها الرئيسي في سايير بارك في مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، وتهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة لضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الجزائري.

4. حاضنة **Bicos**: يقع مقر بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر، ومنذ ذلك الحين تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال، تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال والبيزنس.

5. حاضنة **Algérien centre for social entrepreneurs hip**: تأسس المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية عام 2016، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، وكذلك دعم وتقريب الجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال الاجتماعيين. يتم ذلك من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، ودعم المشاريع في هذا المجال من خلال تقديم التوجيه والاستشارات.

¹ - نور الدين أحمد حسام الدين، الطاهر بعداش، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، مجلة الشاملة للحقوق، جامعة عمار الثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2022، ص ص 14-15.

6. حاضنة **Fikra Tech – CDTA**: أو تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن بالعاصمة، وتعد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا، وتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة من خلال التدريبات.

7. حاضنة **Institut Haba**: يقع معهد حبة في بلوزداد مكان 1 ماي الجزائر، معهد حبة مسرعة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مختلفة مثل **Think Thank** و **Fablabs** كما تملك مجلسا علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها.

ثانيا: عوامل نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر: يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، ولا بد أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تتضمن أفكارا مبتكرة، وباختصار فإنه عند التخطيط لإقامة حاضنات الأعمال في الجزائر يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سبيل تفادي الصعوبات وضمان نجاح الحاضنات:¹

- ✓ العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- ✓ تطوير آليات وصيغ للإقراض بدون فوائد، وتوفير التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والتكنولوجية منها بوجه خاص؛
- ✓ المدير العام هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة في خلق المناخ المناسب والمحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة، ولهذا لا بد من الدقة في اختيار المدير العام، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛
- ✓ تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، مثل المساعدة في تسيير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، وتوفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية ... الخ؛
- ✓ أن يشمل مشروع الحاضنات إمكانية توفير خدماتها للمؤسسات الصغيرة خارج الحاضنة، لأن ذلك يساهم في توفير خدماتها خارج مبنى الحاضنة ويسرع من وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المالي؛

1 - عبد الكريم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 162.

- ✓ وضع إجراءات تحفيزية لتشجيع إنشاء الحاضنات، ومن ذلك وضع إجراءات تنظيمية لصالح الجماعات المحلية لتشجيع إنشائها أو مساهمتها في المشاريع المتعلقة بالحاضنات؛
- ✓ وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة.

ثالثاً: سبل تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر: بالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجديدة، والتي يمكن أن تكون دليلاً يساعد في إنشاء حاضنات فعالة في الجزائر، نلخصها في العناصر التالية:¹

- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع؛
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛
- ✓ دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي؛
- ✓ تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة؛
- ✓ إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.

¹ - وهيبة ختري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

خلاصة

تعتبر حاضنات الأعمال اليوم وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في الجزائر في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة، وتختلف نوعية المؤسسات أو المشروعات الملتحقة بحاضنات الأعمال تعتمد على استخدام الأفكار التكنولوجية الجديدة والتي تجتد الفرص المناسبة في الأسواق المختلفة.

إن حاضنات الأعمال في الجزائر مازالت تحتاج إلى اهتمام كبير لأنها تجتد صعوبات في توفير الخدمات لحاملي المشاريع وخاصة في عملية التنسيق بين الهيئات الحكومية الأخرى، وقد برزت أهمية خلق وإنشاء حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق.

هذا ما قد أثبتته التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال التي من بينها التجربة الجزائرية، رغم أنها ما زالت في بدايتها لأسباب عديدة عطلت انطلاق هذه الآليات التي منها توفير الإطارات التي تسمح بإنشاء هذه الآلية، لذلك من الضروري تغيير الأنظمة وتوفير الظروف المواتية لقيامها لمحاولة النهوض بالاقتصاد وتطويره.



أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا راجع للدور الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل وتحقيق متطلبات التنمية، حيث تشكل أداة هامة لتنشيط وبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة مختلف الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومحاوله التكيف معها، إلا أن هذا النوع من المؤسسات لا يستطيع توفير انطلاقة سليمة بمفرده تسمح له بلعب دوره وتحقيق أهدافه على أتم الوجه، لذلك أصبح على الدول لزاما تطوير هذا القطاع لكي يستمر من خلال خلق آليات حديثة. من أهمها حاضنات الأعمال وهي هيئات تأخذ بيد هذه المؤسسات وتقف بجانبها وتساعدتها على التغلب على أعباء الانطلاق وتفتح أمامها آفاق النمو والتطور.

أمام الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورغم النتائج المحققة في السنوات الأخيرة لم ترق إلى المستوى المطلوب، فمازالت هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل البنكي والأراضي الصناعية لإقامة المشاريع، وواقع حاضنات الأعمال في الجزائر يتميز كذلك بالتأخر وهذا راجع إلى تأخر صدور القوانين التشريعية التي تضبط عمل هذه الآلية وإلى ضعف الدعم الذي يجب أن توليه الدولة لهذه الحاضنات، حتى تكون قادرة على مساهمة إخراج مشاريع ناجحة واستغلال مخرجات البحث العلمي في شكل استثمارات وإبداعات وابتكارات.

❖ دراسة الفرضيات: وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

✓ الفرضية الأولى والتي مفادها: تعتبر تجارب الدول المتقدمة والعربية ناجحة بشكل متفاوت في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي فرضية صحيحة.

✓ الفرضية الثانية والتي مفادها: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تنمية الصادرات وتخفيض معدلات البطالة، والرفع من القيمة المضافة فهي تعتبر فرضية صحيحة.

✓ الفرضية الثالثة التي مفادها: تقوم حاضنات الأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة، والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي تعتبر فرضية صحيحة.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال ما تم استعراضه سابقا، فإنه يمكن استنتاج بعض الحقائق المتعلقة بدور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- ✓ يعتبر الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أفرزه الاتجاه العالمي نحو تعاضد دور هذا النوع من المؤسسات؛
- ✓ حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة من مكان وتجهيزات وخدمات وتسهيلات وآليات المساندة والدعم والاستشارة؛
- ✓ تهدف حاضنات الأعمال إلى توفير الدفع الأولي الضروري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخطي أعباء مراحل التأسيس ومضاعفة فرص البقاء والنجاح؛
- ✓ إن كثرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد من عددها حتى أصبحت لها تصنيفات جديدة وكثيرة، حيث لها مساهمات عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن لغيرها من المؤسسات الكبيرة أن تساهم مثلها؛
- ✓ رغم الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعا على الدور الذي تلعبه والأهمية البالغة التي تكتسبها، من خلال امتصاص اليد العاملة والمساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق التوازن الجهوي والاجتماعي؛
- ✓ بمقدور الحاضنة أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض المختلفة، وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين أصحاب المؤسسات المحتضنة والممولين وكبار المستثمرين؛
- ✓ أثبتت التجارب تزايد نسبة نجاح واستمرار المؤسسات المحتضنة مقارنة بالمؤسسات غير المحتضنة؛
- ✓ يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار أو التمويل أو تعقيد الإجراءات الإدارية؛
- ✓ سعت الجزائر جاهدة كغيرها من الدول إلى وضع جملة من الآليات والأدوات والإجراءات التي من شأنها أن تمنح دفعا قويا لهذا القطاع؛
- ✓ لا تقوم حاضنات الأعمال في الجزائر بالقيام بالدور المنوط بالمحاضن أي (تقديم الدعم قبل وبعد الإنشاء) وإنما تقوم بدور المشاتل أي (تقديم الدعم بعد الإنشاء).

❖ الاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تتمثل في:
- ✓ يجب التأكد من تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة قبل انشاء الحاضنة؛
 - ✓ يجب الإسراع في إنشاء حاضنات الأعمال وتعبئة الجهود والموارد لمدها بجميع الإمكانيات، المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ يجب اختيار مسيرين ذوي كفاءة لإدارة الحاضنة، خاصة المدير والمنشط المرافق، ولا بد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛
 - ✓ يجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، ويجب إعطاء الأولوية للمؤسسات القادرة على النمو، ذات القيمة المضافة الكبيرة الموجهة للتصدير، التي تحقق فرص أكبر للعمل؛
 - ✓ لا بد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة التي تقود بها إلى تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة وبأقل جهد؛
 - ✓ تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على إقامة الحاضنات، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية؛
 - ✓ العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
 - ✓ ضرورة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين الجودة؛
 - ✓ يجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة واستراتيجية واضحة خاصة بحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ يجب على الجزائر النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة لتمويل من جهة أخرى.

❖ آفاق الدراسة:

فتحت هذه الدراسة آفاق لبحوث جديدة يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دور حاضنات الأعمال في تنمية الثقافة المقاولاتية؛
- ✓ مدى مساهمة الحاضنات الصناعية في تجسيد أفكار خريجي الجامعات؛

- ✓ مساهمة حاضنات الأعمال الأكاديمية على مستوى الجامعات في تعزيز ريادة الأعمال؛
- ✓ حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة.



قائمة المراجع

1 - الكتب

- ✓ أحمد بن قطاف، حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة: دراسة لبعض الدول الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر، كتاب جماعي: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
- ✓ أنور طلبة، العقود الصغيرة الشركة والمقاوله والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
- ✓ جانل سينسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
- ✓ حسين حريم، إدارة المنظمات - منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- ✓ دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.
- ✓ سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- ✓ سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993.
- ✓ سيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- ✓ شريف مراد، سارة موساوي، دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تجارب واقعية، كتاب جماعي: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
- ✓ طاهر محسن الغالي منصور، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ✓ عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2007.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- ✓ علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- ✓ فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، النهدي للنشر، عمان، 2006.
- ✓ فتحى السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

- ✓ فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغرى والمتوسطة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ✓ فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- ✓ كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف الى الياء، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.
- ✓ كافي مصطفى يوسف، بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2014.
- ✓ كمال الدين سعد كاسب جمال، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، مصر.
- ✓ محمد علي الجودي وآخرون، حاضنات الأعمال وسيلة فعالة لإرساء ريادة الأعمال المحلية في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان الإبداع ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المستدامة، الجزء 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.
- ✓ ميساء حبيب سليمان، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- ✓ ميسر إبراهيم، المشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
- ✓ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

2 - المجالات والدورات العلمية

- ✓ أديب برهوم، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للعلوم والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 1، 2014.
- ✓ إكرام خالد محمود، جاسم محمد مصحوب، حاضنات الأعمال في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية: دراسة حالة، مجلة كلية دجلة، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 1، 2023.
- ✓ أماني توفيق بنحيت، نموذج مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال في مصر، المعهد العالي للعلوم الإدارية، مدينية السادس من أكتوبر، مصر، المجلد 39، العدد 2، 2019.

- ✓ إنعام عبد الزهرة متعب، حاضنات الأعمال وإدارة العمليات، مجلة مركز الدراسات كوفة، العراق، العدد 12، 2009.
- ✓ إيثار عبد الهادي ال فيحان، سعدون محسن سلمان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، بغداد، العدد 30، 2012.
- ✓ إيمان كروشة، رفيقة صباغ، حاضنات الأعمال تجارب عالمية رائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة الجيلالي الياابس، الجزائر، مجلد 9، العدد 2، 2022.
- ✓ جمال بن نعمان، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة الأبعاد الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2016.
- ✓ حكيم شبوطي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 3، 2008.
- ✓ حمزة سالمي، محمد حشماوي، عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، مجلد 08، العدد 01، 2022.
- ✓ خالد مدخل، عبد الوهاب دادن، أثر خدمات حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 4، 2020.
- ✓ زويير عياش، سهام بوداب، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019.
- ✓ السعيد براج، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التراث، المجلد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، 2023.
- ✓ سعيده تلخوخ، نسيمه خذير، تفعيل حاضنات الأعمال بالجزائر: الأطر والتحديات، مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2022.
- ✓ سعيده مرزوق، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الصناعي خزارتك، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 13، العدد 11، 2023.
- ✓ سفيان بوزيد، حاضنات الأعمال كآلية لتنمية ودعم تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2023.

- ✓ سلمى شهيبي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة وكالة قالة، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
- ✓ سليمة بوعويبة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2023.
- ✓ سمية أحمد ميلي، دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020.
- ✓ شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008.
- ✓ شريف غياط، محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.
- ✓ شريفة بواشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2018.
- ✓ عبد الله بلعيدي، دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الصينية والتجربة الماليزية نموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، 2016.
- ✓ عطية خمخام، واقع حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2022.
- ✓ علي كابوسة، كريم سي لكحل، جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016.
- ✓ فاطمة بودرة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر- دراسة تحليلية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي افلو، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- ✓ كمال بوعظم، عبد السلام زايدي، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 1، 2013.
- ✓ لطفية رجب وآخرون، اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة، مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2020.

- ✓ لطيفة كلاخي، واقع حاضنات الأعمال في الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالخلفة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2013.
- ✓ لواج منير، دور حاضنات الأعمال في تنمية قدرات الابتكار للمؤسسات الصغيرة والصغيرة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2020.
- ✓ محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الخامس، 2004.
- ✓ مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب، دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، 2017.
- ✓ منى منصوري، رضا يوسف بوعصيدة، حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2019.
- ✓ نجوى سعودي، نوال عطوي، حاضنات الأعمال كأداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- ✓ نفيسة باحمد وأخرون، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة حوليات في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020.
- ✓ نور الدين أحمد حسام الدين، الطاهر بعداش، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، المجلة الشاملة للحقوق، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2022.
- ✓ نور الدين أحمد حسام، الطاهر بعداش، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، المجلة الشاملة للحقوق، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2022.
- ✓ نور الدين حيرش، سعاد يحيياوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، معسكر، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019.
- ✓ نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 11، جانفي 2014.
- ✓ هاجر بوزيان الرحماني، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، 2016.

✓ وهيبة ختيري وأخرن، التجارب العالمية الرائدة في مجال إقامة حاضنات الأعمال: الإشارة لحالة الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة بن يحي فارس المدينة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2020.

3- الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

✓ أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007.

✓ أحمد بن قطاف، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إستراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

✓ أحمد حجاي، إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

✓ أحمد غسان عبد العزيز سرحان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز المشاريع الريادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، عمادة الدراسات العليا، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة القدس، 2022.

✓ حكيم زايد، دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة، أطروحة دكتوراه تخصص مقاوليتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر، 2023.

✓ رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2005.

✓ رائد خضير عيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، العراق، 2014.

✓ زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2015.

- ✓ زيتوني سايب، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.
- ✓ ساسية عنابي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2015.
- ✓ سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- ✓ سميرة غربي، بن حمو حليلة، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في محاربة البطالة- دراسة حالة وكالة أدرار، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022.
- ✓ شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- ✓ عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2006.
- ✓ فاتح مرزوق، دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاولاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023.
- ✓ فاطمة الزهراء عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار: دراسة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2019.
- ✓ لزه العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

- ✓ محمد رضا دباح، دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية، أطروحة دكتوراه، تخصص مقاولاتية وتسيير مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023.
- ✓ ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.
- ✓ نادية قويقح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- ✓ نجيبة سلاطينية، دور حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008 / 2013، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017.
- ✓ وردة سعايدية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- ✓ وفاء سعدي، دور حاضنات الأعمال في تنمية الثقافة المقاولاتية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغلور خنشلة، الجزائر، 2019.
- ✓ ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

4- المؤتمرات والملتقيات العلمية

- ✓ أحمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أفريل 2010.

- ✓ الأخضر بن عمر، على باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.
- ✓ أشرف محمد الدوايه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 - 18 أبريل، 2006.
- ✓ حمزة العراي، عبد الرحيم رحمي، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- ✓ حميد بوزبدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمدة لخضر، واد سوف، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017.
- ✓ خالد رجم، عبد الغني دادن، عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب دولية، ملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- ✓ خيرة سرار، سعاد بن مسعود، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية، المؤتمر الدولي الأول حول: المقاولاتية المستدامة- بين اشكالية البقاء وحتمية الابتكار، المركز الجامعي عبد الحميد، ميلة، الجزائر، 2017.
- ✓ رياض زلاسي، نوال مرزوقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمدة لخضر، واد سوف، الجزائر، 05-06 ماي 2013.
- ✓ زايدي عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012.

- ✓ السعيد بريش، سارة طيب، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
- ✓ السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات الممول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006.
- ✓ الشريف ريجان، ريم بنوالة، حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، الملتقى الوطني حول: مرافقة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.
- ✓ الطاهر لطرش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 03-04-05 ماي 2011.
- ✓ الطيب بولحية، محمد مرابط، حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرض تجارب عالمية رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
- ✓ العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - كنموذج للمقاولاتية - من وجهة نظر العاملين، في الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6، 7، 8 أبريل 2010.
- ✓ العياشي زرزار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، 11/12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
- ✓ كمال رزيق، بلال عوالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
- ✓ لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة الجزائر، مؤتمر دولي: دور زيادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، تنظيم جامعة مصراتة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، ليبيا، 2019.

- ✓ محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر، 19-22 جانفي 2004.
- ✓ مراد إسماعيل، عيماد داتو سعيد، آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
- ✓ ناصر سليمان، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
- ✓ نور الدين طقطق، تجربة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في مجال حاضنات الأعمال في تونس، الملتقى الدولي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في تنمية الصناعة، تونس، 12-13 أكتوبر 2015.

5- مواقع الأنترنت الرسمية

- ✓ <https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>
- ✓ <https://www.mtess.gov.dz/ar>
- ✓ <https://www.un.org/ar/conferences/environment?fbclid>
- ✓ https://www.urenio.org/wp-content/uploads/2009/02/medicube_blueprintfr.pdf

6- التقارير والمراسيم

- ✓ قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

7- مراجع أجنبية

- ✓ Rebaï Djermene, création et démarrage d'entreprises le concept d'incubateur, revue sciences humaines, université mentouri constantine, algéria, no 20, 2003.